

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي
العدد السادس والخمسون - يونيو 2010م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
نضال صلاح الدين ابوبكر
محمد عثمان احمد
د. مريال أوأو يول
د. مصطفى محمد عبدالله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

د. مجدي الامين نورين

المحررون

مصطفى ابراهيم عبد النبي
حنان محمد الحسن

التصميم

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

أعمال لايت ويف 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

يصدر هذا العدد والبلاد قد شهدت تحول للنظام الديمقراطي والذي نتمنى أن يؤدي إلى تطوير إدارة البلاد ومواصلة تحقيق السلام وتنمية الاقتصاد السوداني برفع معدلات النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي. وفي هذا الإطار يتوقع أن تستمر مساهمة القطاع المصرفي وبدرجة اكبر وذلك بتقديم الخدمات المصرفية وتحسين جودتها. ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

ترحب الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير بالسيد/ المدير العام الجديد للإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ونتمنى التوفيق في أداء عملها ، كما ستجد منا التعاون والدعم المطلوب.

يتضمن هذا العدد موضوعات متنوعة في مجال الإنتاج والتجارة الخارجية وسياسات البنك المركزي وتشمل الموضوعات. موضوع باللغة الإنجليزية عن مدى استجابة الواردات السودانية لتخفيض العملة. وموضوع يستعرض اثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي وموضوع يتناول مدى فعالية أدوات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبي وسعر الصرف. وآخر عن تطور الضمان في المضاربة لدى المصارف الإسلامية. بالإضافة للأبواب الثابتة.

هذا وتناشد هيئة التحرير القراءه والباحثين تزويدنا بالموضوعات والآراء والملاحظات لمواصلة إصدار هذه المجلة.

وبالله التوفيق

رئيس التحرير

أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان 1999 - 2008م

4 د. مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والتنمية

فعالية أدوات البنك المركزي: دراسة تحليلية لتجربة السودان 1992 - 2009م

16 د. مصطفى محمد عبد الله - إدارة البحوث والتنمية

واقع تطور الضمان في المضاربة المصرفية لدى المصارف الإسلامية

32 د. أكرم علي محمد يوسف - أستاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون، جامعة سنار

How Responsive Are The Sudanese Imports To Currency Devaluations? Evidence From The Error-Correction Model

70 Marial A. Yol - Research Directorate, Policies, Research and Statistics Department CBOS

سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

38 مصطفى عبد القادر دينار - إدارة البحوث والتنمية

فتاوى

فتوى حول: ضوابط الحاجة للكسب غير المشروع وكيفية التصرف فيه

40 الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي

المصرفي

ندوات ومؤتمرات

المؤتمر المصرفي العربي حول مناخات الاستثمار وتكامل الموارد في الوطن العربي

42 كمال يوسف عبد الله - إدارة السياسات

المؤتمر الدولي الرابع للصيرفة والتمويل الإسلامي - إدارة المخاطر والرقابة والإشراف

44 صفاء عبد الباقي - إدارة التخطيط الاستراتيجي

أضواء على

الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

47 رحاب الشريف الخاتم - إدارة الإحصاء / الطيب أحمد عبد الجبار - إدارة السياسات

قرأت لك

الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية

51 د. مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والتنمية

أحداث اقتصادية

54 دينا كمال الشافعي / إلهام عبد الله - إدارة السياسات

مؤشرات اقتصادية

56 سامية عبد المنعم القوصي - إدارة الإحصاء

أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان 1999 - 2008م

دراسات
وبحوث



د. مجدي الأمين نورين
إدارة البحوث والتنمية

ميزان المدفوعات وسعر صرف الجنيه السوداني آنذاك، ونشطت حركة السوق الموازي، وارتفعت معدلات التضخم، وتراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة في ظل ضعف التمويل الخارجي.

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة وأكبر موارد الدخل والعملية الحرة للاقتصاد، إذ تؤدي زيادة الصادرات البترولية إلى زيادة الموارد والنمو في الناتج المحلي الإجمالي ولكن الاعتماد عليه كلياً وإهمال القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى قد يؤدي إلى آثار سلبية على هذه القطاعات ومن ثم على النمو الاقتصادي.

تهدف الورقة إلى التعرف على مساهمة إنتاج وتصدير البترول في نمو الناتج الإجمالي وذلك من خلال أثره على الميزان التجاري وسعر الصرف والموازنة العامة وتخفيف القطاعات الإنتاجية الأخرى لزيادة الإنتاج في السودان. مع توضيح الجهود المطلوبة للاستفادة من إيرادات البترول في تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تتبع الورقة المنهج التحليلي الوصفي وذلك بتحليل بيانات الاقتصاد السوداني في الفترة من 1998م حتى 2008م. وقد تحدثت الورقة في الجزء الأول عن

مقدمة:

ظل الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال أسيراً لهيكل اقتصادي أحادي الجانب حيث اعتمد في النمو الاقتصادي على القطاع الزراعي بشكل أساسي. ولكن حجم عائدات الصادرات لم يكن يتماشى مع احتياجات البلاد من منتجات النفط وتغطية الطلب المتزايد عليه حيث كان السودان يستورد احتياجاته البترولية من الخارج مما يكلف ميزانية الدول كثيراً بالإضافة إلى إشكالية توفير التمويل اللازم وذلك لان الكميات المستوردة من البترول كبيرة وتحتاج لمبالغ أكبر من احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي لتغطية فاتورة البترول مما يضطر الدولة لبذل جهود كبيرة لتوفير التمويل اللازم لاستيراد البترول من مراسلين في الخارج أو عن طريق الشركات مما أدى لزيادة تراكم الديون الخارجية. وبالتالي عمق من أزمة الاستثمار والنمو وتزايد جمود الاقتصاد السوداني وإنهاك الموارد وتعطيل مشروعات التنمية. كذلك ارتفاع تكلفة التمويل في حالات التسهيلات التي يصعب فيها الحصول على تمويل إلا لفترات قصيرة وبتكلفة عالية جداً مما أدى إلى مضاعفة فاتورة استيراد البترول وبالتالي انعكس ذلك سلباً على

تحدثت الورقة عن واقع الاقتصاد السوداني قبل إنتاج وتصدير النفط والسياسات الاقتصادية الكلية التي طبقت. ثم تناولت الورقة إنتاج النفط وانعكاسات ذلك على أداء الاقتصاد الكلي. ثم تناولت الورقة بالتحليل أثر تصدير البترول على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات وسياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف. وكذلك أثره على معدلات النمو الاقتصادي والتضخم. وتورد الورقة بعض التوصيات بالتوظيف الأمثل لإيرادات البترول لاستدامة النمو الاقتصادي ككل.

السياسات الاقتصادية الكلية قبل إنتاج وتصدير البترول:

تمحورت السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقت في السودان منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي تحت مسمى سياسات التحرير الاقتصادي حول النهوض بمجمل الأداء الاقتصادي والذي يعتمد على القطاع الزراعي في المقام الأول وذلك عبر حزمين من السياسات التي تحمل السمات العامة لما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programs) المطبقة بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين. الحزمة الأولى تتمثل في السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي (financial stability) والتي تهدف إلى السيطرة على العجز في ميزان المدفوعات والموازنة الداخلية وخفض معدلات التضخم باستخدام عدة أدوات تتعلق بسياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي والسياسة النقدية والمالية العامة.

أما الحزمة الثانية من السياسات فهي ما يمكن وصفها بسياسات جانب العرض (supply side policies) والتي هدفت لزيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الإصلاحات المؤسسية والتي شملت حزمة من الإجراءات مثلة في تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتقليص دور الدولة

في الاقتصاد عبر برامج الاستخصاص إلى جانب العديد من الإصلاحات المؤسسية الأخرى. ويمكن القول إجمالاً بأن الحزمة الأولى من السياسات هدفت إلى خلق بيئة مواتية تتضمن تحقيق الاستقرار المالي والذي يمثل الضمانة لنجاح الحزمة الثانية من البرامج الإصلاحية التي تستهدف زيادة العرض أو الإنتاج الكلي للبلاد خاصة الإنتاج الموجه للتصدير. وبالتالي زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية التي تمكنها من سد العجز في ميزان المدفوعات ومقابلة التزاماتها تجاه دائنيها خاصة تلك المؤسسات المالية المتبنية لهذه البرامج الإصلاحية. أي أن تلك السياسات تعمل بصورة أساسية على إعادة توجيه الإنتاج بصورة أساسية نحو التصدير. انطلاقاً مما ذكر يمكن القول بان سياسات التحرير الاقتصادي هدفت بصورة أساسية إلى النهوض بالإنتاج وذلك بتوفير الحوافز السعرية للمنتجين عبر إزالة التشوهات السعرية والتي تعطي إشارات سلبية للمنتجين.

على الرغم من أن تلك الإصلاحات الاقتصادية استهدفت النهوض بالقطاع الزراعي إلا أن بعض الدراسات أوضحت أن أثرها كان محدوداً خاصة فيما يتعلق بالنقطة المحورية المتمثلة في الحوافز السعرية للمنتجات الزراعية والتي وضح أنها موجبة ولكنها تتميز بالانخفاض بسبب إغفال العوامل غير السعرية المؤثرة على العرض والمتمثلة في تقديم الدعم والتمويل والبنيات الأساسية والاستثمارات العامة.

سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي

بدأ السودان في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي منذ يونيو 1978م. إلا أن تلك السياسات خلال الفترة (1978-1991م) لم تفلح في إحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود وتحقيق استقرار كامل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

المختلفة. حيث صاحب ذلك جمود اقتصادي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها تصاعد فجوة الموارد الداخلية والخارجية. حيث نما الإنفاق العام بمعدلات أعلى بكثير من الإيرادات العامة والتي اعتمدت بشكل كبير علي الضرائب غير المباشرة. مما أدى إلى أن يصل عجز الموازنة العامة إلى أكثر من 13 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985 - 1990م). وكذلك ارتفعت معدلات التضخم ووصلت إلى حوالي 70 % في المتوسط. كما سجل الميزان التجاري عجز كبير نتيجة لضعف نمو الصادرات (1.8 % في المتوسط) مقارنة بالنمو الكبير في الواردات (7 % في المتوسط) خلال الفترة المذكورة. وقد ازداد الوضع تفاقماً مع تنامي تداعيات الحرب الأهلية وتوسع نطاقها وتأثير الأحوال المناخية غير المتواتية على قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني والذي كان يساهم بحوالي 50 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة. بالإضافة إلى انحسار العون الخارجي خاصة خلال الفترة 1985-1995م. وكذلك انخفضت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية بسبب حرب الخليج الثانية في عام 1991م مع تزايد الفجوة الكبيرة بين سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي.

ولمعالجة ذلك الوضع انتهجت الدولة في النصف الأول من عقد التسعينات حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الجادة حيث أعلنت تبني برامج التحرير الاقتصادي والإصلاح الهيكلي بصورة شاملة في الثاني من فبراير 1992م. حيث ركزت تلك البرامج علي وقف عملية التحكم في الأسعار والتحرير الجزئي لنظم التجارة وسعر الصرف وبداية تحرير متدرج للسياسة النقدية والتمويلية بالإضافة إلى خصخصة العديد من المؤسسات العامة. وبالفعل نجحت تلك البرامج والإجراءات في تحريك جمود الاقتصاد السوداني من حالة الركود التي كان عليها إلى حالة مقدره من النمو. إلا أن تلك

الإصلاحات قد واجهتها بعض العقبات التي تمثلت في اتساع دائرة الحرب التي امتدت لتشمل مناطق أخرى غير الجنوب. وتدهور العلاقات مع المجتمع الدولي وبالأخص المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وتوقف المساعدات التنموية الرسمية مع النقص الحاد في العملات الأجنبية. ونتيجة لتلك الأوضاع وعدم مرونة العديد من آليات ومؤسسات الاقتصاد السوداني و قطاعاته للتكيف مع مثل تلك الإصلاحات. فقد تصاعدت معدلات التضخم حتى وصلت إلى حوالي 130 % في عام 1996م. وتدهور كذلك موقف الميزان الخارجي وانعكس ذلك سلباً علي تدهور سعر صرف العملة المحلية.

حيال هذا الوضع ومن أجل السيطرة علي الضغوط التضخمية ووضع الاقتصاد في مساره الصحيح تبنت الدولة جيلاً جديداً من الإصلاحات الاقتصادية الواسعة النطاق في إطار البرامج المرورية المراقبة من قبل سلطات صندوق النقد الدولي «IMF Staff Monitored Programmes» والتي جاءت متزامنة مع المرحلة الأخيرة من برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة للدولة. استهدفت تلك البرامج خفض معدلات التضخم ومعالجة الاختلال الخارجي وتحقيق استقرار في سعر الصرف للعملة المحلية. مع المحافظة علي آتجاه معدلات النمو الإيجابية والعمل علي استدامتها.

في الفترة ما قبل إنتاج وتصدير البترول السوداني ظل السودان يستورد احتياجاته البترولية من الخارج. وفي سبيل ذلك واجهته بعض الصعوبات والمشاكل والتي تتمثل في الآتي:

- غالباً ما يتم استيراد المواد البترولية عن طريق طرح عطاءات تتقدم بها الجهات الموردة وهي تختلف عن الجهات المنتجة للبترول أساساً مما يعنى أنها تتقاضى أتعاباً وتتحصل أرباحاً نظير المتاجرة بالبترول لأنها تضع بعض الهوامش على الأسعار العالمية. إلا أنه في بعض الأحوال يتم

الجدول رقم (1)

المؤشرات الاقتصادية قبل إنتاج وتصدير البترول

المؤشرات	1998	1997	1996	1995	1994
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	6.0	6.6	4.5	9.4	7.2 (%)
معدل نمو عرض النقود	29.6	37.0	65.2	74.1	50.9 (%)
معدل التضخم	17.0	47.0	133.0	69.0	116.0 (%)
سعر الصرف	237.0	172.2	146.0	83.2	31.5
نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	26	26	30.0	18.0	20.0
سرعة دوران النقود	10.5	11.4	10.7	6.0	4.6
عرض النقود/الناتج المحلي الإجمالي	10.0	10.0	11.0	17.0	22.0

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء.

ويلاحظ من الجدول رقم (1) في الفترة قبل إنتاج وتصدير البترول ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم و تدهور في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار. مما يعكس ضعف الأداء الاقتصادي خلال تلك المرحلة.

مرحلة ما بعد إنتاج النفط السوداني:

تواصل سعي السودان لاستخلاص واستغلال مخزونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمان تحت حكم الاستعمار وإبان الحكم الوطني بمراحله المختلفة بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الأجنبية. وكان العبء الثقيل الذي يشكله استيراد المواد البترولية على ميزان المدفوعات السوداني الذي أستمروا طويلاً من الأسباب الرئيسية التي قادت إلى الاهتمام بتشجيع الاستثمار في مجال النفط حتى بلغ ذروته خلال السنوات العشر الأخيرة. حيث وضعت الحكومة النفط ضمن المرتكزات الأساسية في إستراتيجيتها الاقتصادية وفتحت المجال للاستثمار مع عدد من الشركات الدولية العاملة في مجال النفط. بدأ الإنتاج النفطي في السودان في حقول أبي

الاستيراد عن طريق البروتوكولات والاتفاقيات الحكومية. وفي هذه الحالة يكون الاستيراد أقل تكلفة لامتناع الوسطاء.

- في حالة الاستيراد عن طريق الشركات تقوم هذه الشركات بفتح خطابات الاعتماد اللازمة. وهذه الاعتمادات تزيد أيضاً من تكلفة البترول نظراً لما تتضمنه من رسوم فتح خطاب الاعتماد. رسوم الإخطار. رسوم تعزيز خطاب الاعتماد. والأتعاب البنكية الأخرى التي يتحملها المستورد.

- كذلك يتم استيراد البترول السوداني على أساس "CIF" مما يزيد من تكلفته الأساسية بقيمة التأمين والنولون.

- تعتبر مشكلة توفير التمويل واحدة من أكبر مشاكل استيراد البترول وذلك لأن الكميات المستوردة من البترول تكون كبيرة وتحتاج إلى مبالغ طائلة. وفي ذات الوقت كانت لا تتوفر للبنك المركزي احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي للتغطية الفورية لفاتورة البترول وبالتالي كانت تبذل جهوداً مضيئة لتوفير التمويل اللازم لاستيراد البترول من مراسلين بالخارج. أو عن طريق بعض الشركات التي تقدم عروضاً لاستيراد شحنات بترول بالعملة المحلية على أن يتم تخصيص العملة المحلية لشراء سلع بغرض الصادر لسداد قيمة الشحنات.

كل هذه الصعوبات والمشاكل سألقة الذكر ضاعفت من فاتورة استيراد البترول وشكلت ضغطاً على العملات الحرة المتداولة. وأدت إلى عجز في ميزان المدفوعات. مما انعكس سلباً على سعر صرف الجنيه السوداني آنذاك وظهر أكثر من سعر للعملات الأجنبية الحرة ونشطت حركة السوق الموازي. الأمر الذي أدى إلى ازدياد معدلات التضخم. وتراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة في ظل ضعف التمويل الخارجي بسبب تردي العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية.

انعكاسات استخراج وتصدير النفط السوداني على أداء الاقتصاد الكلي.

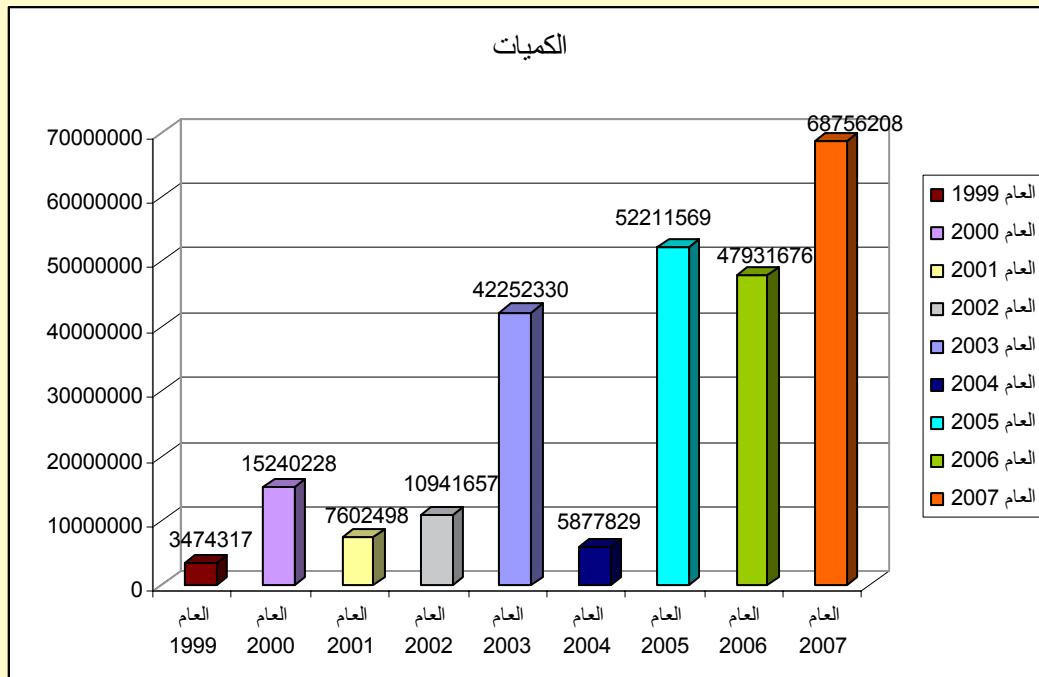
أصبح السودان من الدول المصدرة للنفط منذ العام 1999م ومن ثم قامت المنشآت المصاحبة للإنتاج فيما يختص بالنقل والتكرير والتوزيع والتصدير. ودعت الحاجة إلى النظر إلى أنماط الاستهلاك للطاقة لكل القطاعات وكل الولايات وضبط توزيع المنتجات مقارنة باحتياجات المصافي من النفط الخام والاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية داخل السودان وموازنة عمليات التصدير من الخام والمنتجات مقارنة باحتياجات المصافي من النفط الخام والاستهلاك المحلي للمنتجات. وبذلك توفرت مجموعة من البيانات والمعلومات التي تعين على اتخاذ القرارات وتساهم في قراءة مستقبل النفط في كل أوجه تأثيره على الاقتصاد. الشكل رقم (1) يوضح الكميات المصدرة من الخام بالبرميل للفترة 1999م- 2007م.

جابرة وشارف، ثم لحق بها الإنتاج من حقول عدارييل وهجليج. وكان مجمل إنتاج النفط في السودان حتى يوليو 1998م في حدود ما يفوق الثلاثة ملايين برميل بواقع 471,629 برميل من أبو جابرة وشارف و196,347 من حقل عدارييل و 2,517,705 برميلاً من هجليج. ووصل حجم الإنتاج الفعلي بنهاية يونيو 1999 إلى 150 ألف برميل من حقلي هجليج والوحدة.

يمتاز الخام السوداني بقلّة نسبة المواد الكبريتية وهو من أفضل الخامات في الشرق الأوسط في هذه الخاصية نسبة لآثار الكبريت الجانبية الضارة بالبيئة والمحركات. كما يمتاز البترول السوداني بوجود مواصفات مشتق الديزل لارتفاع الرقم الستيني الذي يزيد من كفاءة الاحتراق.

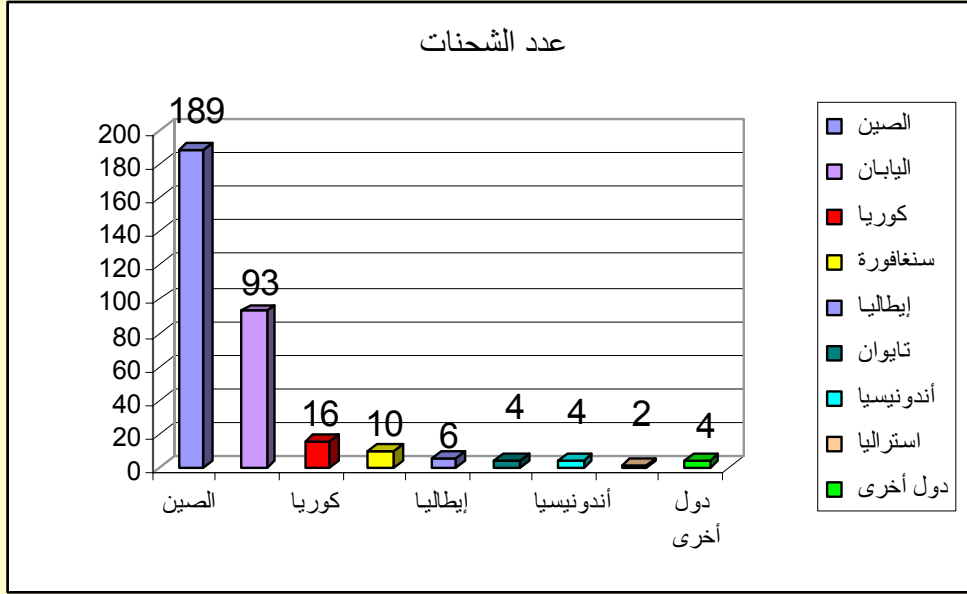
بلغ طول خط أنابيب الصادر من حقول الإنتاج بهجليج مروراً بمصفاي الخرطوم والأبيض وحتى ميناء بشائر على البحر الأحمر جنوب مدينة بورتسودان 1,610 كيلو متر.

الشكل رقم (1): الكميات المصدرة من النفط



المصدر: الجمارك السودانية

الشكل رقم (2) عدد الشحنات المصدرة من النفط



القومي الإجمالي مما أدى إلى الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته البلاد في السنين الأخيرة.

أثر إنتاج البترول على التضخم والنمو الاقتصادي:

سيتم استعراض تحليل بنود ميزان المدفوعات، وسياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف، والتضخم والنمو الاقتصادي:

أثر البترول على ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات واحداً من أكثر المؤشرات الاقتصادية عرضة للتأثير نتيجة لتغير لتطور ظروف الاقتصاد الداخلية والخارجية، ونوضح أثر استخراج واستغلال البترول السوداني على ميزان المدفوعات كالآتي:

1/ في جانب الصادرات أحدث البترول العديد من الآثار يمكن أجمالها في الآتي :

أ- من حيث التصنيف تم التحول في تصنيف الصادرات من صادرات قطن وصادرات أخرى إلى صادرات بترول وصادرات أخرى ابتداءً من عام 1999م وذلك لدخول البترول في تركيبة الصادرات وبنسبة كبيرة نسبياً.

ب- ساهم البترول في الصادرات وبنسبة كبيرة

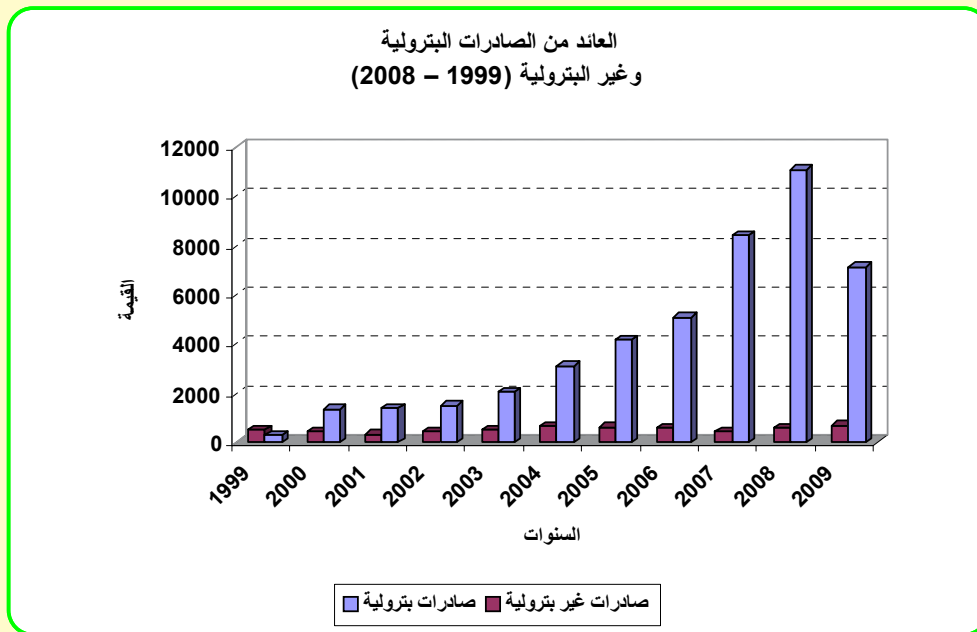
تتكون الدول المستوردة للخام السوداني من الصين التي تستورد أكثر من 50% من إنتاج البلاد ثم اليابان 23%، ثم كوريا، سنغافورة، إيطاليا، تاوان، إندونيسيا ومجموعة دول أخرى، كما يتضح من الشكل (2) أعلاه:

يتضح من ذلك أن الاقتصاد السوداني شهد منذ العام 1999 بداية تحول كبير في مجال إعادة هيكلته ومقومات نموه، وذلك عقب دخول إنتاج البترول كمصدر هام من مصادر الاستثمار والتمويل المحلي والأجنبي، ومساهمته المباشرة في إيرادات الدولة وتحريك القطاعات الإنتاجية. بالرغم من تواضع إنتاج السودان من النفط حتى بالمقارنة مع إنتاج مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، إلا أن ما تم إنتاجه وتسويقه حالياً من النفط وما يتوقع له من تطور وازدهار في المستقبل يشكل نقلة نوعية في تاريخ الاقتصاد السوداني وعنصر أساسي في تركيبة الصادرات القومية وعائدات البلاد من العملة الصعبة وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات والقطاع الخارجي بصفة عامة وقد انعكس ذلك في انخفاض معدلات التضخم وازدياد معدلات نمو الناتج

12 في جانب الواردات أدى استخراج واستغلال البترول إلى الآتي :
 أسهم الازدهار الاقتصادي المدعوم بعائدات النفط بفعالية في ازدياد الواردات من السلع الاستهلاكية نتيجة لزيادة الدخل. جدير بالذكر أن تركيبة الواردات شهدت تغييرات كبيرة فبعد أن كان يسيطر عليها النفط أصبحت تشمل المعدات ووسائل النقل مثل السيارات إضافة لعدد من السلع الكمالية. عليه فقد أدى استخراج وتصدير البترول للآتي:
 أ) زيادة قيمة الواردات خلال الأعوام 1997 و 1998 لاستيراد معظم المعدات المرتبطة باستخراج البترول خلال هذه الفترة مثل خط الأنابيب، المصفاة، التشييد وغيرها.
 ب) خفض قيمة فاتورة استيراد البترول وبمستوى كبير وأصبح استيراد البترول محصوراً في بعض المنتجات البترولية التي لا يتم إنتاجها محلياً.
 ج) انخفضت وبصورة كبيرة مشتريات الحكومة و وارداتها بعد خروج فاتورة البترول - مما أفسح المجال لزيادة واردات القطاع الخاص.

بلغت 83% في المتوسط خلال الفترة قيد الدراسة، وذلك للزيادة النسبية في الكميات المصدرة من جهة، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط وخاصة في عام 2004 من جهة أخرى.
 ج- أدى الاهتمام باستخراج وتصدير البترول السوداني إلي تراجع قيمة الصادرات غير البترولية وذلك لاهتمام الدولة بمتابعة تطورات أسعار البترول وجاهل الصادرات الأخرى، كما أن مساهمة البترول في رفع سعر الصرف للدينار السوداني أثر على تنافسية الصادرات غير البترولية "Competitiveness"، فإذا ما أستمر الحال برفع سعر الدينار السوداني قد يؤدي ذلك إلى ما يُعرف بالمرض الهولندي "Dutch Disease" الذي أصاب معظم الاقتصاديات التي أكتشف فيها البترول حديثاً كنيجيريا مثلاً، ولم يُحسن استغلاله في تنمية وترقية الصادرات الأخرى.
 الشكل رقم (3) يوضح ضعف حجم الصادرات غير البترولية بالنسبة للصادرات البترولية خلال الفترة (1999 - 2009م).

شكل رقم (3)



المصدر: العرض الاقتصادي لوزارة المالية و الاقتصاد الوطني أعداد متفرقة

3/ في جانب الميزان التجاري: ساهم استخراج واستغلال البترول في تقليل عجز الميزان التجاري في بعض السنوات وإحداث فائض في البعض الآخر خاصة في الأعوام 2000، 2003 و2004 وذلك بعد أن كان يسجل عجزاً متواتراً منذ منتصف السبعينات. 4/ في جانب صافي التحويلات : أدى استخراج البترول إلى زيادة كبيرة في جانب المتحصلات نتيجة لاستقرار سعر الصرف وتحويل معظم متحصلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية، أما في جانب المدفوعات فقد حدثت زيادة طفيفة تُعزى إلى تحويل معظم موارد الشركات السودانية إلى الخارج بغرض الاستيراد. كما أدى استخراج واستغلال البترول السوداني إلى زيادة درجة الثقة في وحدات الجهاز المصرفي السوداني وبالتالي ارتفعت التسهيلات التجارية الممنوحة من البنوك الخارجية إلى البنوك المحلية. 5/ في جانب الاستثمار: أدى استخراج واستغلال البترول إلى زيادة كبيرة في هذا البند بالرغم من ضعف مصادر البيانات. إذ ارتفعت الاستثمارات المباشرة المسجلة من 2.7 مليون دولار في عام 1997 إلى 1511.1 مليون دولار في عام 2004. يوضح الجدول رقم (3) حجم الاستثمارات المباشرة بعد استخراج واستغلال البترول. ونلاحظ أنها تزايدت بشكل ملحوظ.

جدول رقم (3)

الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

(1999 - 2008)

بملايين الدولارات

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
2881.35	2511.28	2425.6	3534.1	2304.6	1511.1	1349.2	713.18	574	392.2	370.8

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان

د) ارتفعت قيمة الواردات خلال الفترة (2001 - 2004) نتيجة للثورة التقنية والتكنولوجية التي أحدثها استخراج واستغلال البترول في معظم القطاعات الاقتصادية وخاصة في مجال الاتصالات.

تكمن خطورة ازدياد الاعتماد الكبير على السلع المستوردة في أنها قد تؤدي إلى تحجيم القطاعات الإنتاجية المحلية وذلك لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة والتي تتميز بارتفاع الجودة وانخفاض السعر في ظل معاناة الإنتاج الزراعي والصناعي في السودان من ضعف البنيات الأساسية وقلة مصادر الطاقة وارتفاع كلفتها إضافة إلى الرسوم والجبايات المتعددة. هذا إلى جانب ضعف حجم وأوعية التمويل. تجدر الإشارة و بشكل عام إلى انخفاض نسبة الواردات البترولية بالنسبة للواردات الكلية. حيث نجد أن الواردات البترولية كانت تشكل نسبة 19.5 % في العام 2002. انخفضت حتى 3.3 % في العام 2007. كما يتضح ذلك من الجدول رقم (2) أدناه:

جدول (2) الواردات البترولية بعد استخراج البترول

بملايين الجنيهات

العام	منتجات بترولية	المجموع الكلي للواردات	النسبة من إجمالي الواردات
1999	162,466	1,245,155	13%
2000	396,746	1,366,409	29%
2001	312,131	2,024,848	15.4%
2002	419,806	2,152,818	19.5%
2003	441,790	2,536,085	17.4%
2004	285,213	3,586,202	7.9%
2005	283,365	5,946,002	2.8%
2006	364,480	7,104,678	5.1%
2007	256,437	7,722,402	3.3%
2008	625,647	8,229,355	7.6%
2009	325,612	8528.01	3.6%

المصدر: بنك السودان المركزي

ومشتقاته وبالتالي ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية.
9/ أثر البترول على النقد الأجنبي و سعر الصرف:
ساهم إنتاج وتصدير البترول في إتاحة تدفقات كبيرة من النقد الأجنبي وبالتالي زيادة عرض العملات الأجنبية مما أدى إلى استقرار كبير في سعر الصرف كما تم التوحيد الكامل لسوق النقد الأجنبي وأصبح هنالك سعر صرف واحد. حيث تم خلال هذه الفترة استخدام نظام سعر الصرف المرن المدار. وذلك باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفقاً للبرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الصرف من ضمن أهم الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

جدول رقم (5) أسعار الصرف بالسودان

بالجنيهات

السعر الموزني	السعر الرسمي	العام
2.5800	2.5160	1999
2.5740	2.5714	2000
2.6140	2.5835	2001
2.6464	2.6334	2002
2.6169	2.6011	2003
2.6059	2.5793	2004
2.4626	2.4305	2005
2.2097	2.1623	2006
2.0121	2.0033	2007
2.1143	2.0913	2008
2.6800	2.2413	2009

المصدر: بنك السودان

تم في هذه الفترة ترفيع سعر الجنيه السوداني لأول مرة في تاريخه حيث رأت السلطات بنهاية عام 2004 أن سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة أقل من قيمته. لذلك وبعد دراسة أعدها بنك السودان بالتعاون مع سلطات صندوق النقد الدولي تم التوصل إلى ضرورة ترفيع سعر صرف الجنيه السوداني وذلك باتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك. وإعطاء مؤشرات سوق بذلك لأهم المشاركين في سوق النقد الأجنبي بالسودان " Main Market Players " هذا وقد استجاب السوق للإجراءات التي أتخذها بنك السودان. وبدأ ترفيع سعر الصرف للجنيه السوداني حتى وصل إلى 2.506

6/ في جانب القروض: ساهم استخراج البترول في تطبيع العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية. إذ ارتفعت سحبوات القروض من 18.6 مليون دولار في عام 1997 إلى 25.13 مليون دولار في عام 2008. كما زاد من قدرة الدولة على مقابلة خدمة الدين الخارجي إذ ارتفعت سدادات القروض من 36.7 مليون دولار في عام 1997 إلى 509.5 مليون دولار في عام 2004م.

7/ أثر البترول على الاحتياطيات الخارجية:

ساهم إنتاج وتصدير البترول السوداني في تمكين البنك المركزي من بناء احتياطيات مقدره من النقد الأجنبي كما يعكسها الجدول رقم (4) وساهمت هذه الاحتياطيات من زيادة قدرة البنك المركزي في التدخل في سوق النقد الأجنبي بهدف تحقيق استقرار سعر الصرف. كما أدى ذلك إلى زيادة قدرة الاقتصاد على مقابلة احتياجاته من الواردات إذ زاد معدل تغطية الاحتياطيات الخارجية إلى الواردات من تغطية واردات يومين في عام 1997 إلى تغطية واردات 4.7 شهور في عام 2008م.

جدول رقم (4): الاحتياطيات الخارجية لدى البنك

المركزي (1999 - 2008)

(بملايين الدولارات)

الاحتياطيات الخارجية لدى بنك السودان	السنة
53.4	1999
134.9	2000
44.9	2001
243.6	2002
526.9	2003
1323.9	2004
1845.5	2005
502.02	2009

المصدر: بنك السودان المركزي

8/ في جانب الميزان الكلي: ساهم استخراج واستغلال البترول في إحداث تحول نوعي في الميزان الكلي إذ تحول من حالة العجز التي كان عليها في عام 1997 من (36.2) مليون دولار إلى حالة فائض في كل الأعوام اللاحقة عدا عام 2001م. جدر الإشارة إلى أن الصين التي ظهرت كقوة اقتصادية عالمية كبرى تساهم لوحدها ب 28 % من الناتج الإجمالي العالمي منذ عام 1995 تليها الهند ثم اغلب الدول الآسيوية. أصبحت هذه الدول تعتمد على البترول بصورة أساسية مما أدى إلى زيادة الطلب على البترول

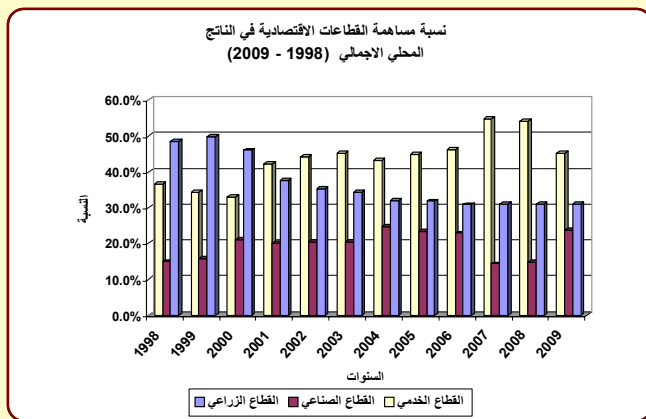
يتضح من ذلك أن تأثير إنتاج وتصدير البترول على الموازنة العامة للدولة يتمثل في الآتي:

- (1) خفض المصروفات من خلال خروج فاتورة استيراد البترول من قائمة مصروفات الدولة وإن تبقت هنالك واردات بعض المنتجات البترولية.
- (2) المساهمة في زيادة الإيرادات بما يعادل 60% في المتوسط من إجمالي الإيرادات.
- (3) المساهمة في تمويل عجز الموازنة من خلال استخدام حساب تركيز البترول " Oil Stabilization Account " .

أثر استخراج وتصدير البترول علي الناتج المحلي الإجمالي

أن دخول البترول لأول مرة في هيكل الاقتصاد السوداني أدى إلى قفزة كبيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. إذ ساهم تصدير البترول في تحريك القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى في الأعوام التي تلت استخراج واستغلاله وخاصة قطاعات الزراعة، الصناعة، التشييد، والخدمات الأخرى.

شكل رقم (4)



المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الشكل رقم (4) أعلاه ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لدخول البترول في مكوناته. حيث أصبحت الصادرات البترولية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات أي حوالي 95% من إجمالي الصادرات. إذ بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19%.

جنيه سوداني للدولار الأمريكي بنهاية عام 2004 وأستمر ذات الاتجاه في عام 2005. وقد بلغ 2.40 جنيه سوداني للدولار الأمريكي بنهاية سبتمبر 2005.

وقد ظل سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي مستقراً حيث بلغ بنهاية ديسمبر 2007 مبلغ 2.0526 جنيه للدولار. مقارنة بمبلغ 2.0133 جنيه للدولار بنهاية ديسمبر 2006.

أثر البترول على الموازنة العامة :

من المعلوم بأن الموازنة العامة للدولة تتمثل في التوفيق بين إيرادات الدولة ومصرفاتها. وكيفية تمويل العجز الناتج عن زيادة المصروفات عن الإيرادات. وما لا شك فيه أن إنتاج واستغلال البترول السوداني قد ساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة حيث ساهمت إيرادات النفط في إيرادات الدولة للموازنات بحوالي 62.9% من إجمالي الإيرادات في العام 2008. كما موضح في الجدول رقم (6) ويعزى ذلك للزيادة المستمرة في إيرادات النفط نسبة للارتفاع المطرد في الإنتاج وفي نصيب الحكومة في الكونسورتيوم التي تقوم بإنتاج النفط في البلاد فضلا عن الاستقرار العام في إنتاج هذه السلعة وزيادة أسعارها. بالإضافة إلى دخول آبار جديدة دائرة الإنتاج كل عام.

جدول رقم (6)

نسبة الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات

(بمليارات الدينارات)

العام	إجمالي الإيرادات	الإيرادات البترولية	النسبة (%)
1997	108.6	1.4	1
1998	159.2	1.5	1
1999	209	15.9	8
2000	334	143.7	43
2001	366	149.7	41
2002	474.9	200.6	42
2003	715	398.7	56
2004	1029	502.9	49
2005	1218	608.8	50
*2006	15.1	10.3	68.2
*2007	17.9	11.4	63.7
2008*	24.5	15.4	62.9
2009	20.0	10.6	52.8

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني * مليار جنيه

وذلك منذ العام 1999، وقد بلغت اعلي نسبة لها في العام 2008 حيث بلغت 19.9%. بالتالي نلاحظ الأثر الإيجابي لمساهمة الصادرات البترولية علي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1999 - 2009، ما عدا العام 2006 الذي انخفضت فيه إلى 13.8 % مقارنة ب 15.9 % عام 2005. وذلك لان الزيادة الكبيرة التي حصلت في الناتج المحلي الإجمالي لم تصاحبها زيادة في الصادرات البترولية بنفس النسبة خلال تلك الفترة. وانخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2008 ليصل إلى 6 % مقارنة ب 10.2 % خلال العام 2007، مع ارتفاع طفيف في العام 2009.

أثر البترول على معدلات التضخم :

ساهم استخراج واستغلال البترول في خفض معدلات التضخم في السودان نظراً لتأثيره المباشر على التضخم من ناحية، ولتأثيره على العوامل التي تؤثر على التضخم من ناحية أخرى. فبالنظر إلى الجدول رقم (8) نلاحظ أن معدلات التضخم في السودان بدأت في استقرار نسبي بعد إنتاج وتصدير البترول.

جدول رقم (8)

معدلات التضخم في السودان (1998 - 2008)

العام	معدل التضخم
1998	17.2
1999	16.1
2000	8.1
2001	4.9
2002	8.3
2003	7.4
2004	8.8
2005	8.4
2006	7.2
2007	8.1
2008	14.5
2009	11.2

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان

الخاتمة:

يعتمد مستقبل دور النفط في السودان في الاقتصاد والتنمية على طبيعة الإنتاج والتسويق والظروف الاقتصادية والسياسية والتطورات المرتبطة بذلك داخلياً

خلال السنوات الأخيرة طرأت بعض التغيرات على الاقتصاد العالمي انعكس أثرها على الاقتصاد السوداني ممثلة في انخفاض عائدات الصادر وضمور الطلب الدولي على الصادرات بصفة عامة وبروز الكساد العالمي مما أدى إلى انخفاض معدلات نمو خلال الفترة الأخيرة. وبما أن النمو الاقتصادي في السودان ارتبط إلى حد كبير بعائدات البترول عليه سيتأثر النمو الاقتصادي في السودان بالتباطؤ في الاقتصاد العالمي والانكماش الذي بدأ يطرأ على معظم الاقتصاديات العالمية.

أما على الصعيد المالي، فإنه من الطبيعي أن يكون لانخفاض المتوسط السنوي لأسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي أثره على المالية العامة، حيث توقع اقتصاديون وخبراء سودانيون في أكثر من مناسبة أن انخفاض الأسعار العالمية للبترول وتراجع عائدات الصادرات غير البترولية، وبالتالي سيقود ذلك إلى ضعف أداء الإيرادات العامة. مع زيادة نسبة العجز الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(7)

الناتج المحلي الإجمالي والصادرات البترولية

مليون جنيه

العام	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات البترولية	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي
1999	24,488.85	694.13	4.2	2.8
2000	29,694.48	3,473.34	8.4	11.7
2001	33,704.96	3,561.43	6.4	10.6
2002	38,391.65	3,978.69	6.7	10.4
2003	42,038.19	5,340.82	6.1	12.7
2004	53,429.90	8,007.32	7.4	15.0
2005	64,328.76	10,199.57	8.1	15.9
2006	80,015.78	11,046.88	9.3	13.8
2007	90,339.00	16,970.49	10.2	18.8
2008	120,734.00	23,201.11	6.0	19.2
2009	137,048.14	586.57 و 16	6.6	7.2

المصدر: بنك السودان المركزي

يلاحظ من خلال الجدول (7) أعلاه، الارتفاع المتواصل لمساهمة الصادرات البترولية من الناتج المحلي الإجمالي

- 1/ إيجاد بدائل أخرى لمصادر الدخل القومي وتنويعها بحيث لا يبقى النفط هو المحرك الأساسي للاقتصاد. وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات الأخرى غير البترولية.
- 2/ تفعيل مصادر النمو غير التقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة في الاقتصاد.
- 3/ بالرغم من المخزون الضخم للسودان من البترول، إلا أن البترول يعتبر ثروة ناضبة في المدى الطويل. لذلك يجب التركيز على استغلاله في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- 4/ الدراسة المتأنية للمشاريع التنموية المعتمدة على إيرادات النفط قبل الدخول فيها حتى لا تتأثر بانخفاض إيراداته.
- 5/ وضع نتيجة الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان في الاعتبار، ووضع التحولات والترتيبات اللازمة لأسوأ الاحتمالات.

المراجع :

- 1/ النشرة الاقتصادية - وزارة المالية والاقتصاد الوطني (عدة إصدارات).
- 2/ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي (عدة إصدارات).
- 3/ دراسة اثر استخراج البترول على الاقتصاد السوداني - وزارة المالية والاقتصاد الوطني 2006.
- 4/ موقع وزارة الطاقة والتعدين على شبكة المعلومات الدولية.
- 5/ نعم البترول-مقال للدكتور حسن بشير - جامعة الخرطوم 2008.
- 6/ د. عبد المنعم القوصي. أثر النفط في تدعيم الاستقرار الاقتصادي السوداني. العيد السنوي للنفط. قاعة الصداقة. أغسطس 2004.
- 7/ عبد الرحمن محمد عبد الرحمن. دور الجهاز المصرفي السوداني في إحداث بيئة استثمارية جاذبة وواقعه كقطاع جاذب للاستثمار. مجلة المصرفي العدد 36. 2008.

وخارجياً. كما يعتمد هذا الدور على مدى نجاح السياسات الاقتصادية والإمائية ومدى قدرتها على مقارنة إسقاطاتها مع احتمالات المستقبل وما لا شك فيه أن السودان سيجد من عائدات النفط في ضوء المعطيات الحالية والمتوقعة متنفساً كبيراً لمشاكله المزمنة. حيث إن استمرار عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في السودان مازالت مستمرة. كما أن الحقول الحالية للنفط لم تصل بعد إلى مرحلة الاستغلال الكامل "Full Utilization". وأن هنالك مخزون كبير من النفط داخل السودان. عليه فإن مستقبل إنتاج وتصدير النفط السوداني مازال واعدًا. وأن هنالك العديد من الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط. ما يساهم في إحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكذلك فإن كميات النفط المستخرج مازالت تزداد عاماً تلو الآخر. ما يمكن الدولة من الاحتفاظ بالنفط داخل الحقول واستخراجه حسب جدواه الاقتصادية وأسعاره العالمية.

وبالرغم من ذلك فإنه ينبغي عدم الاعتماد على هذا المورد كحل مستدام لهذه المشاكل. ليس فقط بسبب ما تواجهه أسعار النفط من تذبذب من جهة وكون النفط ثروة ناضبة فحسب ولكن أيضاً بسبب طبيعة التحولات والتطورات المستقبلية المتوقعة من جهة أخرى. والتي تشهد تحولات علمية وتقنية سريعة الإيقاع مما يجعل الاعتماد على هذا المورد لقيادة عمليات النمو واستقرار مستوى الدخول والإنتاج عرضه لمخاطر عديدة. ولعل من ابرز ما يلاحظ في الاقتصاد الوطني من علاقة عكسية بين زيادة معدلات تدفق عائدات النفط وانخفاض معدلات الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة وكذلك انخفاض الصادرات غير البترولية. وبرغم عدم ثبات هذا الوضع وتعاضمه إلا أنه يدق ناقوس الخطر أمام مستقبل الاقتصاد الوطني منذراً بإمكانية الدخول في ذات الإطار الهيكلي غير المرن التي عانت منه بعض الاقتصاديات النفطية السابقة.

التوصيات:

ضرورة متابعة آثار تصاعد سعر الصرف على الصادرات غير البترولية لضمان عدم التأثير السلبي إذا ما تم وضع إستراتيجية إمائية شاملة لتلافى الأوضاع الاقتصادية والإمائية غير الملائمة لتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فعالية أدوات البنك المركزي: دراسة تحليلية لتجربة السودان 1992 - 2009م



د. مصطفى محمد عبد الله
إدارة البحوث والتنمية

السقوف الائتمانية لكن حالياً تستخدم الأدوات غير المباشرة بشكل أكثر فعالية. استوجبت الأزمة المالية العالمية إجراءات داعمة للتدخل في سوق النقد الأجنبي وجددت الأزمة أهمية التركيز على الاستقرار النقدي والمالي ودوره في إدارة الأزمة وعلى وجه الخصوص دور البنك المركزي كمقرض أخير. لأن عدم الاستقرار المالي والمصرفي من شأنه أن يخلق عدم استقرار في الاقتصاد الحقيقي ويقوض جهود التنمية الاقتصادية.

منذ الإعلان عن اتفاقية السلام الشامل 2005م اتبع البنك المركزي في السودان النظام المزدوج (double tier system)، النظام المصرفي الإسلامي في الشمال حيث تنتفي أدوات الاقتصاد النقدي التقليدي وعلى رأسها سعر الخصم (discount rate) وغياب آلية الانتقال عن طريق سعر الفائدة، والنظام المصرفي التقليدي في الجنوب والذي يسمح باستخدام صيغ التمويل التقليدية بما فيها شهادات الودائع وأمطال التمويل المعتمدة على سعر الفائدة بشكل رئيسي في ظل إدارة موحدة للسياسة النقدية ما يجعل النظام

تمهيد⁽¹⁾:
من أهم أهداف السياسة النقدية تقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف وتقليل البطالة ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات وتفعيل عدد من الأدوات لاستهداف نمو نقدي بمعدل معين كهدف وسيط وبالتالي التأثير على الأهداف الكلية مع مراعاة الظروف الاقتصادية السائدة.

نتيجة لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي منذ العام 1992م تحول البنك المركزي تدريجياً من أساليب تحديد السقوفات الائتمانية واستخدام الوسائل الإدارية لتوجيه التمويل وإتباع الرقابة على النقد الأجنبي إلى مرونة أكثر في السياسة التمويلية والسماح بحرية أكثر في توجيه التمويل، وتخفيف وتوحيد سعر الصرف، وإزالة قيود النقد الأجنبي في السابق كان التركيز على الأدوات المباشرة في حفز القطاعات ذات الأولوية وتحديد

1- الورقة تمثل وجهة نظر الكاتب وليست بالضرورة وجهة نظر مجلة المصرفي أو البنك المركزي.

المصرفي والنقدي في السودان فريداً على مستوى العالم.

ارتفعت معدلات التضخم إلى رقم ثنائي وثلاثي في أواسط التسعينات من القرن الماضي وارتفع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية) بمعدلات عالية وبالتالي استخدمت وسائل البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق سياسة نقدية انكماشية استهدفت تقليل الائتمان المصرفي المصدر الأساسي للنمو النقدي في البلاد. لكن بسبب تنامي العجز في الموازنة العامة للدولة أدت السياسات المالية التوسعية إلى تقليل فعالية السياسة النقدية بشكل جوهري، أيضاً نتيجة لضغوط موقف ميزان المدفوعات والعجز المتراكم بسبب الحصار الاقتصادي وارتفاع كلفة خدمة الدين الخارجي في ظل ضهور احتياطات النقد الأجنبي فقد ارتفعت معدلات التضخم وانخفض سعر العملة الوطنية، لذلك تم تفعيل أدوات البنك المركزي من أجل السيطرة على النمو النقدي مع المحافظة على الاستقرار المصرفي والمالي.

مع استدامة تطبيق حزمة سياسات التحرير الاقتصادي وظهور البترول كمصدر أساسي لعائدات الصادر ومساهمته بشكل مقدر في الموازنة العامة للدولة أصبح البترول مصدر السيولة الرئيسي في الاقتصاد بعكس عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حيث كان التمويل بالعجز ونمو الائتمان المصرفي هي مصادر التوسع النقدي الرئيسية. لذلك اختلفت وسائل وأدوات البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية، أيضاً استمرت إجراءات وتدابير تعميق أسلمة الجهاز المصرفي مع تطبيق النظام المصرفي المزدوج الذي ابرز تحديات حقيقة في إدارة السيولة في الاقتصاد من ناحية وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى.

يستهدف البنك المركزي حالياً عرض النقود والاحتياطات كهدف وسيط للتأثير على التضخم وسعر الصرف، وتحفيز الاقتصاد عن طريق سياسة نقدية توسعية اعتمدت بصورة رئيسية على عمليات الضخ النقدي لتوفير السيولة للبنوك التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى عمليات السوق المفتوحة للتعقيم والتحييد⁽¹⁾ أيضاً استخدمت عمليات التدخل في سوق النقد الأجنبي لتحقيق استقرار سعر الصرف، وبقيننا أن فترة ما بعد الأزمة أظهرت تنامي عالي في الكتلة النقدية في الاقتصاد مما يتطلب إتباع سياسة نقدية انكماشية للسيطرة على التضخم الذي وصل إلى معدل رقمين وأيضاً للتأثير على سعر الصرف لأن سعر الصرف عبارة عن ظاهرة نقدية تتأثر بتنامي النقود وأساسيات الاقتصاد الكلي⁽²⁾.

هذه الورقة تسلط الضوء على جدوى وفعالية أدوات بنك السودان المركزي بالتركيز على الاحتياطي النقدي القانوني، هوامش المربحة، السياسة التمويلية، الضخ السيولي واستهداف العوامل المؤثرة على عرض النقود، عمليات السوق المفتوحة، الإقناع الأدبي، التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وإدارة سعر الصرف والتدخل في سوق النقد الأجنبي:

الاحتياطي النقدي القانوني⁽³⁾:

هو نسبة من ودائع الجمهور تحتفظ بها البنوك التجارية طرف البنك المركزي، وهي بالتالي تخدم غرضين رئيسيين أولهما المحافظة على حقوق المودعين وذلك بضمان نسبة مقدرة من ودائعهم وكذلك استخدام هذه النسبة كأداة للسيطرة على الائتمان والنمو النقدي، ففي حالة وجود

1- sterilization

2- macroeconomic fundamentals

3- Legal reserve requirement

المصرفي) النسبة h بينما باقي النسبة (1-h) تمثل النقود داخل الجهاز المصرفي حسب التعريف الضيق لعرض النقود (M1) كالاتي⁽⁵⁾:

$$Cp = h.M \dots\dots\dots(2)$$

$$Dp = (1-h)M \dots\dots\dots(3)$$

الاحتياطي النقدي القانوني يعبر عنه بالنسبة z من جملة الودائع :

$$RR = zDp = z(1-h)M \dots\dots\dots(4)$$

يمكن تحليل عرض النقود وفقاً لمفهوم المصادر والاستخدامات من خلال الربط بين الاحتياطات المقرضة RB والاحتياطات غير المقرضة UR وصياغة الطرف الأيمن من المعادلة لتشمل الاحتياطي النقدي القانوني RR والاحتياطي الإضافي RE والعمللة لدى الجمهور كالاتي:

$$RU+RB=R=RR+RE+Cp \dots\dots\dots(5)$$

يمكن تحويل الاحتياطات المقرضة من الطرف الأيسر للحصول على الاحتياطات الحرة RF:

$$RU=RR+RE-RB+Cp=RR+R=RR+RF+Cp \dots\dots(6)$$

بالتعويض عن الاحتياطات الحرة ووضع عرض النقود موضوع القانون نتحصل على:

$$RU=z(1-h)M+RF+hM \dots\dots\dots(7)$$

$$M=(RU-RF)/(h+z(1-h)) \dots\dots\dots(8)$$

$$M=RU/(h+z(1-h))-RF/(h+z(1-h)) \dots\dots\dots(9)$$

المعادلة رقم (9) هي محددات عرض النقود والتي تتكون من شقين رئيسيين الأول محددات عرض النقود كمتغير خارجي ويمثل عرض النقود حسب تحديد السلطات النقدية ومن الواضح انه يعتمد على نسبة السيولة خارج الجهاز المصرفي ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وحجم الاحتياطات غير المقرضة.

$$RF = f(r-rd) \dots\dots\dots(10)$$

$$RF = a0 + a1(r-rd) \dots\dots\dots(11)$$

$$M^* = RU/(h+z(1-h)) \dots\dots\dots(12)$$

5- Teigen Model

نمو نقدي (أو سيولة فائضة في الاقتصاد)⁽¹⁾ ترفع هذه النسبة وبالتالي تقل قدرة البنوك في خلق الائتمان فالاحتياطي القانوني يقلل الأرصدة القابلة للإقراض في الجهاز المصرفي، والعكس هو الصحيح في حالة وجود ركود اقتصادي (شح في السيولة) فيمكن تخفيض هذه النسبة لتشجيع الائتمان وتخفيف الطلب الكلي في إطار سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تحريك جمود الاقتصاد. أول استخدام لأداة الاحتياطي النقدي القانوني كان في 1983م حيث تم تحديد نسبة 10 % من جملة ودايع العملاء يحتفظ بها البنك التجاري طرف البنك المركزي. في عقد التسعينات تم التركيز على هذه الأداة لتقليل تنامي النقود ولكن مع الألفية الجديدة درج البنك المركزي على تخفيض هذه النسبة بشكل كبير خصوصاً في ظل الأزمة المالية العالية إلى نسبة 8 %.

تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات التي استخدمت بشكل مباشر لتقليل النمو النقدي وبالتالي التأثير على معدلات التضخم في الاقتصاد السوداني. استهداف النمو النقدي يتطلب معرفة محددات عرض النقود كمتغير داخلي⁽²⁾ ومتغير خارجي⁽³⁾. لتحليل محددات عرض النقود يمكن الاستعانة بنظام المعادلات التالي⁽⁴⁾:

$$M = Cp + Dp \dots\dots\dots(1)$$

يشمل عرض النقود M النقود لدى الجمهور Cp والودائع طرف البنوك التجارية Dp حيث تمثل نسبة النقود لدى الجمهور (السيولة خارج الجهاز

1- يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من السيولة: سيولة البنك المركزي وهذه تعنى أرصدة المؤسسات المالية طرف البنك المركزي وتختصر أحياناً بالاحتياطات. سيولة السوق: ويقصد بها القدرة على الشراء والبيع بمستويات عالية دون التأثير على الأسعار. سيولة التمويل: وتعنى قدرة الأفراد والمؤسسات على توفير النقود وتسييل الأصول.

2- Endogenous variable

3- Exogenous variable

4- لمزيد من التفاصيل انظر (William Branson (1989

حيث M التعريف الضيق لعرض النقود ويتكون من النقود لدى الجمهور والودائع كما في تفسير محددات عرض النقود أعلاه. القاعدة النقدية $B =$ لأغراض هذه الدراسة تعنى النقود لدى الجمهور واحتياطات البنوك، $m =$ المضاعف النقدي.

لمعرفة مدى استقرار المضاعف النقدي في الاقتصاد السوداني يمكن إجراء اختبار استقرار البيانات وكذلك التأكد من التكامل المشترك بين القاعدة النقدية وعرض النقود، لكن ما المقصود بالمضاعف النقدي m ؟

يمكن اشتقاق المضاعف النقدي رياضياً كالآتي: تمثل $B =$ (high powered money) وتشمل الالتزامات على البنك المركزي طرف البنوك التجارية RB والقطاع الخاص غير المصرفي RP :

$$B = RB + RP \dots\dots\dots(16)$$

بضرب المعادلة (1) بالمعادلة (16) نحصل على:

$$Ms = (Cp + Dp) / (RP + RB) * B \dots\dots\dots(17)$$

بقسمة البسط والمقام على Dp يمكن الحصول على:

$$Ms = (1 + Cp/Dp) / (Rp/Dp + RB/Dp) * B \dots\dots\dots(18)$$

يمكن اختصار النسب كالآتي:

$$Ms = (1 + c) / (b + p) * B \dots\dots\dots(19)$$

$$Ms = k * B \dots\dots\dots(20)$$

بإدراج اللوغريثم نحصل على:

$$Ms = K + B \dots\dots\dots(21)$$

k هي القيم ما بين الأقواس وتمثل المضاعف النقدي ويتكون من نسبة العملة إلى الودائع $c =$ نسبة الاحتياطات إلى وودائع القطاع الخاص $p =$ ونسبة الأصول إلى وودائع البنوك $b =$. وبالتالي التغير في عرض النقود يتحدد بمكونات المضاعف النقدي والقاعدة النقدية. يكون عرض النقود مستقراً (stationary) إذا كانت النسبة Ms/B مستقرة. ويمكن اختبار ذلك من خلال ADF-test والتكامل المشترك co-integration. الشرط الضروري ليكون

$$M/M^* = 1 - (RF(r-rd) / [h+z(1-h)]) / M^* = g(r-rd) \dots\dots(13)$$

$$M/M^* = b_0 + b_1(r-rd) \dots\dots\dots(14)$$

الاحتياطات الحرة تعتمد على الفرق بين سعر الفائدة الجاري وسعر الخصم. وبما أن السودان يطبق النظام المصرفي الإسلامي فقد تم استخدام هوامش الرباحة والمشاركة والمضاربة لقياس تكلفة التمويل في الاقتصاد بينما تم أخذ معدل الأرباح السنوية المحققة بواسطة البنك المركزي من عمليات الضخ السيولي لقياس سعر الخصم. وبقيننا أن آلية الانتقال النقدي عبر سعر الفائدة لا تتوفر لحالة الاقتصاد السوداني لكن يمكن إعطاء مقارنة لآلية الانتقال النقدي ومعرفة مدى استجابة عرض النقود للتغيرات التي تنتج عن تعديل هوامش الرباحة في السياسة التمويلية عبر الزمن وكذلك تغيرات الاحتياطي النقدي القانوني وأثرها على النمو النقدي على أمل أن يتم تطوير آليات النظام النقدي الإسلامي واستحداث نموذج اقتصادي قياسي لتفسير آليات الانتقال مستقبلاً.

والسؤال هو هل هناك ثمة علاقة تجريبية بين عرض النقود وتكلفة التمويل (سعر الفائدة) في الاقتصاد السوداني؟ وما هو دور الاحتياطي النقدي القانوني في التأثير على الإقراض ومستويات عرض النقود؟ ما هي محددات الطلب على النقود؟

محددات عرض النقود يمكن النظر إليها من خلال مجموعتين: (أ) محددات مضاعف النقود (ب) محددات الاحتياطات

المضاعف البسيط يتكون من نسبة العملة إلى الودائع. نسبة الودائع لأجل إلى جملة الودائع. نسبة الاحتياطات إلى جملة الودائع.

عادة ما تفصل الاحتياطات إلى (1) الاحتياطي النقدي القانوني (2) الاحتياطي الإضافي (الخاص) يمكن تقدير دالة المضاعف كالآتي⁽¹⁾:

$$M = mB \dots\dots\dots(15)$$

1- Tangavel planivel & Lawrence R. Klein (1999)

المضاعف مستقرًا هو ليس الثبات ولكن السكونية، وسكونية K تتطلب أن تكون القاعدة النقدية B وعرض النقود Ms ساكنة، أو أن تكون القاعدة النقدية وعرض النقود ليست ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق لكي تحوى معامل تكامل مشترك يشير إلى الوحدة.

جدول رقم (1) اختبار جذر الوحدة (سكونية البيانات)

ملاحظات حول درجة التكامل	* القيم الحرجة			ADF	المتغير
	10%	5%	1%		
الفرق الأول	-2.6118	-2.9472	-3.6289	-3.728964	المضاعف النقدي
الفرق الأول	-2.6118	-2.9472	-3.6289	-2.678584	عرض النقود (M1)
الفرق الأول+ القاطع والاتجاه	-3.2032	-3.5426	-4.2412	-3.396799	عرض النقود (M2)

* MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

من الجدول رقم (1) يلاحظ أن جميع المتغيرات ليست ساكنة في المستوى لكنها ساكنة في الفرق مما يجعل بالإمكان إجراء التكامل المشترك بين عرض النقود والمضاعف لمعرفة العلاقة التوازنية كالاتي:

الجدول رقم (2)

Sample: 1970 - 2007
Included observations: 36
Test assumption: Linear deterministic trend in the data
Series: K M1 M2
Lags interval: 1 to 1

Eigen value	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value	Hypothesized No. of CE(s)
0.727942	55.50160	29.68	35.65	None **
0.210935	8.639022	15.41	20.04	At most 1
0.003061	0.110364	3.76	6.65	At most 2

** denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level
L.R. test indicates 1 co-integrating equation(s) at 5% significance level

تشير النتائج المعتمدة على البيانات السنوية لحالة الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1970-2007م إلى الأعلى إلى رفض وجود تكامل مشترك بين المضاعف النقدي وعرض النقود وإمكانية قبول فرضية وجود علاقة تكامل مشترك فقط بين عرض النقود بمعناه الواسع والضيق. فقط 18% من عدم التوازن يتم تصحيحه في خلال فترة العام، وهذا يعني أن أي صدمة (داخلية أو خارجية) من شأنها أن تأخذ فترة طويلة نسبياً حتى يمكن إعادة التوازن، من الواضح أن 50% فقط من التغير في المضاعف النقدي قد تم تفسيره بواسطة النموذج مما يعني إمكانية وجود عوامل أخرى تؤثر في المضاعف كسعر الصرف والتضخم. ولذلك يمكن الحكم على المضاعف النقدي بعدم الاستقرار مما يصعب رسم السياسات النقدية ويجعل من الصعوبة يمكن إدراك اثر التغير في الاحتياطي النقدي القانوني.

الجدول رقم (3):

ariance decomposition of the multiplier

Variance Decomposition of D(K):

Period	S.E.	D(K)	D(M2)	D(M1)
1	0.088778	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.121536	56.29698	26.80062	16.90240
3	0.172298	33.80085	53.81989	12.37925
4	0.362543	9.791262	73.79925	16.40949
5	0.589427	5.701896	73.71812	20.57998
6	0.732351	4.662951	81.58716	13.74989
7	1.555309	1.076581	90.80847	8.114950
8	2.261367	0.723485	68.30990	30.96661
9	2.282260	0.724823	68.85682	30.41836
10	7.152257	0.488459	94.98141	4.530131

الأجنبي حتى بداية الأزمة المالية العالمية وظهور ضغوط سعر الصرف حيث تم اتخاذ عدد من التدابير للمحافظة على سعر الصرف⁽²⁾.

الجدول رقم (4) عرض النقود

Years	Currency	Demand Deposit	M1	Quasi Money	M2	% M2	M2 % Targeted
2000	1,420.8	925.1	2,345.9	1,120.8	3,466.7	34.4	15.0
2001	1,538.4	1,175.5	2,713.9	1,608.3	4,322.1	24.7	25.0
2002	1,935.8	1,586.8	3,522.6	2,110.0	5,632.7	30.3	19.0
2003	2,388.8	2,230.0	4,618.8	2,804.8	7,423.6	31.8	21.0
2004	3,035.9	3,033.1	6,069.0	3,628.8	9,697.8	30.6	28.0
2005	3,740.4	4,447.6	8,188.0	5,843.4	14,031.4	44.7	30.0
2006	5,355.3	5,168.8	10,524.1	7,347.7	17,871.8	27.4	34.0
2007	5,639.8	5,734.9	11,374.6	8,340.0	19,714.6	10.3	34.0
2008	6,774.6	6,862.9	13,637.4	9,295.7	22,933.2	16.3	24.2

يبدو أن هناك ثمة تأثير لأدوات البنك المركزي في التحكم في الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث لهوامش الربحة والاحتياطيات تركت أثراً جوهرياً في تفاوت الاستهداف النقدي ومستوى النمو النقدي المحقق فعلياً. فمتوسط النمو في الكتلة النقدية للفترة 2000م- 2008م هو 27.8% بينما المستهدف 25.5% مما يعنى عدم وجود تفاوت يذكر بين ما هو مستهدف وما هو محقق فعلياً. هل هذا نتاج لفعالية الأدوات المستخدمة أم فقط إسقاطات النموذج الاقتصادي الكلى الذي تتحدد من خلاله معدلات النمو النقدي؟

عادة يرتبط تنامي النقود بمستويات الإنتاج والطلب على النقود. يمكن التعرف على فائض السيولة عند تحليل مستوى عرض النقود مقارنة بمستويات الإنتاج. أيضاً يمكن دراسة تنامي النقود مع التغير في الطلب على الأرصد الحقيقية. وهى القواعد الأساسية لمعظم الدراسات والبحوث النقدية التي تهتم بتطبيقات السياسة النقدية.

2- تشمل تحديد مشتريات النقد الأجنبي من الصرافات والبنوك لأغراض السفر والسماح فقط بتحويل 3000 يورو لأغراض السفر شريطة أن يكون نصف المبلغ محولاً إلى الخارج.

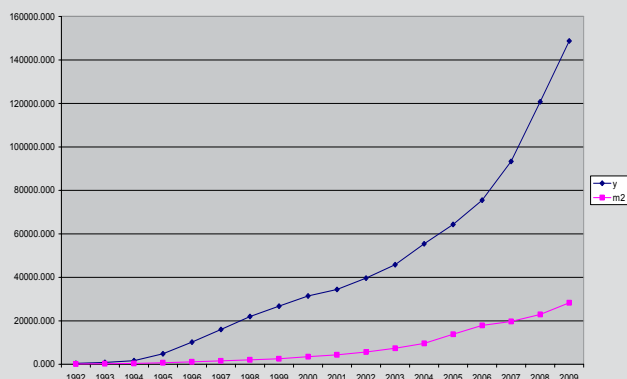
النتائج إلى الأعلى توضح بان التغير في المضاعف يستجيب بدرجة اكبر في المدى البعيد للتغير في عرض النقود بمعناه الواسع وليس القاعدة النقدية وهذا يتوافق مع النظرية النقدية من ناحية وبدل على أن استهداف النمو النقدي بواسطة البنك المركزي في السودان عن طريق التغيرات في العوامل المؤثرة على عرض النقود بمعناه الواسع هي الطريقة المثلى في رسم السياسة النقدية⁽¹⁾.

منذ تسعينيات القرن الماضي استخدم البنك المركزي منهجية عملية براغماتية في ربط استهداف سعر الصرف والنمو النقدي عن طريق أداة الاحتياطي النقدي القانوني وهوامش الربحة والسقوف الائتمانية لتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف. مع نهاية عقد التسعينات استمر التوسع في التحرير الاقتصادي وتمت إزالة السقوف الائتمانية وسمح للبنوك بمنح التمويل لختلف القطاعات بدون تحديد للسقوف الائتمانية. ومع اكتشاف وتصدير البترول تم اتخاذ تدابير أكثر مرونة للتعامل في سوق النقد الأجنبي وأزيلت قيود الإعلان الجمركي والقيود على حركة النقد

1- انظر نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الملحق رقم (1) لمزيد من التفاصيل حول استجابة التغير في المضاعف النقدي للتغيرات في عرض النقود بمعناه الواسع والضيق في المدى الطويل أعلى الجدول والمدى القصير أسفل الجدول.

تفسير ذلك بعدم وجود علاقة مباشرة بين الطلب على الأرصدة الحقيقية وسعر الفائدة في السودان لانعدام عمل آلية سعر الفائدة في الاقتصاد. حيث تتحدد هوامش المربحة ليس وفقاً لآلية السوق وإنما وفقاً لاجتهات السياسة التمويلية. 71 % من التغير في الطلب على الأرصدة الحقيقية تم تفسيره بواسطة النموذج بما يدل على أن عاملي سعر الصرف والإنتاج هي أهم محددات الطلب على النقود. لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج لان معامل Durbin-Watson stat = 1.986548 يشير إلى انتفاء هذه المشكلة عند إدراج AR(1) في النموذج.

العلاقة بين التوسع النقدي والإنتاج في السودان 1992-2007م



هناك أربع نماذج لصياغة وتحليل التغيرات الهيكلية لعلاقة التكامل المشترك في دالة الطلب على النقود. النموذج الأول يعتمد على دالة المستوى:

$$y_t = \alpha + \beta D_t + \delta X_t + u_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث y متغير (scalar)، x متجه متغيرات مفسرة (vector)، وهي جميعاً D ، $I(1)$ متغير إبطاء، u هامش الخطأ. حيث تقيس المعلمات α و β ما قبل الصدمة والتحول بينما δ تمثل معلمة متجه التكامل المشترك.

النموذج الثاني يقيس التغير (التحول) (shift) والاتجاه (trend) كالآتي:

$$y_t = \alpha + \beta D_t + \theta t + \delta X_t + u_t \dots \dots \dots (2)$$

لمعرفة أداء السياسة النقدية من الضروري دراسة دالة الطلب على الأرصدة الحقيقية. لسنا بصدد شرح دواعي الطلب على النقود حسب النظرية الكلاسيكية التي تهتم بتغير الدخل كأحد أهم محددات الطلب على النقود أو نظريات التوقعات الارتدادية (regressive expectation model) حسب أفكار توبن وكينز عند إدراج سعر الفائدة في التحليل أو وفقاً لمقاربة المحفظة (portfolio) للطلب على الأرصدة الحقيقية اعتماداً على تطويرات توبن وبومول عند إدراج المخاطر في التحليل. لكن في هذه الورقة يتم بحث الدلائل التجريبية للطلب على النقود. ويمكن دراسة محددات الطلب على النقود وفقاً للدالة التالية⁽¹⁾:

$$M2R_t = f(RGDP_t, M2R_{-1}, St, it) \dots \dots \dots (1)$$

حيث: $M2R$ = الكتلة النقدية. $RGDP$ = الناتج القومي الحقيقي. St = سعر الصرف الاسمي. it = تكلفة التمويل (سعر الفائدة)

جدول رقم (5) تقدير دالة الطلب على النقود

Dependent Variable: D(LOG(M2))

Method: Least Squares

Date: 06/10/01/ Time: 08:58

Sample(adjusted): 1972 2009

Included observations: 38 after adjusting endpoints

Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.198300	0.028425	6.976156	0.0000
D(I)	-0.001170	0.003960	-0.295300	0.7696
D(LOG(Y))	0.261339	0.082027	3.186006	0.0031
D(LOG(S))	0.175264	0.038792	4.518095	0.0001
AR(1)	0.131867	0.171003	0.771137	0.4461
R-squared	0.710076	Mean dependent var		0.321506
Adjusted R-squared	0.674933	S.D. dependent var		0.155346
S.E. of regression	0.088570	Akaike info criterion		-1.887965
Sum squared resid	0.258874	Schwarz criterion		-1.672493
Log likelihood	40.87133	F-statistic		20.20572
Durbin-Watson stat	1.986548	Prob(F-statistic)		0.000000
Inverted AR Roots	.13			

جميع معلمات النموذج ذات معنوية عالية 99 % باستثناء تكلفة التمويل (سعر الفائدة)⁽²⁾. يمكن

1- Le Anh minh (2004)

2- نظراً لانعدام سعر الفائدة من الاقتصاد السوداني منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي تم اخذ المتوسط الترجيحي لهوامش المربحة والمضاربة والمشاركة للتعبير عن تكلفة التمويل.

جدول رقم (7)

تحليل الانحدار لدالة الطلب على النقود

Dependent Variable: LOG(M2)

Method: ML - ARCH

Date: 06/10/02/ Time: 12:47

Sample: 1990 2007

Included observations: 18

Convergence achieved after 126 iterations

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	5.444923	3.459796	1.573770	0.1155
LOG(Y)	0.902303	0.278698	3.237562	0.0012
PROFIT	-0.008629	0.005220	-1.653213	0.0983
S	-0.417314	0.174019	-2.398086	0.0165
AR(1)	0.911699	0.112092	8.133515	0.0000

Variance Equation				
C	0.001085	0.001325	0.818492	0.4131
ARCH(1)	-0.290420	0.237662	-1.221987	0.2217
GARCH(1)	1.262520	0.245145	5.150091	0.0000
R-squared	0.994100	Mean dependent var		11.99056
Adjusted R-squared	0.989971	S.D. dependent var		1.950422
S.E. of regression	0.195330	Akaike info criterion		-1.038274
Sum squared resid	0.381536	Schwarz criterion		-0.642553
Log likelihood	17.34446	F-statistic		240.7146
Durbin-Watson stat	1.481217	Prob(F-statistic)		0.000000

Inverted AR Roots .91

يعتبر الاستقرار المالي أحد أهم ركائز السياسات النقدية في فترة ما بعد الأزمة المالية ومن الضرورة بمكان إنشاء وحدة تحليل الاستقرار المالي وفقاً لأسس علمية مدروسة تعمل على تحليل أداء القطاع المالي، عليه لا بد من إنشاء وحدة التحليل المالي (financial analysis unit) لتقوم بتحليل الأداء المالي للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ومراقبة السوق المالي في الإطار العام وحسب أداء المؤسسات المالية ووضع التحولات والرقابة الاحترازية وغير الاحترازية لإدارة مخاطر سوق المال.

هوامش المراجعة⁽²⁾ والسياسة التمويلية :

تستخدم معظم البنوك المركزية سعر الفائدة وتستهدفه كوسيلة أساسية في السياسة النقدية، وبالتالي يرفع أو يخفض سعر الخصم⁽³⁾ حسب أوضاع السيولة في الاقتصاد. ففي حالة وجود نقص في السيولة أو مؤشرات للكساد الاقتصادي

2- Murabaha margins and credit policies

3- discount rate

حيث t تمثل اتجاه الزمن، إذا كان هناك تغير في معلمة التكامل المشترك يمكن الحصول على النموذج الثالث:

$$y_t = \alpha + \beta D_t + \delta X_t + \theta X_t D_t + u_t \dots \dots (3)$$

حيث تقيس θ التغير في متجه التكامل المشترك عند التحول في النظام.

أما إذا أخذنا في الاعتبار تغير النظام واتجاه التغير يمكن الحصول على النموذج الرابع :

$$y_t = \alpha + \beta D_t + \theta t + \delta X_t + \varphi X_t D_t + u_t \dots \dots (4)$$

تم جمع بيانات سنوية⁽¹⁾ غطت الفترة 1970-2009م وأجريت اختبارات سكونية البيانات والتكامل المشترك وحصلنا على النتائج التالية :

جدول رقم (6)

التكامل المشترك لمحددات الطلب على النقود

Date: 06/10/01/ Time: 09:05

Sample: 1970 2009

Included observations: 37

Series: D(LOG(M2)) D(I) D(LOG(Y)) D(LOG(S))

Lags interval: 1 to 1

Data Trend: None None Linear Linear Quadratic

Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
--------------------	-----------------------	--------------------	--------------------	-----------------	-----------------

Log Likelihood by Model and Rank

0	-76.98271	-76.98271	-76.95192	-76.95192	-75.95791
1	-63.59970	-62.65360	-62.62354	-62.62165	-61.62995
2	-54.05496	-49.60623	-49.59099	-49.49865	-48.54754
3	-49.57782	-42.29876	-42.28374	-39.84690	-38.93825
4	-49.40904	-40.29684	-40.29684	-37.24837	-37.24837

Akaike Information Criteria by Model and Rank

0	5.026093	5.026093	5.240644	5.240644	5.403130
1	4.735119	4.738032	4.898570	4.952522	5.061078
2	4.651619	4.519255	4.626540	4.729657	4.786354
3	4.842044	4.610744	4.663986	4.694427	4.699365
4	5.265354	4.989018	4.989018	5.040452	5.040452

Schwarz Criteria by Model and Rank

0	5.722706	5.722706	6.111411	6.111411	6.448050
1	5.780039	5.826490	6.117643	6.215133	6.454304
2	6.044846	5.999558	6.193920	6.384113	6.527887
3	6.583577	6.482892	6.579672	6.740728	6.789204
4	7.355193	7.253011	7.253011	7.478598	7.478598

L.R. Test: Rank = 2 Rank = 2 Rank = 4 Rank = 2 Rank = 3

1- لم نتمكن من إيجاد بيانات شهرية أو ربع سنوية لقياس الإنتاج في السودان وهو متغير أساسي في النموذج.

يخفض سعر الخصم حتى يتسنى للبنوك التجارية أن تحصل على إقراض من البنك المركزي وبالتالي تعمل على توفير السيولة أو منح التمويل والعكس هو الصحيح يتم رفع سعر الخصم في حالة وجود تضخم أو سيولة فائضة في الاقتصاد. لكن في حالة الاقتصاد السوداني لا تستخدم هذه الآلية بسبب أسلمة الجهاز المصرفي. وفي المقابل يقدم البنك المركزي الضخ السيولي للبنوك التي تعاني من نقص في السيولة أو تواجه ديون معدومة ومخاطر ائتمان أخرى يمكن أن تؤدي إلى حالة إفلاس أو انهيارات مالية تؤدي إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي ككل وليس لبنك أو مجموعة بنوك على حدة. ويتحصل البنك المركزي بناءً على ذلك على نسبة من حصة إرباح البنك السنوية وبالتالي يقوم بوظيفة المقرض الأخير⁽¹⁾. وعليه يمكن النظر إلى هذه الآلية كبديل لسعر الخصم. ولكن من المبكر الحكم على هذه الآلية لقصر فترة استخدامها من ناحية⁽²⁾ وعدم توفر بيانات دقيقة عن حجم وفترات التمويل ودرجة السداد ومستوى الاحتياطات الإضافية وخلافها من ناحية أخرى. ولكن من المؤكد أن دراسة هذه الآلية في إطار بنك مركزي يطبق صيغ التمويل الإسلامية لهو جدير بالدراسة والتحليل.

يعتبر تحديد تكلفة التمويل (هوامش المربحة) رهين بالنسبة المحددة كمؤشر في السياسة التمويلية والضوابط والإجراءات المنظمة⁽³⁾. ولذلك يمكن اعتبار تحديد هوامش المربحة أحد أدوات التحكم في نمو الائتمان المصرفي ووسيلة للسيطرة على النمو النقدي

1- Lender of last resort

2- استخدمت هذه الآلية لدعم موقف السيولة في بعض البنوك التي تواجه نسبة عالية من الديون المعدومة وبشكل أوسع إبان الأزمة المالية العالمية وساعدت بشكل مباشر في تجنب انهيار أو إفلاس البنوك وبالتالي تمكن الجهاز المصرفي السوداني من تخطي الأزمة المالية العالمية بدون حالة إفلاس واحدة.

3- على سبيل المثال تم إقرار خصم مقدم التمويل من جملة التمويل الممنوح بصيغة المربحة مؤخراً وهذا سيقبل من كلفة التمويل بشكل عام.

من ناحية ومن ناحية أخرى تشديد إجراءات منح التمويل في قطاعات بعينها مع ضرورة دفع 40% كمقدم لتمويل السيارات وقطاعات أخرى واستثناء الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى من شأنه أن يوجه موارد البنوك إلى الإنتاج وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتسريع النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك توجيه نسبة مقدرة من موارد البنوك (12%) إلى التمويل الأصغر من شأنه أن يعمل على مكافحة الفقر وزيادة التوظيف. يتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بين مستويات الإنتاج ونسبة الاحتياطي من ناحية والانتشار المصرفي من ناحية أخرى تغير الاحتياطات يؤثر على كلفة التمويل إذ تعمل زيادة نسبة الاحتياطات على تخفيض حجم التمويل المتاح.

في الوقت الراهن تعتبر تكلفة التمويل في الاقتصاد عالية نسبياً. حيث تمول البنوك بهوامش في إطار السياسة التمويلية المعلنة (حوالي 10%). شريطة أن يكون مقدم التمويل 40% باستثناء تمويل الزراعة والقطاعات ذات الأولوية. وبالتالي لابد من تقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد.

الضخ السيولي واستهداف العوامل المؤثرة على عرض النقود⁽⁴⁾:

درج البنك المركزي خلال العامين الماضيين إلى استخدام آلية الضخ السيول من أجل توفير السيولة لدى البنوك التجارية وتمكينها من تجاوز الأزمة المالية بسلاسة. لكن يلاحظ ارتفاع الاحتياطي الإضافي الذي يبين أن البنوك قد عزفت عن تقديم التمويل. وفي المقابل كان هناك اتجاه عام لشراء الأوراق المالية وتجاوز بعض البنوك لنسبة الـ 30% المقررة. وذلك بسبب عدم جدوى منح التمويل في ظل الأزمة المالية تحوطاً لمخاطر الائتمان والتعثر من ناحية وأيضاً لتحقيق أرباح مقدرة من عمليات التداول في سوق الأوراق المالية من ناحية أخرى. وبما أن هناك ديون هالكة في الجهاز المصرفي وصلت إلى معدل 45-55% من موارد بعض البنوك و15% في معظم البنوك فمن الضروري

4- Liquidity injection and the factors that determine the money supply

متابعة سداد مديونيات الجهاز المصرفي. فهناك اتجاه عام لتقليص الديون الهالكة في البنوك. مع انقشاع الأزمة المالية وظهور بوادر تعافي الاقتصاد السوداني من آثار الأزمة لابد من إعادة مديونية البنك المركزي في خطة تحد سنوياً مخصصات لتسوية هذه الحسابات⁽¹⁾.

جدول رقم (9) العوامل المؤثرة على عرض النقود

date	NFA*	Claim On Govt. ¹	Cliaim Nongovernment ²	NDC ³	OIN**	NDA ⁴	Offset ⁵
1990	-12,146.7	25,843.9	7,036.4	32,880.3	-58.0	32,822.3	10,967.0
1991	-24,945.7	38,311.9	12,864.9	51,176.8	-210.9	50,965.9	26,675.3
1992	-166,510.7	80,111.1	31,929.3	112,040.4	-268.6	111,771.8	196,337.4
1993	-569,916.9	144,497.8	45,084.8	189,582.6	20,378.9	209,961.5	628,538.6
1994	-1,249,964.0	162,152.0	104,014.0	266,166.0	64,200.4	330,366.4	1,324,951.0
1995	-2,577,480.0	251,172.0	147,486.6	398,658.6	209,359.0	608,017.6	2,675,336.0
1996	-4,495,561.0	475,251.0	341,822.6	817,073.6	187,175.0	1,004,248.6	4,657,303.0
1997	-4,928,148.0	574,582.0	417,681.0	992,263.0	239,972.0	1,232,235.0	5,293,050.0
1998	-6,700,433.0	718,628.0	480,694.0	1,199,322.0	259,227.0	1,458,549.0	7,311,397.0
1999	-7,227,060.0	1,007,820.0	526,330.0	1,534,150.0	310,830.0	1,844,980.0	7,961,260.0
2000	-6,780,230.0	1,061,020.0	963,660.0	2,024,680.0	446,710.0	2,471,390.0	7,775,550.0
2001	-6,966,270.0	1,612,320.0	1,022,840.0	2,635,160.0	990,240.0	3,625,400.0	7,663,000.0
2002	-6,244,460.0	1,480,650.0	1,484,600.0	2,965,250.0	968,700.0	3,933,950.0	7,943,180.0
2003	-5,696,840.0	1,116,420.0	3,352,380.0	4,468,800.0	450,400.0	4,919,200.0	8,169,770.0
2004	-3,498,542.6	325,140.0	4,518,730.0	4,843,870.0	261,520.0	5,105,390.0	7,997,620.3
2005	-712,080.0	829,440.0	6,798,360.0	7,627,800.0	-768,960.0	6,858,840.0	7,635,130.0
2006	-1,843,588.4	3,109,880.0	11,440,580.0	14,550,460.0	-2,166,240.0	12,384,220.0	7,331,142.8
2007	-2,533,907.8	3,959,491.1	13,293,628.1	17,253,119.2	-2,456,077.0	14,797,042.2	7,451,484.3

من الجدول رقم (9) يلاحظ نمو الدين العام في الاقتصاد. وهناك توسع كبير في الائتمان المحلي. ونتيجة للتغيرات الكبيرة في سعر الصرف أصبح بند إعادة التقييم يمثل مكون أساسي في العوامل المؤثرة على عرض النقود. لا تغطي الإحصائية فترة الأزمة المالية (2008-2009). ولكن تشير معظم الدلائل على ارتفاع حجم الدين العام في الاقتصاد وتنامي الكتلة النقدية بمتوسط سنوي 28% مما يتطلب إعادة النظر في السياسة النقدية التوسعية واتباع سياسة نقدية انكماشية تعمل على تخفيض التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف. **عمليات السوق المفتوحة⁽²⁾:**

هناك توسع في شراء البنوك التجارية للأوراق المالية مؤخراً. ونشطت تجارة الأوراق المالية للأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية. يستخدم البنك المركزي حالياً عمليات السوق المفتوحة كوسيلة لتحديد السيولة لدى البنوك التجارية بطريقة مباشرة. بالرغم من حداثة التجربة إلا أن البنك المركزي ينشط هذه الأداة لاستخدامها في

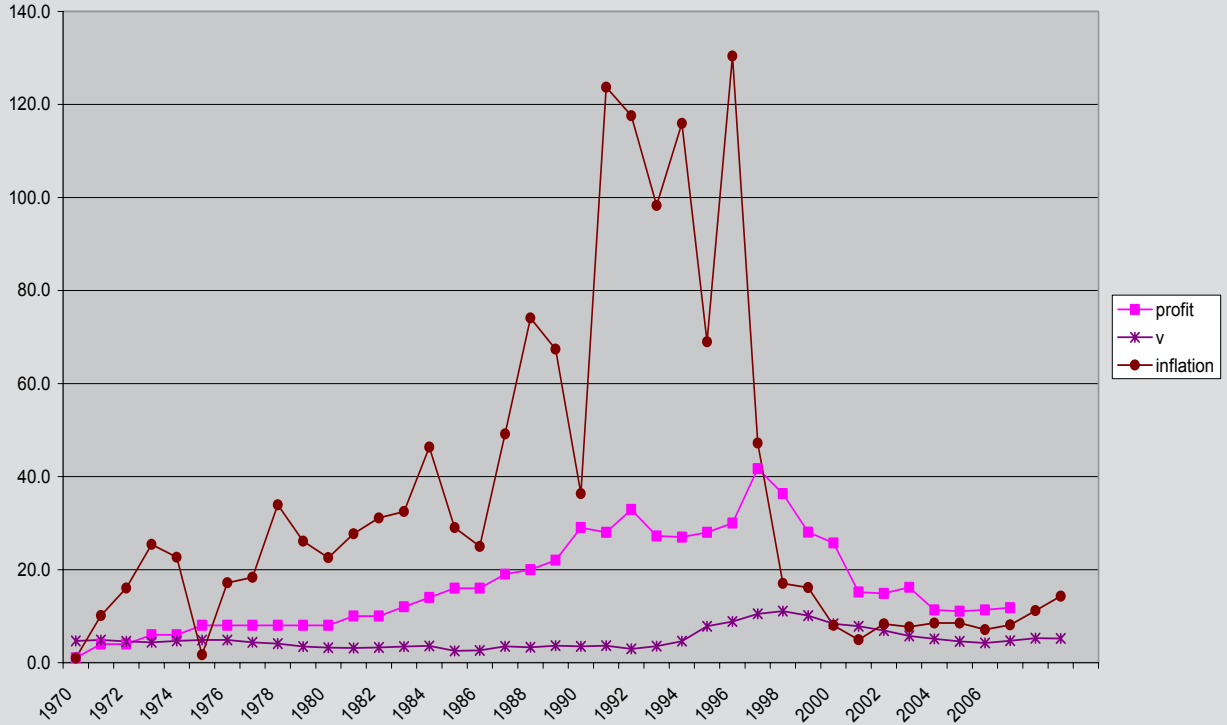
1- ليست هناك بيانات منشورة حول حجم الضخ السيولي والعائد المتوقع من هذه العمليات والفرق بين هذا العائد وهوامش المربحة التي تطبقها البنوك التجارية للوصول إلى مقارنة توضح الفرق بين سعر الخصم وسعر الفائدة وأثره على النمو النقدي في الاقتصاد السوداني.

2- Open market operations (OMO)

شهادات شهامة وصرح وشهاب والعائد على الودائع الاستثمارية. يتضح أن العائد السنوي على شهادات شهامة يصل إلى 15-17 % والصكوك الحكومية 16 % وشهاب 12 %، بينما توزع البنوك التجارية عائد على الودائع الاستثمارية في حدود 8-9 %، وبالتالي

المدى القصير لإدارة السيولة من ناحية وتحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية أخرى، وبالتالي تساعد هذه الأداة في توفير التمويل للحكومة من خلال طرح شهادات شهامة وصرح وبالتالي تقلل من الاعتماد على الإيرادات الضريبية.

العلاقة بين التضخم ، سرعة دوران النقود وتكلفة التمويل في الاقتصاد السوداني 1970-2007م



تتضح ضرورة تقليل العائد على الشهادات لتشجيع الاستثمار. ومن ناحية أخرى هناك علاقة قوية بين التضخم وتكلفة التمويل فكلما ارتفعت معدلات التضخم تنخفض تكلفة التمويل الحقيقية وهي عبارة عن تكلفة التمويل الاسمية مطروحاً منها معدل التضخم

يعتبر العائد على الشهادات مؤشر لتكلفة التمويل في الاقتصاد، فارتفاع العائد يؤدي إلى استدراج هوامش الرباحة تباعاً، فمن غير المعقول أن تكون التكلفة الحقيقية سالبة وتظل البنوك تقدم التمويل بكلفة متدنية مما يؤدي إلى تآكل أصولها المالية ويعرضها مستقبلاً لازمة انخفاض القيمة الحقيقية للأصول، عليه يصبح التحكم في التضخم ضروري إذا كان

من الواضح أن فترة التسعينات من القرن الماضي مثلت صعوبات متعددة في الاقتصاد السوداني ارتفعت فيها معدلات التضخم إلى أرقام ثلاثية وكانت تكلفة التمويل عالية، ومع الألفية الجديدة وتصدير البترول أمكن السيطرة على التضخم في رقم أحادي وقلت تكلفة التمويل بشكل ملحوظ مع استقرار سعر الصرف. لكن منذ العامين الماضيين وبسبب الأزمة المالية العالمية ارتفعت معدلات التضخم وانخفض سعر الصرف وارتفعت تكلفة التمويل في الاقتصاد، وأصبح الاقتصاد السوداني يعمل بكلفة تمويل عالية، وما لاشك فيه هناك علاقة عكسية قوية بين حجم الاستثمار وتكلفة التمويل، من خلال مقارنة العائد على الأوعية الادخارية المتمثلة في

جدول رقم (8) العائد على شهامة

نسب أرباح شهامة				
تاريخ الإصدار	تاريخ التصفية	رقم	الفترة	نسبة
		المزاد		العائد %
01/01/2003م	15/02/2004م	16	عام	20.5%
01/01/2004م	15/02/2005م	20	عام	16.7%
01/01/2005م	15/02/2006م	24	عام	19.4%
01/01/2006م	15/02/2007م	28	عام	16.0%
01/01/2007م	15/02/2008م	32.0	عام	16.3%
01/01/2008م	15/02/2009م	36.0	عام	16.9%

بالرغم من الاتجاه العام لانخفاض العائد على شهامة كما هو واضح خلال السنوات الماضية وهي أهم ورقة في سوق الأوراق المالية إلا أن العائد السنوي ما زال عالياً مما يشير إلى ارتفاع تكلفة التمويل في الاقتصاد. فالأوراق المالية الحكومية بضمان البنك المركزي لا يجب أن تكون مكلفة بهذا الشكل لأن ارتفاع العائد يدل على أن وزارة المالية تتحمل عبئاً كبيراً في سداد الاستحقاقات عن كل شهادة حتى موعد تصفيتها وهنا لابد من التركيز على نقطتين جوهريتين (1) أولاً هل الأرباح الموزعة على حملة الأوراق هي أرباح حقيقية حققتها أنصبة الحكومة في الشركات المكونة لشهامة؟ أم هي مجرد أرباح سنوية توزع بإعادة تقييم الأصول المالية المكونة للإصدار؟ في هذه الحالة لابد من التأكد التام من أن الأرباح الموزعة هي إيراب حقيقية حققتها الشركات المكونة بعد إجراء المراجعة وإقرار توزيع الأرباح. بخلاف ذلك يمكن أن تنهار السوق في أي وقت لعدم ضمان استدامة توزيع الإيراب مما يفقد الجمهور الثقة في التعامل في الأوراق المالية ويقوض جهود البنك المركزي في استخدام عمليات السوق المفتوحة لإدارة السيولة وتحقيق أهداف السياسة النقدية. (2) ثانياً لابد من طرح الأوراق في مزادات علنية وإيقاف البيع المباشر أو عن طريق الوكلاء وذلك إمعاناً في الشفافية وبناء سوق المنافسة وتقليل الاحتكار وتقليل تكلفة طرح الأوراق المالية بالنسبة لوزارة المالية.

هناك توجه لتخفيض العائد حفاظاً على الاستقرار المالي.

أيضاً يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في التأثير على تكلفة التمويل (الانكشاف لمخاطر تغييرات سعر الصرف⁽¹⁾). يعتمد سعر الصرف على فروقات التضخم⁽²⁾ وفروقات سعر الفائدة (تكلفة التمويل) داخلياً وخارجياً. وفقاً لمعادلة فيشر، حيث $s =$ سعر الصرف، $i =$ تكلفة التمويل داخلياً، $i^* =$ تكلفة التمويل الخارجية :

$$s = f(i - i^*) \dots \dots \dots (2)$$

عند ارتفاع سعر الصرف ينظر حملة الأصول المالية إلى تكلفة الفرصة البديلة. وهي : ما هي الخسائر المترتبة على الودائع بالعملة المحلية عند ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية). وبالتالي بعزف المستثمرون عن إيداع أرصدهم بالعملة المحلية طرف البنوك التجارية مما يدفعهم إلى المضاربة في النقد الأجنبي (العملات). السيارات والعقارات والذهب وغيرها. عليه يصبح استقرار سعر الصرف ضرورة لجذب الودائع للجهاز المصرفي. ويؤثر سعر الصرف على العائد على الأوعية الادخارية بشكل مباشر. لذا يعتبر تقليل تكلفة التمويل عامل أساسي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. ويسهم بصورة مباشرة في توسع الاستثمار وتخفيض كلفة الإنتاج بصفة عامة وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي.

حسب أفكار Sargent and Wallace (1981) فإن السيادة المالية تحد من قدرة البنك المركزي في السيطرة على التضخم. فإذا كانت مديونية الحكومة متزايدة فإن تحديد معدل التضخم المستهدف يصبح غير واقعي لطالما كانت طباعة النقود غير كافية لخلق عائد (seignorage) في المدى القصير مما يحتم ظهور التضخم في المدى البعيد. يعاني السودان من السيادة المالية (fiscal dominance) والتي تجعل السياسة النقدية أقل فعالية في تحقيق أهدافها.

1- Exposure to foreign exchange risks

2- PPP: $e = p/p^*$

تحديد إستراتيجية محددة لتحقيق الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية. كما أن توسيع الطلب المحلي أيضاً من خلال تشجيع الاستهلاك المحلي والدفع بالمشاريع الاستثمارية الحكومية من شأنه أن يزيد الطلب الكلي المحلي ليعوض الانحسار في الطلب العالمي. بصفة عامة أدوات الاقتصاد الكنزي مطلوبة من أي وقت مضى لاستعادة التوازن والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

إن الإجراءات التي اتخذت عالمياً لمجابهة الأزمة المالية الدولية ستأخذ فترة إبطاء حتى يتسنى معرفة مدى فعاليتها. نظرياً هناك دلائل تؤيد أفكار بول كروغمان (Paul Krugman) فيما يتعلق بالسيطرة على رأس المال لتحجيم المضاربة في الأصول المالية على غرار الأزمة المالية الآسيوية. وجدوى تدخلات السلطات النقدية للسيطرة على تقلبات سعر الصرف كما دلت بذلك تجربة محمد مهاتير (Mohamed Muhatir) في ماليزيا. وبالتالي يمكننا القول بان الخطوات التي اتخذها البنك المركزي في السودان من اجل السيطرة على تذبذبات سعر الصرف هي خطوات متقدمة في الاتجاه الصحيح من اجل الحفاظ على قيمة الجنيه السوداني. وهي أيضاً تتفق مع أفكار جيفرى ساش (Jeffery Sach) فيما يتعلق بأهمية الإشراف والرقابة المصرفية وتشديد القوانين واللوائح التي تضمن سلامة الجهاز المصرفي.

بعكس التجارب السابقة أدت الأزمة المالية العالمية إلى تنسيق واسع بين البنك المركزي ووزارة المالية مما مكن البلاد من التعافي من آثار الأزمة المالية بشكل سلس مثلت السياسة المالية التقشفية التي تولتها وزارة المالية حجر الأساس في تحجيم الإنفاق العام وتقليل العجز وبالتالي تخفيض تمويل العجز بالاستدانة من الجهاز المصرفي. بينما أدت السياسة النقدية التوسعية إلى توفير السيولة في الجهاز المصرفي. ومع ذلك فقد ارتفع الدين العام بشكل كبير مما يتطلب قدر أكبر من التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لاستدامة التعاون لتحقيق الأهداف الكلية.

يلاحظ ارتفاع عجز الموازنة الحكومية بالرغم من التوسع في إنتاج وتصدير البترول فبينما كان عجز

درج البنك المركزي على تفعيل عمليات السوق المفتوحة لأغراض إدارة السيولة من ناحية ومن ناحية أخرى تستخدم عمليات السوق المفتوحة كأداة من أدوات السياسة النقدية. ولتحقيق هدف تفعيل عمليات السوق المفتوحة تصبح عملية إدارة شراء وبيع الأوراق المالية عن طريق المزادات أساسية لتطور السوق وهي أيضاً تفيد وزارة المالية لان البيع عن طريق المزادات يرفع من أسعار الشهادات عند الطرح مما يوفر موارد إضافية.

الإقناع الأدبي⁽¹⁾:

يتدخل البنك المركزي أحياناً لتوجيه الموارد للقطاعات ذات الأولوية من خلال حث مدراء عموم البنوك التجارية على توفير التمويل لموسم الصادرات أو الأنشطة الزراعية أو الدخول في شراكات ومحافظ للتمويل العقاري تمويل الصناعة أو التمويل الأصغر وأحياناً يتبنى البنك المركزي خطوات محددة للحفاظ على استقرار سعر الصرف تتطلب تعاون البنوك والصرافات وكثيراً ما تتحقق الأهداف دون اللجوء أساليب إدارية محضة وتمثل مثل هذه التدخلات آلية الإقناع الأدبي وتأخذ أشكالاً عدة أحياناً تتم عبر ندوات وسمنارات وأحياناً يتم دعوة مدراء عموم البنوك وأحياناً أخرى تصل الرسالة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

التنسيق بين السياسة المالية والنقدية⁽²⁾:

يرجع الفضل في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الأداء الاقتصادي بشكل عام خلال هذا العقد إلى التدفقات الاستثمارية الأجنبية والتي أدت إلى استغلال وتصدير البترول. وبقيننا أن هذا النهج لو استمر مع إعادة توظيف عائدات البترول في دورة الاقتصاد لتنشيط القطاع الإنتاجي الحقيقي في الزراعة والصناعة سيصبح السودان أمودجاً لدول القارة السمراء في تحقيق التنمية.

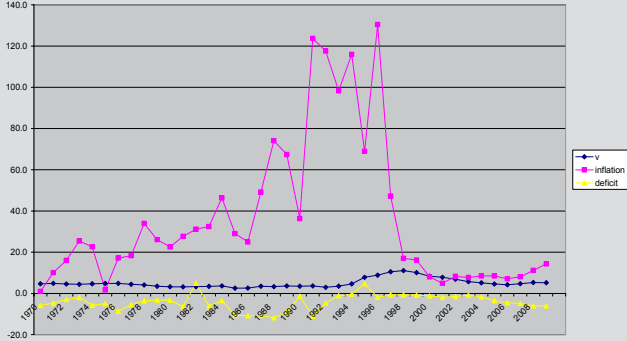
من خلال تكامل السياسة النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف وتدابير سياسة التجارة الخارجية يمكننا

1- Moral suasion

2- Coordination between fiscal and monetary policy

الحكومية بما يزيد من عجز الموازنة العامة ويولد ضغوطاً تضخمية تنعكس سلباً على مستوى سعر الصرف. عليه يعتبر تحديد سعر صرف مستقر يساعد في تحقيق الاستقرار النقدي وتقليل التضخم.

التضخم، سرعة دوران النقد وعجز الموازنة العامة في السودان 1970-2009م



سجل السودان عجزاً متتالياً في الحساب الجاري بالرغم من نمو عائدات البترول خلال العشر سنوات الماضية. نتج ذلك عن ارتفاع الطلب الكلي الموضح بعمود الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للتوسع في التبادل التجاري الدولي، حيث ارتفعت حصيلة الصادرات وأيضاً ارتفعت الواردات لتغطية الاستهلاك المحلي من ناحية ولتوفير الاحتياجات التنموية من ناحية أخرى. تدفق عائدات البترول ساعد في تقليل الاعتماد على التمويل بالعجز وبالتالي انحسار السيادة المالية (fiscal dominance) سجل سعر الصرف في السودان استقراراً ملحوظاً خلال الألفية الجديدة وكان هناك اتجاه إلى ارتفاع سعر العملة الوطنية الاسمي منذ الربع الأول للعام 2005م، ولكن هذا الاتجاه انقلب إلى انخفاض في سعر الصرف الاسمي منذ الربع الأول لهذا العام بعد فترة استقرار لم تدم طويلاً، ومع بروز الأزمة المالية يتوقع أن يؤدي العجز في ميزان المدفوعات إلى ضغوط لتغييرات كبيرة في سعر الصرف تعتمد على حجم العجز في الحساب الجاري ودرجة التغير في أسعار البترول العالمية وأسعار الصادرات التقليدية السودانية. وما لاشك فيه ستكون هناك ضغوط شديدة على الموازنة العامة للدولة وسيؤدي العجز في الموازنة إلى تزايد التمويل بالعجز عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفي ما يخلق أوضاعاً تضخمية من شأنها أن تؤثر سلباً على استقرار سعر الصرف.

الموازنة حوالي 1.2 % من الناتج القومي الإجمالي في عام 2000م تضاعف إلى 4.5 % من الناتج القومي الإجمالي. ففي حالة احتدام الأزمة المالية فإن الحكومة ستكون مضطرة إلى الاقتراض من النظام المصرفي بالرغم من تداعياته السالبة، أو يتحتم عليها تقليل الصرف وترشيد الإنفاق مما ينعكس سلباً على الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية ولربما لا تتمكن من مقابلة الصرف على المرتبات والأجور أو تسيير شؤون الدولة. وهذا يعتمد بشكل رئيسي على سيناريوهات الحكومة في التعامل مع الأزمة ورسم السياسات المالية. فمثلاً إذا لجأت الدولة إلى فرض رسوم جمركية عالية ووسائل حماية اقتصادية أخرى. فإن عجز الموازنة العامة قد يتقلص لكن يرتفع في المقابل العبء الضريبي على المواطن، وإذا لجأت الدولة أيضاً إلى رفع ضريبة القيمة المضافة فإن قطاع الأعمال سيتضرر وتنعكس الضريبة في شكل ارتفاع معدلات التضخم مما يعمق من مشكلة تآكل الدخل الحقيقي للأسر. عليه لا يمكننا التنبؤ باتجاه التغييرات في الإيرادات العامة والاتفاق العام إلا إذا وضعت إستراتيجية واضحة ومدروسة للخروج من الأزمة أو إدارة الاقتصاد بكفاءة عالية أثناء الأزمة.

سعر الصرف والتدخل في سوق النقد الأجنبي⁽¹⁾:

في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي استخدمت سياسة تخفيض سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة الوطنية) بصورة متكررة من أجل تشجيع الصادرات. ولكن أثبتت التجربة أن تخفيضات سعر الصرف المتتالية لم تؤدي إلى تشجيع الصادرات لأن هناك مشاكل هيكلية في قطاع الصادر على رأسها انخفاض الإنتاجية ومحدودية البنيات التحتية وانخفاض تنافسية وربحية الصادرات لإغراق الأسواق الخارجية بسلع منافسة زهيدة الأثمان. أحياناً تولد سياسة تخفيض سعر الصرف آثار كارثية تؤدي إلى ارتفاع التضخم مما يقلل من القدرة التنافسية لأن معظم مدخلات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج فضلاً عن أن تخفيض سعر الصرف يرفع من حجم المشتريات

1- Foreign exchange interventions and the exchange rate.

النتائج والتوصيات:

تدور في الاقتصاد. وفرض نظم إدارية صارمة لإدارة الأسواق المالية.

8/ إلزام البنوك التجارية بتقليص الديون الهالكة⁽¹⁾ من مخصصات الأرباح السنوية أو شراء ديون البنوك وتكوين شركات لتحصلها عن طريق ما يعرف بشركات إدارة الأصول المالية وعلى البنك المركزي دراسة الطرق الكفيلة التي تضمن السيطرة على الديون المعدومة. إلى حين الفراغ من تلك الدراسات يجب متابعة البنوك وإلزامها بتقليص الديون المعدومة.

9/ أثبتت الدراسة لن أدوات البنك المركزي لإدارة السيولة غير كافية لتعقيدات انتفاء سعر الفائدة من الاقتصاد وصعوبة خلق مشتقات مالية على أدوات الخزانة المركزية وخلافها لإدارة السيولة في المدى القصير بسبب عدم استيفائها للجوانب الشرعية.

10/ التدخل في سوق النقدي الأجنبي غير فعال لإدارة موارد النقد الأجنبي بسبب عدم كفاءة الصرافات وظهور المضاربة في أرصدة الحسابات الحرة مما يجعل آلية التدخل في سوق النقد الأجنبي لا تحقق أغراضها لغياب سوق فاعل للعمليات المستقبلية عن طريق سعر الصرف المقدم أيضاً للمحظورات الشرعية في تبادل النقد.

11/ تنشيط تطبيق آليات عمل بازل2- والتأكد التام من سلامة النظام المالي والمصرفي والقدرة على امتصاص الصدمات ووضع التصورات لكيفية تطوير الجهاز المصرفي ودعم التعرض والانكشاف لمخاطر التمويل ومخاطر سعر الصرف.

12/ في السابق كان الاستقرار النقدي والاقتصادي (economic and monetary stability) و تحقيق استقرار سعر الصرف وتخفيض التضخم وتسريع النمو الاقتصادي أهم أهداف السياسة النقدية. لقد جعلت الأزمة المالية العالمية الاستقرار المالي (financial stability) احد أهم أهداف البنوك المركزية. وبالتالي أصبح قيام وحدة للتحليل المالي (financial

1/ إذا كان التوسع النقدي مطلوباً في ظل الأزمة المالية العالمية عن طريق الضخ السيول وتخفيض الاحتياطي النقدي القانوني فان الفترة القادمة تتطلب إجراءات حاسمة لتحجيم النمو النقدي لثبوت علاقته بالتضخم والذي وصل إلى رقمين حالياً. ومن الناحية الأخرى ستسهم السياسة النقدية التقشفية أيضاً في تحقيق استقرار سعر الصرف.

2/ لا بد من السيطرة على التضخم ومعرفة معدل التضخم المستورد وبالتالي تقليل آثاره عن طريق سياسات نقدية ومالية متناسقة ليكون في حدود رقم واحد.

3/ الاهتمام بوضع برنامج لتقليل الدين العام في الاقتصاد. وتحديد العائد على الشهادات الحكومية وفقاً لمؤشرات ربحية مكونات الإصدارات وتقليل الاعتماد على بند إعادة التقييم في توزيع الأرباح على حملة الشهادات.

4/ تشجيع تحويلات المغتربين عن طريق تقليل تكلفة التحويل إلى البلاد وبناء بنوك مشتركة مع شركاء التجارة الخارجية ودول المهجر لتسهيل حركة التحويلات وتخفيفها من القيود.

5/ على البنك المركزي العمل على بناء احتياطات نقد أجنبي من الصادرات البترولية لدعم قدراته في الحفاظ على استقرار سعر الصرف ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

6/ لا بد من كبح جماح الاستيراد ووضع سياسات تحد من استيراد السلع غير الضرورية في ظل الأزمة المالية الدولية وتوجيه الموارد نحو الاحتياجات الضرورية والاستثمارية لدعم القاعدة الإنتاجية وخلق فرص العمل.

7/ تطوير سوق الأوراق المالية وخلق بورصة للسلع الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية للتأكد من أن مصدر الأوراق المالية سلع حقيقية وأموال حقيقية

1- Non performing loans or bad debts

ملحق (1): نتائج نموذج تصحيح الخطأ - ECM

Date: 0610/02/ Time: 12:21

Sample(adjusted): 1974 2007

Included observations: 34 after adjusting endpoints

Standard errors & t-statistics in parentheses

Co-integrating Eq:	CointEq1		
D(K(-1))	1.000000		
D(M2(-1))	0.000101 (8.3E-05) (1.21827)		
D(M1(-1))	-0.000145 (0.00012) (-1.21172)		
C	-0.814769		
Error Correction:	D(K,2)	D(M2,2)	D(M1,2)
CointEq1	-0.186387 (0.07365) (-2.53058)	-33032.56 (32299.5) (-1.02269)	6759.308 (16043.8) (0.42130)
D(K(-1),2)	-0.460725 (0.19632) (-2.34679)	61915.27 (86093.1) (0.71917)	7064.815 (42764.2) (0.16520)
D(K(-2),2)	-0.042672 (0.19273) (-0.22141)	56106.96 (84518.4) (0.66384)	20945.47 (41982.0) (0.49892)
D(M2(-1),2)	1.57E-05 (6.9E-06) (2.28894)	2.205894 (3.00460) (0.73417)	-0.420750 (1.49244) (-0.28192)
D(M2(-2),2)	1.35E-05 (6.3E-06) (2.13716)	0.423677 (2.76581) (0.15318)	-1.546794 (1.37383) (-1.12590)
D(M1(-1),2)	-1.72E-05 (8.3E-06) (-2.07612)	-1.296465 (3.63677) (-0.35649)	0.789515 (1.80646) (0.43705)
D(M1(-2),2)	-1.12E-05 (6.7E-06) (-1.66516)	0.572043 (2.94918) (0.19397)	1.684208 (1.46492) (1.14970)
C	-0.160246 (0.06558) (-2.44348)	-19692.34 (28759.2) (-0.68473)	10987.44 (14285.3) (0.76914)
R-squared	0.501870	0.443023	0.614483
Adj. R-squared	0.367758	0.293067	0.510690
Sum sq. resids	0.267972	5.15E+10	1.27E+10
S.E. equation	0.101522	44520.36	22114.15
F-statistic	3.742170	2.954362	5.920269
Log likelihood	34.09103	-407.6093	-383.8185
Akaike AIC	-1.534767	24.44761	23.04815
Schwarz SC	-1.175623	24.80675	23.40729
Mean dependent	0.000727	5420.004	2501.489
S.D. dependent	0.127678	52950.45	31613.90
Determinant Residual Covariance	3.10E+14		
Log Likelihood	-711.9856		
Akaike Information Criteria	43.46974		
Schwarz Criteria	44.68185		

(analysis unit) ومدىها بالكوادر المؤهلة والمدرية لقياس ومعرفة تعرض الجهاز المصرفي للازمات المالية ضرورية للتنبؤ بمشكلات البنوك والمؤسسات المالية.

المراجع:

- Gülbin Sahinbeyoglu (1995) "THE STABILITY OF MONEY MULTIPLIER:A TEST FOR COINTEGRATION" CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY, Research Department Discussion Paper No: 9603
- Le Anh minh (2004) "A macroeconomic policy of Vietnam" Nagoya University, Vietnam.
- Muhammad Arshad Khan (2009) TESTING OF MONEY MULTIPLIER MODEL FOR PAKISTAN: DOES MONETARY BASE CARRY ANY INFORMATION? Economic Analysis Working Papers.- 9th Volume - Number 02
- Korap, H. Levent (2006) "AN EMPIRICAL INVESTIGATION UPON MONEY MULTIPLIERS AND THEIR STABILITY IN TURKISH ECONOMY FOR THE POST- 1990 PERIOD" TURKISH ECONOMIC ASSOCIATIONDISCUSSION PAPER /2
- Raghbendra Jha and Deba Prasad Rath (2002) "On the Endogeneity of the Money Multiplier in India" Research School of Pacific and Asian Studies,The Australian National University CANBERRA ACT 0200, Australia
- Robert H. Rascher(1972) "Review on empirical studies on money supply mechanism" federal reserve bank of st. louis.
- Tangavel planivel & Lawrence R. Klein (1999) "An econometric model for India with emphasis on monetary sector" the Developing Economies XXXVII-3.
- William Branson (1989) "Economic theory and policy" pub. by. Mcdonald publishing co. London, UK.

(Footnotes)

- 1/ مستحقات على الحكومة
- 2/ مستحقات على القطاع الخاص
- 3/ صافي الائتمان المحلي
- 4/ صافي الأصول المحلية
- 5/ إعادة التقييم

لقد برهن التطبيق المصرفي في القرن الأخير على الأهمية الخاصة للمضاربة في التحول من التمويل الربوي إلى أساليب التمويل الأخرى المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة والتي تضمن الاستخدام الأمثل لمصادر التمويل وتحقق نوعاً من العلاقة العادلة بين أصحاب الأموال ومستثمريها من جهة أخرى. وقد تهيأت المضاربة للقيام بدور خاص في هذا التحول لطبيعتها الخاصة كنظام يجمع بين جهود أصحاب الخبرة وثروة أصحاب الأموال لمصلحة الفريقين والمجتمع كله. وتحتل المضاربة في نظام التمويل الإسلامي مكانة ماثلة للمكانة التي يحتلها القرض بالفائدة الربوية في نظام التمويل التقليدي بل تتفوق عليها لتيسيرها التقاء الجهود المشتركة لأرباب الأموال وأصحاب الخبرة في مجال الاستثمار. فهي تعتمد على إذكاء روح التعاون في استثمار أموال المسلمين لمصلحتهم وخيرهم في الدنيا والآخرة⁽¹⁾.

مفهوم عقد المضاربة:

كان عقد المضاربة موجوداً في النظم القانونية القديمة وعملت العرب بها في الجاهلية قبل الإسلام وأقر الإسلام التعامل بها وكان العرب يتعاملون بها في تجارتهم في الشتاء والصيف رغم وجود نظام الربا الذي يتضاعف فيه الدين بحلول الحول. فكانت المضاربة هي الأكثر على تحقيق الربح الوفير. وإن كان بعض التجار يتعاملون بالربا للدخول في المضاربة مما يدل أن المضاربة هي الأساس في تنمية الأموال في ذلك العصر.

كذلك عرفت القوانين الغربية المضاربة Commenda في العصور الوسطى تأثراً بأحكام الفقه الإسلامي وتم تعريفها في تلك القوانين بأنها الاتفاق على دفع المال إلى الغير لاستثماره. ولا يختلف هذا التعريف عن نظيره بالفقه الإسلامي. وقد زودت المضاربة بمفهومها الفقهي القوانين الغربية بحيوية بالغة في استثمار الأموال وجميعها في ظروف حاجة التجارة المتنامية إلى ذلك. وقد قامت المضاربة بهذا الدور نفسه في المجتمع الإسلامي ويسرت قيادته للنشاط التجاري العالمي. كما يجب أن نفهم الصلة بين المضاربة الفقهية وبين جميع رؤوس الأموال في الشركات الضخمة التي قام بعضها باستعمار كثير من البلاد الإسلامية وقيادة الأنشطة التجارية والصناعية في العالم كله. ولقد اعترف عدد من الباحثين الغربيين بالصلة بين معرفة الغرب بالمضاربة وبين نشأة المؤسسات المالية الضخمة في تلك البلاد⁽²⁾.

وذلك قال عنها الدكتور سامي حمود: وإذا كانت المضاربة

1- الفقه الإسلامي بين النظرية والتطبيق. د. محمد أحمد سراج. 205.

2- د. محمد أحمد سراج. مرجع سابق. 248 وما بعدها.

واقع تطور الضمان في المضاربة المصرفية لدى المصارف الإسلامية



إعداد الدكتور: أكرم علي محمد يوسف
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون بجامعة سنار
والمحامي والموثق

قد استطاعت أن تكون الصورة الطيبة للتلاقي العادل المنظم بين من يملك المال ومن يعمل فيه. فان ذلك أكبر دليل على قدرة هذا النظام - إذا ما تولته يد الصياغة والتطوير- على العودة للوقوف من جديد كحصن الأمان. أمام التنظيم الربوي المهذب في ظاهره، والذي يحيط بعالمنا المضطرب في هذا العصر الحديث⁽¹⁾.

و لذلك عملت المصارف الإسلامية ومنظروها على تطوير وبلورة صيغة المضاربة لتتواءم وتتوافق مع الحاجات المتجددة للإنسانية كل ذلك وفق اجتهاداتهم بما لا يخالف الشريعة الإسلامية استناداً لنظرية المصالح المرسله حتى لو خالفت هذه الاجتهادات الحديثة بعض الضوابط التي نص عليها الفقهاء في ذلك الزمان إذ أنه في علم الأصول أن شروط العمل بالمصالح المرسله ليس من ضمنها شرط يقضي بعدم مخالفة رأي الفقهاء السابقين وإن كان يجب توافر عدم مخالفة النصوص القطعية في الشريعة الإسلامية. كما أن الفقه الإسلامي مجمع على أنه لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان والعادات.

ولقد عرفها قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 السوداني بقوله: هي عقد يتفق بمقتضاه رب المال على تقديم رأس المال والمضارب بالسعي والعمل ابتغاء الربح⁽²⁾.

وعرفت الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان بأنها: هي شركة في الربح بمال من جانب رب المال. وعمل من جانب المضارب. وصفتها أن يدفع رب المال إلى العامل (المضارب) مالا ليتجر فيه. ويكون الربح مشتركاً بينهما بنسبة متساوية حسب ما يشترطان. أما الخسارة فهي على رب المال وحده ولا يتحمل المضارب من الخسارة شيئاً إلا إذا تعدى أو قصر⁽³⁾.

الضمانات المستخدمة في التمويل بالمضاربة:

إن مسألة الضمان في المضاربة المصرفية لدى المصارف الإسلامية تعتبر بحق من الأمور التي تم تطويرها لتتوافق مع دور المضاربة لتحقيق مصالح المتعاملين مع هذه المصارف ووضع هذه المعاملة وفق صيغة مقبولة شرعاً. ذلك أن المضارب في المضاربة لا يضمن رأس المال حتى لو شرط عليه رب المال ذلك فالقاعدة في الفقه الإسلامي أنه لا ضمان عليه وإن كان هناك خلاف حول أثر هذا الشرط بين من يقول بفساد المضاربة كمالك والشافعي ومن يقول بصحة المضاربة وبطلان الشرط كالحنفية حيث أورد ذلك ابن رشد

1- تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية. د. سامي حمود. 355.

2- المادة 266 من قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 السوداني.

3- المرشد الفقهية، الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، 95.

الحفيد بقوله: « ومنها إذا شرط رب المال الضمان على العامل فقال مالك لا يجوز القراض وهو فاسد وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه القراض جائز والشرط باطل وعمدة مالك أن اشتراط الضمان زيادة غرر في القراض نفسه وأما أبو حنيفة فشبهه بالشرط بالفساد في البيع على رواية أن البيع جائز والشرط باطل⁽⁴⁾.

و تقرير ذلك الضمان دعا بعض العلماء إلى القول بأنها ليست مضاربة شرعية إذ المضارب باتفاق فقهاء المذاهب لا يضمن رأس المال إلا بالتعدي أو التفريط. ما يجعل هذه المعاملة تخرج عن أحكام المضاربة المعروفة في الفقه الإسلامي.

وتناول ذلك الدكتور سامي حمود بقوله: «تعتبر مسألة ضمان المضارب المشترك (المصرف الإسلامي) لما يُسلم إليه من أموال لغايات الاستثمار، من المسائل الهامة على الصعيد العملي. وذلك باعتبار أن هذه المسألة تشكل - في حقيقتها- عنصراً هاماً في إجاح عمل المضارب المشترك - كوسيط مؤتمن في مجال الاستثمار المالي. والمقصود من ذلك هو أن لا يجد المتعامل مع المصرف الربوي نفسه أحسن حالاً من الوضع الذي يمكن أن يتحقق له في تعامله مع المصرف الإسلامي الذي يسير في استثمار الأموال على نظام المضاربة المشتركة⁽⁵⁾.

فالمصرف الإسلامي لا يضمن عائداً ثابتاً لأحد. بل يعطي جزءاً من الربح يزيد في سنة وينقص في أخرى. ويخضع لما تخضع له الاستثمارات عامة من تقلبات ومفاجآت. فإذا جاء أيضاً وأعلن أنه لا يضمن إلا بتفريط أو عدوان. فإن هذا ما يضر بمركزه التنافسي إلى حد بعيد وربما انفض بذلك الناس من حوله. ولذلك جاء القول بتضمين المصرف لما لديه من أموال المودعين. حتى لا يضعف المركز التنافسي للمصرف الإسلامي في مواجهة المصارف الربوية⁽⁶⁾.

وقد حاول القائلون بذلك الضمان من علماء الاقتصاد الإسلامي ومنظرو المصارف الإسلامية رد مسألة الضمان وتأصيلها بردها لفكرة تستند عليها بالفقه الإسلامي وفي ذلك خرجها الأستاذ محمد باقر الصدر في كتابه (البنك اللاربي في الإسلام) بقوله: أن نرد مسألة ضمان المصرف اللاربي للودائع المسلمة إليه لغايات الاستثمار، على أساس التبرع بالضمان من جانب البنك. لأنه ليس العامل في المال بل هو الوسيط بين أصحاب المال والعاملين فيه. وذلك على اعتبار أن (ما لا يجوز هو أن يضمن العامل رأس المال...). وبذلك يتوفر للمودعين - كما يقول الأستاذ المذكور - العنصر الأول

4- بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ابن رشد. 179/2.

5- سامي حمود. م. س. 399.

6- د. محمد صلاح محمد الصاوي. م. س. 580 وما بعدها.

من عناصر الدافع الذي يدفعهم إلى الإيداع⁽¹⁾. أما الدكتور سامي حمود فقد قال فيها: «أن المدخل الذي نراه سليماً من هذه الناحية، إنما يتمثل في النظر للمضارب المشترك على غرار ما نظر به أهل الفقه للأجير المشترك، وذلك فيما قرره له من أحكام - على الخلاف في ذلك - مغايرة لما يطبق على الأجير الخاص، مع أن المقصود واحد في الحالين⁽²⁾».

ونستعرض فيما يلي آراء الفقهاء حول مسألة الأجير المشترك كالتالي:

قال الكاساني من الحنفية: «وأما المستأجر فيه كثوب القسارة والصبغة والخياطة والمتاع المحمول في السفينة أو على الدابة أو على الجمال ونحو ذلك فالأجير لا يخلو أما إن يكون مشتركاً أو خاصاً وهو المسمى أجير الواحد فإن كان مشتركاً فهو أمانة في قول أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد وهو أحد قولي الشافعي (أي لا يضمن) وقال أبو يوسف ومحمد هو مضمون عليه إلا حرق غالب أو غرق غالب أو لصوص مكابرين. ولقد روي أن عمر رضي الله عنه كان يضمن الأجير المشترك احتياطاً لأموال الناس وهو المعنى في المسألة وهو أن هؤلاء الأجراء الذين يسلم المال إليهم من غير شهود تخاف الخيانة منهم فلو علموا أنهم لا يضمنون لهلك أموال الناس لأنهم لا يعجزون عن دعوى الهلاك⁽³⁾».

كذلك ذكره ابن رشد الحفيد من المالكية بقوله: «وأما الذين اختلفوا في ضمانهم من غير تعد إلا من جهة المصلحة فهم الصناع ولا خلاف عندهم أن الأجير ليس بضامن لما هلك عنده مما استؤجر عليه إلا أن يتعدى وأما تضمين الصناع ما ادعوا هلاكه من المصنوعات المدفوعة إليهم فإنهم اختلفوا في ذلك فقال مالك وابن أبي ليلى وأبو يوسف يضمنون ما هلك عندهم وقال أبو حنيفة لا يضمن من عمل بغير أجر ولا الخاص ويضمن المشترك ومن عمل بأجر وللشافعي قولان في المشترك والخاص عندهم هو الذي يعمل في منزل المستأجر وقيل هو الذي لم ينتصب للناس وهو مذهب مالك في الخاص وهو عنده غير ضامن وتحصيل مذهب مالك على هذا أن الصناع المشترك يضمن وسواء عمل بأجر أو بغير أجر وبتضمين الصناع قال علي وعمر وإن كان قد اختلف عن علي في ذلك وعمدة من لم ير الضمان عليهم أنه شبه الصناع بالمودع عنده والشريك والوكيل وأجير الغنم ومن ضمنه فلا دليل له إلا النظر إلى المصلحة وسد الذريعة وأما من فرق بين أن يعملوا بأجر أو لا يعملوا بأجر فلأن العامل بغير أجر

«وترك الحفظ فلو لم يثبت تضمينهم مع مسيس الحاجة إلى استعمالهم لأفضى ذلك إلى أحد أمرين إما ترك الاستصناع بالكلية وذلك شاق على الخلق وإما أن يعملوا ولا يضمنوا ذلك بدعواهم الهلاك والضياع فتضيع الأموال ويقل الاحتراز وتتطرق الخيانة فكانت المصلحة التضمين».

«هذا معنى قوله لا يصلح الناس إلا ذلك، ولا يقال إن هذا نوع من الفساد وهو تضمين البريء».

«إذ لعله ما أفسد ولا فرط فالتضمين مع ذلك كان نوعاً من الفساد، لأننا نقول إذا تقابلت المصلحة والمضرة فشأن العقلاء النظر إلى التفاوت ووقوع التلف من الصناع من غير تسبب ولا تفريط بعيد والغالب فوت الأموال وأنها لا تستند إلى التلف السماوي بل ترجع إلى صنع العباد على المباشرة أو التفريط».

وأورده الشيرازي من الشافعية بقوله⁽⁶⁾: «إن كان الأجير مشتركاً وهو الذي يعمل له ولغيره كالقصار الذي يقصر لكل أحد والحمال الذي يحمل لكل أحد ففيه قولان أحدهما يجب عليه الضمان لما روى الشعبي عن أنس رضي الله عنه قال استحملني رجل بضاعة فضاعت من بين متاعي فضمننيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن خلاس بن عمرو أن علياً رضي الله عنه كان يضمن الأجير وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي كرم الله وجهه أنه كان يضمن الصباغ والصواغ وقال لا يصلح الناس إلا ذلك ولأنه قبض العين لمنفعته من غير استحقاق فضمنها كالمستعير والثاني لا ضمان عليه وهو قول المزني وهو الصحيح قال الربيع كان الشافعي رحمه الله يذهب إلى أنه لا ضمان على الأجير ولكنه لا يفتى به لفساد الناس والدليل عليه أنه قبض العين لمنفعته ومنفعة المالك فلم يضمنه كالمضارب.

وأما ابن قدامة من الحنابلة فأورد فيه⁽⁷⁾: الأجير على ضربين

1- البنك اللاربيوي في الإسلام، محمد باقر الصدر، 32 وما بعدها.

2- سامي حمود، م. س. 400.

3- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، 210/4.

4- ابن رشد، م. س. 175/2.

5- الموافقات، الشاطبي، 119/3.

6- المهذب، الشيرازي، 408/1.

7- المغني، ابن قدامة، 305/5.

1- البنك اللاربيوي في الإسلام، محمد باقر الصدر، 32 وما بعدها.

2- سامي حمود، م. س. 400.

3- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، 210/4.

خاص ومشترك: والمشارك: الذي يقع العقد معه على عمل معين كحياطة ثوب وبناء حائط وحمل شيء إلى مكان معين أو على عمل في مدة لا يستحق جميع نفعه فيها كالكحل والطيب. وسمي مشتركاً لأنه يتقبل أعمالاً لاثنين وثلاثة وأكثر في وقت واحد ويعمل لهم فيشتركون في منفعته واستحقاقها فسمي مشتركاً لاشتراكهم في منفعته فالأجير المشترك ضامن لما جنت يده فالجاني إذا أفسد حياكته ضامن لما أفسد نص أحمد على هذه المسألة في رواية ابن منصور والقصار ضامن لما يتخرق من دقه أو مده أو عصره أو بسطه والطباخ ضامن لما أفسد من طبيخه والخباز ضامن لما أفسد من خبزه والجمال يضمن ما يسقط من حملة عن رأسه أو تلف من عثرته والجمال يضمن ما تلف بقوده وسوقه وانقطاع حبله الذي شد به حملة والملاح يضمن ما تلف من يده أو جذفه أو ما يعالج به السفينة وروى ذلك عن عمر وعلي وعبد الله بن عتبة وشريح والحسن والحكم وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحد قولي الشافعي وقال في الآخر لا يضمن ما لم يتعد. وأن علي رضي الله عنه كان يضمن الصباغ والصواغ وقال لا يصلح الناس إلا ذلك.

واستناداً لتضمين الأجير المشترك عند الفقهاء يقول الدكتور سامي حمود: وإذا كان انفراد الأجير المشترك بالعمل في الشيء الذي استؤجر عليه وترجيح جانب الهلاك نتيجة تفريطه المفترض، هما من العوامل التي دعت المالكية لاعتباره ضامناً. فإن المضارب المشترك لا يقل شبيهاً في وضعه بالنسبة للمستثمرين، عن الأجير المشترك، حيث ينفرد المضارب المشترك بإدارة المال وإعطاءه مضاربة كيف يشاء ولن يشاء، فلو لم يكن ضامناً لأدى به الحال - جريا وراء الكسب السريع - إلى الإقدام على إعطاء المال للمضاربين المقامرین دون حفظ أو مراجعة للموازنين. ما يؤدي إلى إضاعة المال وفقدان الثقة العامة وما قد يترتب على ذلك من إحجام الناس عن دفع أموالهم للاستثمار، وهو الأمر الذي يعود على المجتمع كله - نتيجة لذلك الإحجام من التعامل مع المصرف الإسلامي - بالضرر والخسران⁽¹⁾.

«وإن تمكنا من بلورة السند الذي عرضناه بالنسبة للقول بضممان المضارب المشترك، على نظير ما هو مقرر بالنسبة لضممان الأجير المشترك، يساعد - ولا شك على تدعيم أركان المضاربة المشتركة بالمصارف الإسلامية باعتبارها نظاماً قادراً على الوقوف موقف الند للند أمام التنظيم المصرفي الربوي الحديث فيما يقدمه من مزايا للمودعين⁽²⁾».

ثم يعود الدكتور سامي حمود مرة أخرى ليذكر صورة أخرى
1- سامي حمود، م. س. 402.
2- سامي حمود، م. س. 405 وما بعدها.

كأساس لضممان المصارف الإسلامية لرأس مال المضاربة وهي صورة دفع المضارب مال المضاربة لمضارب آخر استناداً لما ذكره ابن رشد في أحكام الطوارئ بقوله: «ولم يختلف هؤلاء المشاهير (أبو حنيفة ومالك والشافعي والليث) من فقهاء الأمصار أنه إن دفع العامل رأس مال القراض إلى مقارض آخر أنه ضامن إن كان خسراً وإن كان ربحاً فذلك على شرطه ثم يكون للذي عمل شرطه على الذي دفع إليه فيوفيه حظه ما بقي من المال⁽³⁾».

والجدير بالذكر أن هنالك من يرى أن ما ذكره القائلين بضممان المصارف الإسلامية لرأس مال المضاربة لا تخرج عن كونها اجتهادات حاول أصحابها ربطها باجتهادات السابقين فالمضاربة لا تقوم أصلاً على سند نصي سواء في القرآن أو السنة، وإنما استمر العمل بها لعدم اعتراض الرسول (ص) عليها. وكانت تستعمل طبقاً لما عرف بين الناس من أحكام قبل البعثة، إلا فيما يخالف الإسلام من حيث المبادئ العامة في المعاملات، ولذلك فإن الأحكام والشروط التي أعطاهها الفقه لهذه المعاملة جاءت سداً لمتطلبات الحياة والتعامل في كل مجتمع، فهي اجتهاد قابل للاجتهاد فيه، نظراً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والاجتهاد المناسب هو المطلوب من أجل تطبيق المضاربة من طرف البنوك الإسلامية، خاصة وأن عقدها يقوم على مبادئ وعقود مقبولة في الشريعة الإسلامية، وهي الأمانة والوكالة والشركة، والضممان وجلب المصالح، فالبنك عندما يتلقى الأموال من المودعين تكون يده عليها يد أمين، وعندما يستخدمها، فإما أن يكون مضارباً بها إذا عمل بها بنفسه، حيث يتصرف كوكيل عن أصحابها وهي وكالة بأجر يتمثل في نصيبه من الأرباح التي يصبح شريكاً فيها، أو أن يكون أجيراً إذا قدمها لغيره لاستغلالها، ويكون ضامناً إذا وقعت خسارة ما، بخطأ منه أو إهمال أو خروج عن شروط العقد، فإذا أضفنا إلى هذا كله أنها تحقق مصلحة الجميع ممولين وممولين وبنوكاً، فهمنا ضرورة الخروج من القيود المعنوية التي تفرض التمسك باجتهادات قديمة تجاوزتها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾.

وما ورد أعلاه يتضح لنا أن غاية كلام الدكتور سامي حمود ومن ساندته الرأي لا يخرج عن القياس بتطبيق نظرية الأجير المشترك أو نظرية دفع المضارب مال المضاربة لمضارب آخر دون إذن رب المال كأساس لضممان المصارف الإسلامية لرأس مال المضاربة المطورة لديها ولما يحققه ذلك من مصالح مرسلته يجعل المصرف الإسلامي على نفس الدرجة مع المصرف

3- ابن رشد، م. س. 182/2.
4- البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، عائشة الشرقاوي المالقي، 326 وما بعدها بتصرف.

الربوي على الأقل في مسألة ضمان رأس المال وإن كان لا يضمن العائد الثابت بعكس الأخير.

كذلك نجد اتجاه آخر يتزعمه الدكتور محمد صلاح محمد الصاوي: يقول بعدم شرعية ضمان المصرف الإسلامي لرأس مال المضاربة المطورة حيث يرى أن قياس ضمان المصرف الإسلامي على مسألة ضمان الأجير المشترك لا تسعف القائلين بتضمين العامل (المصرف) في المضاربة. وذلك لما بين الصورتين من فوارق متعددة: منها⁽¹⁾:

- أن العلة التي أوجبت الاستناد إلى المصلحة في القول بتضمين الأجير المشترك عند من قال بذلك هي الإهمال الذي يترتب عليه ضياع الحقوق. وهذه العلة لا يمكن القول بها في أصول وطبيعة المصارف التي تقوم على الحرص المتناهي والدقة الزائدة. وهذا هو ما استقر عليه العمل المصرفي الذي يعتبر الثقة والسمعة الطيبة هي رأس ماله الحقيقي. بحيث لا يتصور التضحية بهما بسهولة.

- أن البنك غالباً ما يشارك بجزء من رأس ماله الخاص في عمليات الاستثمار المختلفة. وحينئذ يجمعه مع فريق المودعين وحدة المصالح. فإهماله سوف ينعكس عليه وتفريطه سوف يشارك في تحمل عواقبه وهذا مما يضعف علة الإهمال التي يراد أن يُبنى الحكم بالتضمين على أساسها.

- أنه إذا كان الأمر في عملية الإجارة واسعاً. فإن الأمر في مجال المضاربة ليس كذلك. لأن القول بتضمين المصرف لما لديه من الودائع الاستثمارية يقترب بالمسألة من حافات الخطر. لأنه قد ينتقل بنا من دائرة القراض إلى دائرة القرض. ومن نطاق الربح الحلال إلى نطاق الربا الحرام. كما هو الحال في المصارف الربوية حيث تصبح الودائع في الحقيقة قروضاً وليست بودائع.

- وإذا أضفنا إلى ما سبق أنه يشترط في القياس أن يثبت الحكم في الأصل بنص أو إجماع حتى يمكن تعديته إلى الفرع المقيس عرفنا اهتزاز الأمر من أساسه لأن تضمين الأجير المشترك لم يكن في يوم من الأيام موضع اتفاق بين الفقهاء فكيف يمكن قياس المضارب عليه!!!؟

كما أن قياس الضمان على المضارب الخاص استناداً إلى ما أورده ابن رشد الحفيد عندما يدفع المضارب الخاص أموال المضاربة إلى مضارب آخر بدون إذن رب المال. هو حالة لم يختلف أحد من الفقهاء فيها لتضمين المضارب لأن يمثل حالة من حالات التعدي لأن دفع المال كان دون إذن رب المال بما يوجب الضمان على العامل المضارب سواء كان مصرفاً مفهوم اليوم أو غيره⁽²⁾.

1- د. محمد صلاح محمد الصاوي. م. س. 591.

2- د. محمد صلاح محمد الصاوي. م. س. 592 وما بعدها بتصرف.

أما القول بالضمان على أساس التبرع به من جانب البنك باعتباره أجنبياً عن العقد. لأنه يقوم فقط بدور الوسيط بين المودعين والمستثمرين وليس بدور العامل في المال. نقول أن هذا التخريج غير صحيح لأن البنك لم يخرج بذلك عن كونه مضارباً وعن كونه طرفاً أصيلاً في هذا العقد وليس أجنبياً عنه. فيبقى الاعتراض بحاله. وهب أننا جعلناه وكيلاً عن جماعة المودعين.... أليس يكون ضمانه حينئذ لمصلحتهم. وتنصرف آثاره إليهم؟ فمتى صح أن الوكيل يضمن لموكله شيئاً قد ائتمنه عليه وعهد إليه بمهمة التجرف فيه؟ أو متى كان الوكيل فيما وكل فيه- أجنبياً عن موكله!!!⁽³⁾.

ويخلص أصحاب هذا الاتجاه إلى أن البنك إما مضارب في المال ويكون حينئذ طرفاً أصيلاً في هذا العقد. وإما وكيل عن المودعين في إدارة أموالهم واستثمارها. فلا يصح القول بتضمينه بالاتفاق لأنه مؤتمن. ولم يختلف في عدم تضمينه كما اختلف في مسألة الأجير المشترك⁽⁴⁾.

ومن كل ما ورد أعلاه أجدني متفقاً مع ما توصل إليه أصحاب الرأي الثاني الذي يقول بعدم شرعية القول بضمان المصرف الإسلامي لودائع المستثمرين في عقد المضاربة المصرفي لعدة أسباب إضافة لما ذكر أصحاب الرأي الثاني منها:

- صحة ما ذهب إليه فقهاء المذاهب الإسلامية بقولهم بعدم تضمين العامل بالمضاربة إلا في حالة التعدي أو التقصير. وإن كان لا قدسية لأقوالهم لأنه ليس من شروط العمل بالمصالح المرسله عدم مخالفة أقوال الفقهاء. ولكن ما وضعوه من شروط وضوابط ومن أهمها قولهم بعدم ضمان العامل هو الأكثر تحقيقاً لمصلحة المصرف الإسلامي والمتعاملين معه.

- إن القاعدة الذهبية التي تقوم عليها كل عقود الفقه الإسلامي هي الغنم بالغرم فلو قلنا بضمان المصرف لودائع الاستثمار بالمضاربة التي عمل بها المصرف وحدثت خسارة في رأس مال المضاربة لأي سبب كان فإنه في هذه الحالة وحسب رأي من يقول بضمان المصرف للودائع فإن المصرف الإسلامي سوف يخسر مرتين مرة يخسر الجهد الذي بذله من خلال عمله في المضاربة ومرة أخرى يخسر رأس المال ويجبر ما نقص منه لصالح المودعين دونما أي مشاركة من جانب المودعين. وتلك الخسارة الكبيرة سوف تعيق المصرف الإسلامي في مسيرته فلن يستطيع الصمود. أما في حالة حدوث ربح بالمضاربة يكون المودعين مستحقين للربح مع المصرف. وبنظرة بسيطة لما أصبح عليه الحال عند القائلين

3- د. محمد صلاح محمد الصاوي. م. س. 592.

4- د. محمد صلاح محمد الصاوي. م. س. 592.

بالضمان يتبين لنا عدم صحة القول بضمان المصرف. وكذلك يتبين لنا أن القول بالضمان لا يحقق ما يسمى التعادل في الأداءات بين المصرف والمودعين بل أن المودعين يكون لهم ما يسمى بشرط الأسد الرباح دائماً في حالة الريح وكذلك في حالة الخسارة وهو ما تأباه الشريعة الإسلامية في نصوصها ومقاصدها. بل تأباه العدالة والوجدان السليم.

- إن المصلحة التي يدعيها القائلون بتضمين المصرف أدت لأن يخسر المصرف مرتين مرة يخسر الجهد الذي بذله من خلال عمله في المضاربة ومرة أخرى يخسر رأس المال ويجبر ما نقص منه لصالح المودعين دونما أي مشاركة من جانب المودعين. أما في حالة حدوث ربح بالمضاربة يكون المودعين مستحقين للربح مع المصرف على قدم المساواة. ومن ذلك يتضح لنا أن تلك المصلحة هي مصلحة غير حقيقية لأنها لا تلائم مقاصد الشارع. لأنها تؤدي لظلم طرف (المصرف المضارب) بتحميله التزامات أكبر من التزامات الطرف الآخر (المودعين) كما أن الأخذ بها لا يحقق مصلحة ضرورية أو كلية أو قطعية بل على العكس من ذلك الأخذ بها يؤدي إلى إعاقة المصرف الإسلامي في مسيرته فلن يستطيع الصمود. كما أنها تعمل على زيادة الغني غني وزيادة الفقير فقراً أي أنها تشابه نفس العلة الموجودة في الربا المحرم بالنصوص القطعية. لذلك أقول بعدم صحة تطوير مسألة الضمان بالمضاربة المصرفية بل الصحيح أن يطبق المصرف شروط وضوابط الفقهاء فيما يتعلق بمسألة الضمان دون الخروج عليها.

أهم النتائج والتوصيات:

1/ عرف قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 السوداني المضاربة بقوله: هي عقد يتفق بمقتضاه رب المال على تقديم رأس المال والمضارب بالسعي والعمل ابتغاء الربح. وعرفتها الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان بأنها: هي شركة في الربح بمال من جانب رب المال. وعمل من جانب المضارب. وصفتها أن يدفع رب المال إلى العامل (المضارب) مالا ليتجر فيه. ويكون الربح مشتركاً بينهما بنسبة مشاعة حسب ما يشترطان. أما الخسارة فهي على رب المال وحده ولا يتحمل المضارب من الخسارة شيئاً إلا إذا تعدى أو قصر.

2/ عدم شرعية القول بضمان المصرف الإسلامي لودائع المستثمرين في عقد المضاربة.

3/ الإبقاء على ما ذهب إليه فقهاء المذاهب الإسلامية بقولهم بعدم تضمين العامل بالمضاربة إلا في حالة التعدي أو التقصير فذلك أكثر تحقيقاً لمصلحة المصرف الإسلامي والمودعين.

4/ إن القول بضمان المصرف الإسلامي لودائع الاستثمار بالمضاربة يخالف قاعدة الغنم بالغرم ويؤدي لخسارة المصرف مما يعيقه في مسيرته ولن يستطيع الصمود. علاوة على أنه لا يحقق التعادل في الأداءات بين المصرف والمودعين بل أن المودعين يكون لهم ما يسمى بشرط الأسد الرباح دائماً في حالة الريح وكذلك في حالة الخسارة وهو ما تأباه الشريعة الإسلامية في نصوصها ومقاصدها. بل تأباه العدالة والوجدان السليم.

5/ إن القول بضمان المصرف الإسلامي لودائع الاستثمار بالمضاربة لا يحقق مصلحة ضرورية أو كلية أو قطعية بل على العكس إن العمل بذلك سوف يؤدي لزيادة الغني غني وزيادة الفقير فقراً أي أنها تطابق نفس العلة الموجودة في الربا المحرم بالنصوص القطعية.

المراجع:

- بدائع الصنائع، الكاساني، دار الكتب العربي - بيروت 1982م - الثانية.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد.
- الموافقات، الشاطبي، دار المعرفة بيروت، تحقيق: د. عبدالله دراز.
- المهذب، الشيرازي، دار الفكر بيروت.- مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عاجلها الإسلام، د. محمد صلاح محمد الصاوي، دار الوفاء - المنصورة الطبعة الأولى 1410هـ/1990م، 580.
- المغني، ابن قدامة، دار الفكر بيروت 1405هـ الأولى.
- قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 السوداني.
- البنك اللاربيوي في الإسلام، محمد باقر الصدر.
- المرشد الفقهية، الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م دار السداد ردمك، 95.
- البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، عائشة الشرقاوي المالقي، المركز الثقافي العربي الأولى 2000م.
- الفقه الإسلامي بين النظرية والتطبيق، د. محمد أحمد سراج، سعد سمك للنسخ والطباعة 1991 كلية الحقوق جامعة الإسكندرية.
- تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، د.سامي حمود، الطبعة الثالثة مكتبة دار التراث القاهرة 1411هـ/1991م..



مصطفى عبد القادر دينار
إدارة البحوث والتنمية

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

معنون إلى كافة المصارف المعتمدة بعنوان ضوابط استيراد تجارة العبور. نسبة للفوائد الاقتصادية لتجارة العبور بجانب القوانين والأعراف الدولية المنظمة لها جاءت ضوابط تجارة العبور أدناه.

1/ أن يكون التأمين لضمان مرور السلع عبر الأراضي السودانية في شكل تعهد كتابي من وكيل الشركة الأجنبية الطالبة للنقل أو شركة النقل المتعاقد معها.

2/ أن يحمل منفيستو الشحن كلمة (ترانزيت).

3/ أن لا تتجاوز فترة العبور ستة شهور كحد أقصى.

4/ يجب تحديد خط سير البضاعة وتحديد المحطة الجمركية التي تعبر عن طريقها البضائع إلى خارج الحدود.

في إطار متابعة وتنفيذ سياسات بنك السودان المركزي للعام 2010م ومراجعة الضوابط والإجراءات المختصة بعمليات الصادر والوارد وتنظيم الجهاز المصرفي تم إصدار المنشورات الآتية خلال الربع الأول من العام 2010.

(1) منشور (ملحق) إدارة السياسات بتاريخ 2010/4/21 معنون إلى كافة المصارف المعتمدة، بعنوان استثناء ميناء حلفا من قرار حظر انسياب المواد الغذائية، والذي ينص على منع استيراد المواد الغذائية عبر الحدود المصرية، ومنع المصارف من الدخول في ترتيبات مصرفية لاستيراد الأرز المصري، العدس وال فول المصري، ويتم استثناء ميناء حلفا من قرار حظر هذه المواد.

(2) منشور إدارة السياسات بتاريخ 2010/5/20م

5/ لا يسمح بدخول البضائع العابرة إلا إذا تقدم أصحابها لسلطات الجمارك بالآتي:

- العقد الموقع بين الشركة الأجنبية العالية للنقل أو مراسليها. بالسودان معتمداً ومختوماً بواسطة أحد البنوك السودانية وذلك بعد حصول البنك على تعهد من الشركة بتوريد حصيلة عقد النقل للبنك التجاري في التاريخ المحدد بتحويل من الخارج.

(3) منشور إدارة تنمية وتنظيم الجهاز المصرفي بتاريخ 2010/2/10 معنون إلى كافة المصارف العاملة، بعنوان احتساب هوامش المربحات وتنظيم عمليات التمويل بصيغة المربحة، والذي يأتي متماشياً مع السياسة النقدية والتمويلية للعام 2010م وتقرر فيه الآتي :-

1: على المصارف في حالة حساب أرباح العمليات التمويلية بصيغة المربحة (أن يتم حساب الأرباح تناقصياً للقيمة المتبقية بقسمة هذه القيمة على عدد الأقساط ومن ثم تحتسب الأرباح لكل قسط على أساس عدد الشهور) وذلك بناءً على نص القاعدة الفقهية و (للزمن حصة من الثمن في البيع) والتي وردت بفتوى الهيئة العليا للرقابة الشرعية بتاريخ 21 ابريل 1997.

2: يجب أن تحدد الأقساط على أساس المدة والتاريخ.

3: يجوز للمصارف بعد توقيع عقد المربحة تحصيل نسبة 10 % كقصد أول من قيمة التمويل بالنسبة لمدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والأدوية والصادر.

4: يجب على المصارف عند توقيع عقد المربحة تحصيل نسبة 40 % كقصد أول من قيمة التمويل

بالنسبة لتمويل التجارة المحلية بما فيها السيارات للاستعمال الشخصي والقطاعات الأخرى غير ذات الأولوية.

5: يستثنى التمويل الأصغر والصغير من الأقساط المدفوعة مقدماً عند منح التمويل بصيغة المربحة مع مراعاة الضوابط الأخرى المنظمة لعمليات التمويل بصفة عامة.

6: لا يتم منح التمويل المطلوب إلا بعد تسجيل الرهن العائم.

(4) منشور إدارة تنظيم الجهاز المصرفي بتاريخ 2010/5/23 معنون إلى كافة المصارف بعنوان تنظيم عملية الرهن العائم والذي ينص على إتباع الآتي :

1/ إعداد كشف بالأصول المراد رهنها بما في ذلك الآلات والمعدات والمكينات الموجودة بالمصنع أو المنشأة.

2/ يشترط أن تكون الآلات والمعدات مثبتة بالأرض المملوكة للعميل طالب الرهن العائم أو له الحق في رهنها على أن يتم رهن الأرض لدى سلطات الأراضي قبل رهن الآلات والمعدات والمكينات لدى مسجل عام الشركات.

3/ تقييم الأصول وخاصة الآلات والمعدات بواسطة جهة مختصة ومصرح لها بالتقييم.

4/ إصدار شهادة تأمين من شركة تأمين معتمده لدى البنك.

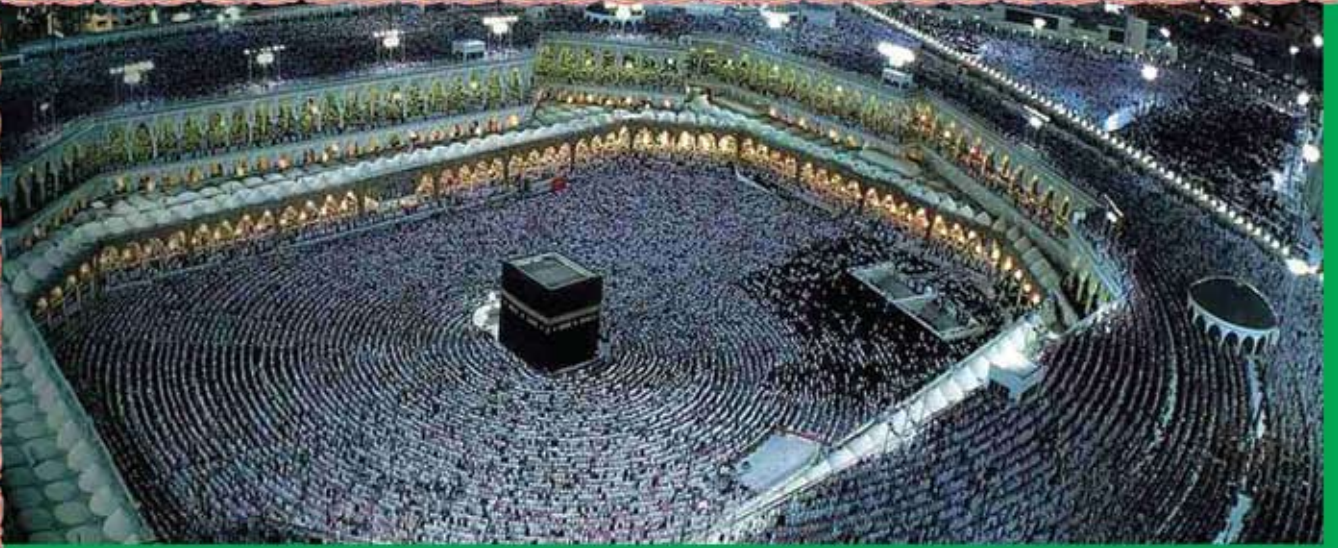
5/ أن تكون المنشأة مسجلة لشركة (مع إبراز شهادة التسجيل - أورنيك (ش 28) - إيداعات الشركة السنوية.... الخ).

6/ يتم تسجيل الرهن العائم خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع من تاريخ إبرام العقد.



الهيئة العليا للرقابة الشرعية نصدر فتوى حول: ضوابط الحاجة للكسب غير المشروع وكيفية التصرف فيه

- 1/ تؤكد الهيئة العليا أن الربا محرم تحريماً قطعياً ولا يجوز التعامل به أخذاً أو إعطاءً.
- 2/ هناك حالات اقتضتها الحاجة المتعينة والسياسة الشرعية للتعامل بالربا مع مراعاة حرمة المطلقة.
- 3/ يجوز للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في حالة تعاملها بموجب الحاجة المتعينة مع مؤسسات مراسلة غير إسلامية أن تضع أرصدها النقدية - التي يقتضيها هذا التعامل - في حسابات دائنة تأخذ عليها فائدة ربوية:
أ) الفائدة الربوية المأخوذة على هذه الأرصدة كسب غير مشروع، لا يدخل في إيرادات المصرف الإسلامي، ويجب تجنبه في حساب خاص يعرف بالكسب غير المشروع، ويصرف في وجوه البر وفق ضوابط هذا المنشور.



ب) يجب على هذه المؤسسات الإسلامية أن تفتح حساباً جارياً للوفاء بالتزاماتها تجاه البنك المراسل غير المسلم، وبتعهد في مراقبة هذا الحساب حتى لا ينشئ عليها فائدة ربوية. وإذا نشأت فوائد ربوية على المصرف الإسلامي لا يجوز له خصمها من الفوائد المحصلة لديه، باعتباره تقصيراً من إدارة المصرف في مراقبة الحساب ولئلا يشجع الخصم المصارف ويدفعها لأخذ الربا.

4/ التصرف في الكسب غير المشروع:

- أ- تؤكد الهيئة أن الكسب غير المشروع مال خبيث لا يمثل إيراداً للمصرف ولا يجوز للمصرف الانتفاع به لنفسه ولا للعاملين فيه أو المالكين له، ولا يصرف فيما يجلب له فائدة مادية أو معنوية.
- ب- يصرف الكسب غير المشروع في وجوه البر المحضة: كالفقراء والمساكين وطلاب العلم وطلبة القرآن الكريم والخلوى التي تنفق على طلابها الفقراء وما في حكم ذلك.
- ج- يصرف الكسب غير المشروع تحت إشراف ومراقبة هيئة الرقابة الشرعية.

والله المستعان وعليه التكلان.

د. أحمد علي عبد الله
الأمين العام

البروفيسور/ عبد الله الزبير عبد الرحمن
رئيس الهيئة

11 ربيع الأول 1431هـ الموافق 24 فبراير 2010م

المؤتمر المصرفي العربي حول مناخات الاستثمار وتكامل الموارد في الوطن العربي



رصد ومتابعة: كمال يوسف عبدالله
إدارة السياسات

- جلسة العمل الثانية:

توطين الاستثمارات العربية وتحقيق الأمن الغذائي العربي: تناولت الجلسة مجموعة من المواضيع الهامة كتحسين مناخ الاستثمار الزراعي وتفعيل السياسات الزراعية العربية المشتركة. الفرص الاستثمارية القائمة والمحتملة في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية العربية. ضرورة تشجيع الاستثمارات العربية لسد النقص والفجوة الغذائية في الإنتاج الزراعي العربي وتنمية قدرات الدول العربية لتوظيف الاستثمارات العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

هذا وقد قدم البروفيسور أحمد علي قنيف وزير الزراعة الأسبق ومستشار المجلس الأعلى للنهضة الزراعية في السودان، ورقة علمية مستعرضاً أهمية قضية الأمن الغذائي العربي في الوقت الراهن في ظل الأزمات والتغيرات المناخية. كما استعرض الموقف الراهن للأمن الغذائي العربي، إمكانيات وفرص تحقيق الأمن الغذائي العربي، بجانب تناول الورقة للموارد الزراعية (الأرضي، مصادر المياه، الموارد الرعوية، الثروة الحيوانية) والموارد البشرية الكافية والإمكانيات المالية، أيضاً تحدث عن التوصيات والمبادرات المطلوبة لتفعيل وتطوير التكامل لتحقيق الأمن الغذائي، كما تطرقت الورقة إلى توجه السودان وبرنامج النهضة

انعقد بالخرطوم خلال الفترة (28-29/4/2010م)، المؤتمر المصرفي العربي حول مناخات الاستثمار وتكامل الموارد في الوطن العربي، وذلك برعاية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية بالتنسيق مع إتحاد المصارف السوداني. حيث شرف حفل الافتتاح الأستاذ/ علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية. وقدمت في المؤتمر مجموعة من الأوراق العلمية ذات الصلة بالموضوع، وكانت الفعاليات علي النحو التالي:

- جلسة العمل الأولى:

الواقع الاقتصادي والاستثماري في الوطن العربي:

وقد تناولت الجلسة بعض الموضوعات المتعلقة بهذا الجانب مثل واقع الاقتصادات العربية في القرن الواحد والعشرين وأهداف ومزايا التنوع الاقتصادي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي إضافة إلى السوق العربية الاقتصادية المشتركة والمشاريع الاستثمارية عابرة الحدود ودورها في تعزيز المناخ الاستثماري والتكامل الاقتصادي العربي، وقد تحدث في هذه الجلسة كل من الدكتور فرنسوا باسيل رئيس ومدير عام بنك بيلوس لبنان، والسيد/ عادل عبد الشافي الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب، البنك الأهلي المصري، البنك الأهلي المتحد البحرين، والسيد/ خالد أبو هيف رئيس مجلس الإدارة، مجموعة التوفيق القابضة، مصر.

الزراعية. كما تحدث السيد/ يحيى بكور الأمين العام لإيجاد المهندسين العرب عن أهمية تشجيع الاستثمارات العربية لسد النقص والفجوة الغذائية من الإنتاج الزراعي وقد خلصت الورقة إلى التوصيات الآتية:

- تنسيق السياسات الزراعية وصولاً إلى السياسة الزراعية المشتركة.

- توفير الحوافز للمستثمرين في الزراعة من القطاع الخاص.

- دعم قيام مشروعات زراعية مشتركة.

- تأطير التعاون والتنسيق العلمي بين الدول العربية.

- تنسيق القوانين والتشريعات الزراعية في الدول العربية.

- دعم الأنشطة والمشروعات الخدمية القطرية التي تعزز التكامل الزراعي.

- رفع معدلات الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية.

- جلسة العمل الثالثة:

الدور الواعد للمصرفية الإسلامية في تعزيز الاستثمار العربي: تناولت مدى تلبية المنتجات المصرفية الإسلامية لإحتياجات الاستثمار العربي. تجارب المصرفية الإسلامية في تمويل المنتجات المتناهية الصغر. تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية من أجل زيادة قدراتها التنافسية وتوجيه المدخرات نحو القطاعات المنتجة ودور البنوك المركزية العربية في تطوير المصرفية الإسلامية.

وفي هذا الجانب قدم الدكتور عبد الستار أبو غرة رئيس الهيئة الشرعية لمجموعة البركة وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي ورقة عن الدور الواعد للمصرفية الإسلامية في تعزيز الاستثمار العربي تناولت المحاور الآتية:

1/ مدى تلبية المنتجات المالية الإسلامية في تعزيز الاستثمار العربي.

2/ تجارب المصرفية الإسلامية في تمويل المنتجات الصغرى.

3/ تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات المصرفية والمصارف الإسلامية من أجل زيادة قدرتها التنافسية وتوجيه نحو القطاعات المنتجة.

- جلسة العمل الرابعة:

حوافز وآليات تنفيذ المشروعات الاستثمارية العربية
البيئية على طريقة التكامل الاقتصادي:

تطرقت الجلسة إلى دور صناع القرار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. البيئة الاستثمارية العربية وضرورة التوزيع الجغرافي للاستثمارات آليات توظيف الموارد العربية

في المشروعات الاستثمارية. دور الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في سهولة انتقال الرساميل بين الدول العربية وتقييم محفزات الاستثمار في الدول العربية.

وقد قدمت في هذه الجلسة مجموعة من الأوراق من بينها ورقة بعنوان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تنمية التجارة والاستثمار بين الدول العربية قدمها السيد/ محمود رضا فتح الله - جامعة الدول العربية وقد خلصت إلى مجموعة من التوصيات. جملها في الآتي:

1/ حل المشاكل العالقة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الانتهاج من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية. تفعيل آلية فض النزاعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإزالة القيود غير الجمركية).

2/ وضع قواعد عربية موحدة لتنظيم المنافسة ومراقبة الاحتكارات.

3/ عقد اتفاقية عربية لتجنب الازدواج الضريبي بين الدول العربية.

4/ إسراع وتيرة المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

5/ دعم دور القطاع الخارجي في تفعيل المنطقة.

6/ الالتزام بالجدول الزمني لإقامة الإتحاد الجمركي العربي بحلول عام 2015م إن شاء الله.

- جلسة العمل الخامسة:

تداعيات الأزمة المالية وإعادة هيكلة (التغييرات المؤسسية) قطاعات المال والأعمال العربية:

تناولت الجلسة الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاديات والمصارف العربية. وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاستثمارات العربية في الخارج و تطبيق معايير بازل (2) خاصة من ناحية الحكومة والرقابة والإشراف على قطاع المال والأعمال ومقترح إنشاء هيئة حوكمة وتصنيف عربية عابرة للحدود وذات معايير دولية.

وقد تحدث في الجلسة كل من الدكتور عبد الرحيم حمدي وزير المالية الأسبق رئيس مجلس إدارة شركة الرواد للخدمات المالية. والشيخ فهيم معضاد نائب حاكم مصرف لبنان سابقاً ومستشار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام -بنك لبنان والمهجر. والدكتور سليمان الشحومي رئيس سوق الأوراق المالية الليبي.

المؤتمر الدولي الرابع للمصرفية والتمويل الإسلامي إدارة المخاطر والرقابة والإشراف



رصد ومتابعة: صفاء عبد الباقي - إدارة التخطيط الاستراتيجي

المطلوبة لتحسين قدرة المصارف الإسلامية علي إدارة المخاطر والتي تتوازي مع معايير بازل ولكنها تأخذ في الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

كما أكد سيادته علي أهمية بناء أنظمة الحوكمة بالمؤسسية في المصارف الإسلامية لتجنب مخاطر التشغيل ومخاطر أخرى. وتطوير الأطر الرقابية وتوحيدها بين الدول والتي جانب الاهتمام بالفتاوى والاجتهادات الشرعية بخصوص المنتجات والعقود المالية.

اختتم سيادته بان انعقاد المؤتمر في السودان والإطلاع علي تجربته في هذا المجال فرصة طيبة لتقييم التجربة السودانية الثرة علي اعتبار أن البنك المركزي هو أول بنك مركزي يلتزم بالأسس الشرعية في إدارة السياسة النقدية وابتكار الآليات الشرعية البديلة لعمليات السوق المفتوحة ودور المقرض الأخير.

أما مدير المعهد البروفيسور بانق بروجو نيقو فقد

نظم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بنك التنمية الإسلامي جدة بالتعاون مع بنك السودان المركزي بقاعة الصداقة بالخرطوم في الفترة من 4 إلي 6 ابريل 2010م مؤتمرا دوليا حول المصرفية والتمويل الإسلامي (إدارة المخاطر والرقابة والإشراف).

خاطب الجلسة الافتتاحية د. صابر محمد حسن محافظ بنك السودان المركزي مؤكدا أن صناعة الخدمات المالية والمصرفية قد أثبتت وجودها رغم عدم مواءمة الأطر الرقابية في معظم البلدان لطبيعة وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي ليس فقط في معدلات النمو والانتشار ولكن أيضا في قدرته علي مواكبة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية وقدرتها علي التعايش مع الأزمات والصدمات.

وثن سيادته علي دور المؤتمر في تذليل عقبات ومشاكل المصرفية الإسلامية مشيراً لجهود مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تطوير المعايير



الإسلامية وإذا استخدمت بخصائصها أدت إلي الاستقرار المالي. مبينا أن النظر في الفتاوي يحتاج إلي علم غزير وقدرة علي اتخاذ القرار والورع من الله تعالى.

من جانبه عبر السيد عبدالرحيم حمدي علي أهمية الاستفادة من الأزمة العالمية وذلك من خلال الاهتمام الذي حظيت به المصارف الإسلامية فقد كان تأثيرها ضعيفا مقارنة بالمصارف التقليدية مستعرضا أنظمة الرقابة في النظام الإسلامي والتقليدية إلي جانب استعراض صيغ التمويل الإسلامي.

كما تناول المؤتمر العديد من الأوراق المهمة. كان أهمها: ورقة عن (Impact of financial liberalization and foreign bank entry on Islamic banking performance).

قدمها Dr. M. Kabir Hassan. محاضر من جامعة New Orleans بولايات المتحدة الأمريكية. وورقة تناولت موضوع The Role of Islamic banking

أبان أن عقد المؤتمر في السودان اعتراف بالتطور الكبير في الصيرفة الإسلامية بفضل جهود بنك السودان المركزي الإصلاحية وبالأخص في إطارها الرقابي والإشرافي الأمر الذي اسهم في استقرار الأداء المصرفي السوداني ومحافظته علي معدل نمو ايجابي بانتظام.

فيما أكد السيد د. عوض الجاز وزير المالية والاقتصاد الوطني علي أهمية المؤتمر وموضوعاته مشيراً لعظمة الرسالة الإسلامية وضبطها لشهوة المال والتضخم ووضعها في المواعين المناسبة لها وكذلك تحديد المواعين المستحقة في صرفها ومعالجة كافة المشاكل الناجمة عنها وذلك لشمولية الرسالة.

في حين استعرض د. احمد علي عبدا لله الأمين العام لهيئة الرقابة الشرعية صيغ وأدوات التمويل في النظام الإسلامي مقارنة بالنظام التقليدي مؤكداً أن صيغ التمويل الإسلامي صيغ عالية لأنها انبثقت من شريعة عالمية هي الشريعة

عبد الرحمن الزاهي فتحدثت عن موضوع الهياكل المصرفية والربا وأسعار الفائدة والقروض في البنوك الإسلامية ومخاطرها ومخاطر الائتمان. واختتم المؤتمر بحلقة نقاش مفتوحة في جميع الأوراق التي قدمت تحدث فيها د. احمد علي عبدا لله الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية مؤمنا علي أهمية الاجتهاد في الشريعة الإسلامية حيث انه يعتمد علي معرفة النازلة ومعرفة الحكم الشرعي لها. مؤكدا أن باب الاجتهاد مفتوحا ويعتبر واجبا علي كل مسلم. أما د. ألتيجاني عبدالقادر مدير الصكوك الحكومية بوزارة المالية فقد تحدث عن صيغ التمويل وكيفية تحويل صيغ التمويل من الربوي إلي إسلامي وشهادات شهامة وصرح.

الجدير بالذكر أن المؤتمر شرفه عدد من قادة العمل المصرفي والمالي والاقتصادي بالبلاد والمهتمين بهذا المجال ولضيف من الإعلاميين واستمر لمدة أربعة أيام.

and financial institutions in the Malaysian economy. Dr. M. Shabri AbdK Majid قدمها ورقة تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية: التطورات والخيارات قدمها د. سعيد بوهراوة والتي تضمنت تطورات الصيرفة الإسلامية وعرض تحليلي لمشكلة خيارات المالية الإسلامية الرهنة والمتمثلة في خيارات الانطلاق وخيارات التوظيف والتأهيل وخيارات التعامل مع الصيرفة التقليدية وخيارات الرقابة الشرعية وخيار تشجيع الاجتهاد وخيارات المنتجات المالية.

وأخيراً ورقة عن الاستقرار المالي قدمها أستاذ الوليد احمد طلحة بنك السودان المركزي وتضمنت تعريف الاستقرار المالي و العوامل المؤثرة علي الاستقرار المالي ومفهوم الأزمات المالية وأنواعها والعلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي. كما تناولت أيضا استقرار البنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية وأزمة جنوب شرق آسيا والأزمة العالمية.

أما ورقة بنك التنمية الإسلامي جدة والتي قدمها د.



الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

رحاب الشريف الخاتم - إدارة الإحصاء
الطيب احمد عبد الجبار - إدارة السياسات

مقدمة :

تعتبر الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ثمرة اندماج ما يعرف بشراكة القرن لبرنامج الإصلاح الأفريقي The Millennium Partnership for African Recovery Programme (MAP) وخططة OMEGA⁽¹⁾ حيث تم دمج مبادرتي OMEGA و MAP في محاولة لتوحيد أفريقيا وحل المشاكل المرتبطة بالأمن والسلام، ومحاربة الفقر والتخلف في أفريقيا.

قبل هذه الاتفاقية أو الشراكة الجديدة كان الوضع في أفريقيا يوحي بفشل أي مبادرة وفشل برامج عملها. إذ فشلت على المستوى الإقليمي كل من خطة عمل لاغوس "Lagos plan of action" في بداية الثمانينات، ومعاهدة أبوجا "Abuja Treaty" لتأسيس المجموعة الاقتصادية في أفريقيا في بداية التسعينات. ويمكن أن يعزى فشل كل هذه المبادرات إلى مجموعة من الأسباب أهمها : عدم القدرة على الالتزام ببرامج هذه المبادرات والاتفاقيات، وعدم القبول السياسي والتدخل الخارجي، ونقص الموارد، وبفضل توحيد وجانس الظروف في داخل وخارج القارة ظهرت هذه الشراكة الجديدة، حتوى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "NEPAD" على ثلاث عناصر أساسية ومتداخلة يمكن دمجها في إطار موحد بحيث تشمل :

أولاً: المشاركة في الرؤيا المستقبلية أو المنظور المستقبلي

1- وهي مبادرة أعدها الرئيس السنغالي عبد الله وادي. وأطلق عليها "خطة أوميغا" (OMEGA PLAN) قدمها لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية / الأفريقية في ياوندي في يناير 2001 أيضاً. وقد أخذت هذه المبادرة طريقها إلي قمة سرت غير العادية حيث عرضها الرئيس وادي أمام المؤتمر.

للقادة الأفارقة.

ثانياً: التوصل إلى أجندة واضحة ومتكاملة للتنمية في أفريقيا مع وضع استراتيجية تستطيع ترجمة الرؤيا المستقبلية إلى واقع.

ثالثاً: وضع برامج العمل المرحلية التي تنبع من استراتيجية التنمية في أفريقيا ويمكن إنجاز الأهداف العريضة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "NEPAD" في الآتي :

أ/ إزالة الفقر المدقع الواسع الانتشار في معظم أجزاء القارة الأفريقية.

ب/ تنمية وتسريع معدلات النمو في أفريقيا مع تحقيق التنمية المستدامة.

ج/ جذب القارة الأفريقية التهميش الذي قد ينجم من عملية العولمة.

د/ تحقيق السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. تلاحظ وبالرغم من أن أفريقيا تعتبر من أكثر القارات التي حباها الله بمجموعة من الموارد. إلا أنها تعتبر أفقر أجزاء العالم، إذ يعيش أكثر من نصف سكانها تحت مستوى خط الفقر والمتمثل في أقل من واحد دولار للفرد يومياً. كما تعتبر من أكثر القارات مديونية وتلقياً للعون الأجنبي. وكذلك تعد أكبر أقاليم العالم وأكثرها تهميشاً.

ومن المعلوم أن العالم اليوم يشهد تطوراً اقتصادياً في جميع مستوياته في إطار ما يُعرف بالعولمة والتي قد تؤدي لتدهور اقتصادياتها ما لم ينظر في الوسائل التي من شأنها أن تخرجها من دائرة الاختلالات والفقر. فأفريقيا توفر للعالم اليوم موارد حرجة وملحة "critical

- ضمان تدفقات رأسمالية طويلة الأجل لسد فجوة الموارد في أفريقيا (Official Development Assistance (ODA) الذي تحتاج إليه القارة مع الشطب الفوري أو تخفيض ديون أفريقيا، وزيادة الدخول إلى أسواق الدول الصناعية.

- الحاجة الملحة إلى توضيح حجم العون التنموي الرسمي.

وفي إطار تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هناك مجموعة من الأولويات تم تعريفها، وتشمل هذه الأولويات التالي: السلام والأمن، تنمية الموارد البشرية، تسهيل الدخول إلى الأسواق مع تنوع الإنتاج والصادرات، تنمية البنيات التحتية الأساسية، التوظيف الأمثل للموارد، التعاون والتكامل الإقليمي، إنشاء آليات للتمويل، تنوع البنية الاقتصادية والحفاظ على النظام الاقتصادي.

ومن هذه المنطلق يأتي عمل الشراكة الجديدة "NEPAD" على ثلاثة مستويات هي :

1/ المستوى العالمي وفيه يتم تحديد علاقة أفريقيا مع المانحين، شركاء التنمية، ومؤسسات التمويل الدولية.

2/ المستوى الإقليمي ويتمثل في التعاون المشترك والتكامل الإقليمي بين دول القارة.

3/ المستوى القومي ويتمثل في تفعيل الشراكة وسط القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني.

بناءً على ما سبق يتوقع أن تستفيد دول القارة من هذه الشراكة الجديدة فما هي التعاقدات المطلوبة من دول القارة نفسها في إطار هذه الشراكة الجديدة ؟

أثبتت كل المبادرات السابقة التي تمت في فترة ما بعد الاستقلال فشلها فما هو الجديد في هذه الشراكة وما هي التعهدات التي تبناها القادة الأفارقة في هذه الشراكة لضمان نجاحها ؟ فيما يلي الإجابات على هذه التساؤلات.

* على صعيد القادة الأفارقة يعتبر هؤلاء القادة أكثر استنارة وذوى أفق واسع وأكثر التزاماً بالديمقراطية والحاكمة الجديدة وأكثر حرصاً على التكامل الأفريقي ليطماشى مع التكامل الاقتصادي العالمي، كما أبدى هؤلاء القادة القبول والرغبة السياسية الأكيدة " political commitment and political will" لتمويل هذه الشراكة الجديدة.

* أما على الصعيد العملي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "NEPAD" فيلاحظ وضوح الرؤية (Clear Vision) لتحقيق وتنفيذ هذه الشراكة والتي تقوم على مبدأ أو قانون الفائز- الفائز (win- win formula) وهذا ما يؤكد ضمان نجاح الشراكة.

كما توفر الأسواق والعمالة والمهارات وفرص الاستثمار وبالرغم من ذلك مازالت أفريقيا بأقطارها ودولها البالغة 53 دولة مهددة بعدم الاستقرار. ومن منظور هذا النفق المظلم فكر القادة الأفارقة في الخروج بهذه القارة من وهدهتها وإعادة الثقة لمواطنيها في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

بناءً على ما سبق قامت فلسفة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "NEPAD" وذلك الوضع جعلها عبارة عن رسالة آمال "A message of hope" وتمثل المواضيع الاستراتيجية والتحديات التنموية الأساسية التي ناقشها القادة الأفارقة في إطار عمل هذه الشراكة الجديدة في الآتي :

أ) تحقيق السلام والأمن والاستقرار للقارة
ب) تقوية وتعزيد الحاكمة الجيدة "good gove-nance".

ج) تسريع معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

د) تقليل حدة الفقر والتوزيع غير العادل للدخل والثروة.

هـ) توحيد المكاسب النابعة من الديمقراطية وبناء أنظمة ومؤسسات قائمة على الديمقراطية.

و) إعادة تعريف وتأطير العلاقة مع الشركاء الآخرين.

ز) إعادة تشكيل النسق المالي العالمي.

ح) تقرب الشمال والجنوب وإبعاده عن التقسيم الفردي. وهذه المواضيع الإستراتيجية لا يمكن تنفيذها بفاعلية بواسطة قطر أفريقي واحد، وإنما تحتاج إلى توحيد وجانس الجهود، وهذا يشكل أساس الشراكة.

ويمكن إيجاز العناصر الأساسية لاستراتيجية التنمية في إطار عمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في الآتي :

- التأكيد على ملكية هذه الشراكة بواسطة الأفارقة أنفسهم، وهذا يؤكد الاستقلالية والاعتماد على الكادر الأفريقي في إحداث التغيير والإصلاح في أفريقيا.

- التأكيد على أن الشراكة تعكس في كل نواحيها تحول في شراكة أفريقيا مع بقية اجزاء العالم وتستند هذه الشراكة على المصالح المشتركة والمحاسبية، والالتزام أو التعاقد المشترك والمسئوليات المتبادلة والالتزامات المعرفة تعريفاً دقيقاً. Well- defined obligations ,

- التعرف على أشكال التنوع في أفريقيا وتوضيح الحاجة إلى تبنى نماذج متابعة متعددة في إطار تطبيق هذه الشراكة.

كذلك فإن الشراكة الجديدة تقضي بالإبقاء على شركاء التنمية الآخرين في إطار علاقة قائمة على المنافع المشتركة (Mutual Benefits) كما أكد القادة الأفارقة أصحاب المبادرة في الشراكة الجديدة على ضرورة الالتزام بالحاكمية الجيدة والديمقراطية ونادوا بالتعرف على أهداف كل من الستة جماعات الإقليمية الموجودة بأفريقيا [السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMSA]. جمع تنمية دول جنوب أفريقيا (SADC). التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECWAS). التجمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا (CEEAC). اتحاد المغرب العربي (AMU) جمع شرق أفريقيا EAC وذلك لتسريع بمعدلات التكامل الإقليمي، وهذا أيضاً يمثل ضماناً لنجاح الشراكة. وتأكيداً على أن تطبيق الشراكة الجديدة سوف لن يكون مسئولية القارة الأفريقية بمفردها فقد طرح القادة الأفارقة أصحاب المبادرة الأهداف الملحة للشراكة على المجتمع الدولي واقترحوا وضع آلية سريعة بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين للعمل في المجالات الآتية:

- محاربة الإيدز والأمراض المستوطنة في أفريقيا.

- نشر تقنية المعلومات والاتصالات (ITC).

- الدخول إلى الأسواق.

- فض النزاعات وتحقيق الأمن والسلام.

وفي سبيل تحقيق ذلك طُلب من كل الدول الأفريقية الأعضاء في إطار هذه المبادرة إنشاء أمانات وطنية بها، لتشكيل وحدات تنسيق لعمل وجهود الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. كما تم تشكيل مجموعة من اللجان بالدول فيما يُعرف بلجنة (الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء (The African Peer Review Mechanism (APRM)) وفيما يلي شرحاً تفصيلياً لماهية هذه اللجنة وطبيعة ونشاطات ومجالات عملها وآليات التنسيق التي تستخدمها.

* الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء - The African peer R-view Mechanism (APRM)

وتعتبر هذه اللجنة أحد عناصر اتفاقية النيباد المهمة، والمشاركة النشطة في هذا البرنامج تعتبر مهمة للحصول على للحصول على دعم المانحين في إطار عمل الشراكة.

* المبادئ الأساسية لعمل الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء:

1. يستلزم عمل الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء إجراء مراجعة دورية لسياسات وممارسات الدول المشاركة من أجل الوقوف على مدى التقدم الذي تم إحرازه في أهداف

الاتفاقية.

2. تعتبر الملكية الوطنية والقيادة بالنسبة للدول المشاركة عنصراً جوهرياً مؤيداً لفعالية العملية، وذلك من خلال تضمين السياسات الوطنية أو القومية في العملية (مثل استراتيجية تخفيف حدة الفقر. خطة الدول لقضايا حقوق الإنسان. وخطة الدول لتنفيذ أهداف الألفية الجديدة للتنمية... الخ) أما بالنسبة للسودان تعتبر اتفاقية السلام الشامل والإصلاح المؤسس والدستوري، والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان. واتفاقية قسمة السلطة والثروة محاور أساسية للنموذج الأفريقي في الحكم المؤسساتي.

3. تلتزم الدول المشاركة في الآلية بتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة بمعزل عن التلاعب السياسي.

سير عمل الآلية مراحلها المختلفة:

اشتملت الآلية على مرحلة تمهيدية وخمس مراحل ثانوية لتقييم أداء الدول المشاركة.

المرحلة التمهيدية :

تستلزم المرحلة التمهيدية تكوين ما يعرف ب (بعثة الدعم بالنسبة للقطر) (Country Support Mission) والهدف من هذه البعثة توصيل الفهم العام للمبادئ والقوانين الخاصة المتعلقة بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء (APRM) للدول المشاركة وتقديم الدعم لها من الجوانب المتعلقة بالعمليات القومية وتنسيق العمليات القارية. وتهدف هذه المرحلة أيضاً إلى التركيز على التنمية من خلال تطوير برنامج عملي وواقعي مبني على التقييم الذاتي واستخدام طريقة الاستبيان. إضافة للمساعدة في ترقية أداء الدول المناظرة من خلال التبادل والتراسل بين الدول المشاركة.

وتأتي بعد ذلك خمس مراحل لتقييم أداء الدولة على النحو التالي:

أولاً مرحلة إعداد الاستبيان:-

تقوم سكرتارية الآلية الأفريقية APRM بإعداد استبيان وإرسال الدول المشاركة ويتضمن الاستبيان أربع مجالات هي:

- الديمقراطية والحاكمية السياسية.

- الإدارة والحاكمية الاقتصادية.

- المساءلة المشتركة والحكم المؤسساتي.

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتكتمل هذه المرحلة بأربع خطوات:

1. التقييم الذاتي:

على الأقطار المشاركة تبني وتطوير برنامج للتقييم الذاتي يقوم على طريقة الاستبيان.

2. البرنامج التحضيري للعمل:

على الأقطار المشاركة تبني وتطوير برنامج تمهيدي للعمل من أجل تحقيق أهداف البرنامج.

3. الوثائق المرجعية:

تقوم سكرتارية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء (APRM) بإعداد وثائق مرجعية للأقطار المشاركة يكون مصدرها برامج التقييم الذاتي لكل قطر والبرنامج التمهيدي للعمل.

4. الورقة المحورية:

تقوم سكرتارية الآلية (APRM) بإعداد هذه الورقة بهدف مراجعة الأقطار والوقوف على أوضاعها واتخاذ التدابير اللازمة تجاهها.

المرحلة الثانية:

تسمى هذه المرحلة بمرحلة زيارة القطر حيث يتم فيها وبإشراف فريق تعيينه الآلية (APRM) بمراجعة ما تم اتخاذه من عمل في المراحل السابقة بما فيها البرنامج التمهيدي والوقوف على مدى التقدم الذي تم إحرازه.

المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة يتم عرض مسودة تقرير فريق عمل APRM وتهدف للتركيز على تطوير البرنامج النهائي للعمل... ومن ثم يتم التعرف على المواضيع التي لم تناقش.

المرحلة الرابعة:

وهي مرحلة الدعم لمواجهة المعوقات. حيث يتم فيها رفع تقرير فرق العمل المشرف على العمل والبرنامج النهائي إلى منتدى الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء APRM لرؤساء دول وحكومات الدول المشاركة للتداول. ومن ثم تحديد الأقطار التي تحتاج للدعم أو بها إخفاقات. ويقوم المنتدى بمساعدة ودعم هذه الأقطار وحث الدول المشاركة والوكالات والدول المانحة لمساعدة هذه الدول.

المرحلة الخامسة:

وهي المرحلة الأخيرة في عمل الآلية الأفريقية لمراجعة النظر APRM وفيها تتم الإجازة النهائية للتقرير ونشره على المنظمات الإقليمية والدولية بعد 6 أشهر من النظر فيه بواسطة منتدى APRM.

مسئولية القطر المشارك تجاه APRM :

1/ يتحمل القطر المشارك النفقات والتكاليف الخاصة بعمليات المراجعة بما في ذلك بعثة الدعم وبعثة مراجعة

القطر وزيارة سكرتارية APRM.. الخ.

2/ إقامة إطار مشاركة وطنية عريض يشمل كل الوحدات ذات الصلة بما فيها نقطة الارتكاز المحورية للجنة مراجعة النظراء APR ومجلسها الحاكم وذلك من أجل رسم خارطة طريق توضح مراحل تطور عمل اللجنة. وهيكل وحدة التنسيق الوطنية وآلية التغذية الراجعة. " Feed back"

3/ إعداد وتطوير البرنامج القومي للعمل.

4/ التأكد من مشاركة المؤسسات الرقابية القومية في تلك العملية مثل المراجع العام.

5/ التأكد من مشاركة المؤسسات الإقليمية والمحلية الحكومية.

العمل التحضيري لبدء نشاط الآلية " إعلان انطلاق الآلية "

يبدأ العمل التحضيري بإنشاء نقطة ارتكاز فوقية للجنة النظراء على المستوى الوزاري أو أي جهة اعتبارية ذات صفة موازية تقوم برفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الإعداد وتشكيل مجلس تمهيدي وطني حاكم للآلية " Tent- tive National Governing council of APRM يعمل هذا المجلس على ضمان مشاركة قومية واسعة في كل مراحل عمل الآلية بصورة مستقلة وبمعزل عن التلاعب السياسي. ويقوم هذا المجلس بتعيين وتشكيل أربع فرق مراجعة قومية متخصصة للقيام بعملية التقييم الذاتي للقطر بناءً على منهجية عمل الآلية وتوجيه المجلس بصياغة برنامج العمل القومي.

وتلي ذلك مرحلة الإعداد لزيارة بعثة المساندة والدعم للقطر

مرحلة المتطلبات الوسيطة لبدء عمل لجنة النظراء:

وتتطلب هذه المرحلة إيجاد هيكل تنظيمي بحيث يتم اختيار عناصره من الكوادر المؤهلة التي تدعم بدء أعمال الآلية وتعمل على تخصيص الموارد للجنة "اتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة ورفعها لمجلس الوزراء".

خلاصة القول أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا N- PAD تعتبر وعاءاً جامعاً لكل أشكال التعاون والتكامل الإقليمي في أفريقيا وخاصة بعد الإعلان عن مولد الاتحاد الأفريقي في يوليو 2002. عليه يبقى من الأهمية متابعة أنشطة وفعاليات هذا الكيان والتعريف بما يمكن أن تقدمه هذه المبادرة للشعوب الأفريقية.

الفجوة التقنية وأثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية

إنتاجية جديدة. أشار الكاتب في بداية بحثه إلى أنّ اتساع دائرة استخدامات التكنولوجيا كأهم عنصر من عناصر الإنتاج. واحتكار الدول الصناعية لها بموجب حقوق الملكية، في ظل وضع القيود لانتقال هذه التكنولوجيا للدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة. وعدم وجود قانون اقتصادي دولي ينظم عملية تبادل وانتقال وتوطين التكنولوجيا. يعتبر من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى ازدياد الفجوة التقنية بين الدول الصناعية والدول النامية. وبالتالي تعطل مسيرة تطورها ونموها.

وفي شرحه لعوامل اتساع الفجوة، ذكر الكاتب بأن هناك ما يقارب الخمسين دولة من العالم العربي والإسلامي يفصل بينها وبين الدول المتقدمة فجوة تقنية وعلمية شاسعة لا تحتاج لبرهان يدل عليها. وإنّ الدول المتقدمة ترى في ذات التقدم التقني والعلمي الذي وصلت إليه ذروة التهديد

إن التطور التقني يعتبر من أهم عوامل النمو على كافة الأصعدة، الاقتصادية منها والاجتماعية والعسكرية وغيرها. وذلك نظراً لعدة اعتبارات: أولها: إن إنتاجية العامل لم تعد مرتبطة بعدد ساعات العمل التي يستطيع تقديمها. بل أصبحت مرتبطة وبشكل رئيسي بمجموعة المعارف التي يمتلكها والوسائل التقنية المتاحة له من آلات ومعدات وغيرها. مما زاد الصلة بين التكنولوجيا والعمل كعنصر من عناصر الإنتاج. ثانياً: التأثير الإيجابي للبحث العلمي على الموارد الطبيعية. ثالثاً: الارتباط الوثيق بين التكنولوجيا وعنصر رأس المال، فلم يعد تراكم رؤوس الأموال هو المحدد الأساسي للقدررة التنافسية، حيث نرى أن أكبر الشركات الصناعية مهددة دائماً في السبق التكنولوجي لها وإخراجها من سوق المنافسة العالمية من قبل شركات جديدة تمتلك أفكار

* المؤلف أ. د. عطية بن عبد الحليم صقر أستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة - جامعة أم القرى 1429 / 5 / 9 هـ الموافق 14 / 5 / 2008 م

والخطورة فيما إذا وصلت إليه غيرها من بلدان العالم الثالث، سواء أكان هذا التقدم التقني في المجال الصناعي أم الذريّ أم العسكري أم غيره. لذا فإن الدول المتقدمة تفرض قوانين احتكارية صارمة على أي منتج علمي وتقني تقوم بإنتاجه، وتعرقل أي عملية لتوطينه خارج حدودها أو إنتاج مثل له من قبل غيرها.

وفي الحديث عن أسباب تزايد الفجوة التقنية أشار الكاتب إلى انه يمكن التمييز بين نوعين من العوامل (داخلية) و (خارجية) و تتفرع كل منها إلى فرعين (مادية) و (غير مادية). تمثلت العوامل الداخلية غير المادية في قصور الفهم من الأفراد والحكومات على حد سواء لأهمية العلم وأبعاده، رغم أنّ معظم الدول المتخلفة هي من الدول التي تدين بدين الإسلام، الدين الذي قدّس العلم ومجّده وحث على طلبه بكل الوسائل والسبل، فيما تمثلت العوامل الداخلية المادية في غياب الإدارة السياسية الواعية لإحداث التنمية بطرقها الصحيحة، فضلاً عن تزايد الفقر والامية وذلك بسبب سوء التوزيع والتوظيف للموارد الطبيعية التي تذخر بها وغياب السياسات الاقتصادية المستقرة والأهداف الإستراتيجية التنموية بعيدة المدى و ضالة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير التقني، بل وانعدامه أحياناً. هذا بالإضافة لضعف الربط بين المؤسسات العلمية من جامعات ومعاهد ومراكز بحث علمي وبين المؤسسات الإنتاجية، واعتماد الدراسات في دور العلم على النواحي النظرية، وانعدام التنسيق والتعاون الجاد والمثمر فيما بين الدول المتخلفة مما أدى إلى تفتيت النتائج والأهداف وتكرار التجارب وعدم الاستفادة من المنجز منها.

وقد تمثلت العوامل الخارجية غير المادية: في حالة العجز النفسي الذي يدفع الكثير من صانعي القرار ومتخذيه في الدول النامية إلى اليأس من أي نهضة تقنية نتيجة لمقارنة وضع بلادهم بوضع البلدان المتقدمة من الناحية التقنية، كذلك ارتباط مصالح الدول الكبرى المتقدمة بترسيخ حالة التجزئة القائمة في دول العالم الإسلامي والعربي، وإذكائها لروح التناحر والفتن فيما بينها، لتواصل سيطرتها عليها بتفتيتها ودعم حالة عدم الاستقرار فيها.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية المادية لاتساع الفجوة التقنية، فيرى الكاتب أن منظمة التجارة العالمية المنشأة بموجب اتفاقية مراكش في 15 إبريل 1994 تعتبر أبرز عامل مادي خارجي يكرس الفجوة التقنية بين الدول الإسلامية والدول المتقدمة، من حيث كونها آلية لضمان تنفيذ الدول الأعضاء لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف المشهورة باسم جات 1994 (GAAT) ⁽¹⁾ ومن بينها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الواردة بلاحق اتفاقات التجارة المشار إليها.

ومن هنا نجد أنّ قانون حماية الملكية عندما يفرض على اختراع ما ليس سوى طريقة شرعية (بالاعتراف الدولية) لاحتكاره وأنّ المنظمة من خلال سهرها على تطبيق هذه الاتفاقية تكرس الفجوة التقنية بين الدول النامية الإسلامية والدول المتقدمة.

في التحليل الاقتصادي لآثر اتساع الفجوة اشار الكاتب إلى وجود خمس عوامل ذات بعد اقتصادي هام تؤثر في اتساع الفجوة التقنية بين الدول المتقدمة والدول الإسلامية، على النحو الآتي:

1- General Agreement for Trade and Tariff.

أولاً: عدم القدرة على المنافسة وانخفاض الصادرات السلعية:

ما لا شك فيه، أنه لا وجود للمنافسة الحقيقية إلا من خلال الإبداع والجودة. الأمران اللذان تدعمهما التكنولوجيا المولدة للفكر الإبداعي والقدرة على التجويد.

هذا المنطق هو ما دفع الشركات الصناعية الكبرى للاهتمام بالبحث والتطوير العلمي، فهي تعرف تماماً أن أي فكرة جديدة لأي منافس جديد قد تشكل تهديد حقيقي لاستمراريتها. فتعكف على مواصلة البحث العلمي، الذي يضمن لها الحصول على وسائل إنتاجية ذات كفاءة تقنية عالية. وبالتالي تبقى السلع ذات الكفاءة التقنية الأقل في الإنتاج حبيسة حدود أوطانها، بل ربما لا تستطيع أن تدفع عن نفسها شبح المنافسة حتى في أسواقها المحلية.

ثانياً: استمرارية حالة التخلف وبعثرة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

عندما نقوم بدراسة تحليلية لواقع الأمة العربية الراهن، وما تعانيه من تخلف وفقير، ونتساءل عن السبب، فإننا لا نجد الإجابة إلا في التخلف التكنولوجي الذي تعاني منه. وإن استمرار حالة الركود والتخلف العلمي والتقني مع النمو المتسارع جداً للمعلومات وللتكنولوجيا سيؤدي إلى زيادة الفقر والتخلف بمعدلات متزايدة.

فالأمة العربية تتمتع بمساحات زراعية واسعة، ورؤوس أموال كبيرة، وموارد بشرية كثيفة، إذاً فالسبب يكمن في عدم وجود الفكر المبدع القيادي القادر على الموائمة بين هذه الموارد. وحتى في حال وجود هذا الفكر المبدع القادر على قيادة عملية التنمية، وقدرته على القيام بالبحث العلمي،

فإنه غالباً يغادر بلاده تلقاء الدول المتقدمة، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي تحيط به.

كما أن التخبط في السياسات الاقتصادية، وغياب استراتيجيات وخطط بعيدة المدى، وارتباط الكثير من القوانين والأنظمة بمصديريها، وتغيرها مع تغيرهم، كل ذلك يدفع بالباحثين والمفكرين إلى الهجرة خارج بلادهم. وبالتالي تراجع القدرة على استثمار الموارد المتاحة من أراضي ورؤوس أموال وموارد بشرية. ومن ثم بعثرة وتشتيت أي عملية تنموية. وقد اقترح الكاتب عدد من الحلول لعلاج مشكلة الفجوة التقنية:

- التحليل الدقيق لواقع التكنولوجيا الموجودة في كل دولة من الدول الإسلامية، بما ينطوي عليه هذا التحليل من وصف لما هو كائن، ومقارنته مع الإمكانيات المتاحة من الموارد المختلفة.

- تخصيص حد أدنى كافي في كل الدول الإسلامية للإنفاق على متطلبات البحث العلمي والتقني ونقل التكنولوجيا، وربط مراكز الأبحاث والدراسات بالقطاعات الإنتاجية، وأيضاً تخصيص حد أدنى للإنفاق على التعليم بما يضمن تطويره بشكل دوري مستمر.

- بناء إستراتيجية تقنية إسلامية تقوم على أربعة عناصر هي: المحاكاة والتقليد، وتراخيص التصنيع، التطويع والإضافة ومحاولة تغيير عناصر العملية الإنتاجية والتطوير الانتقائي للتكنولوجيا الوطنية.

- تعزيز آليات التعاون بين مراكز الأبحاث والمنشآت الصناعية في الدول الإسلامية، بما يؤمن لها التكامل في النواحي الاقتصادية والتقنية المختلفة، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وإلى التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية.

أزمة ديون اليونان

وتشير الإحصائيات أن ديون اليونان للمؤسسات المالية العالمية تجاوزت الـ 300 مليار يورو (413 مليار دولار). وهذه الديون هي أعلى بكثير من قيمة الإنتاج القومي لليونان، حيث تعادل 120 % من دخلها القومي. وهي ملزمة أيضا بدفع ما يفوق 50 مليار يورو من هذه الديون في عام 2010. منها 8 مليارات يورو ديون مستحقة للشهور الـ 4 من هذه السنة. مما يعقد من وضع اليونان الاقتصادي ويصعب من قدرتها على الحصول على قروض جديدة لتسديد ديونها السابقة. هذا بالإضافة إلى أن اليونان تعاني عجزا ميزانيتها وصل إلى 13 % من الناتج المحلي وهذه النسبة أعلى من النسبة التي حددها الاتحاد الأوروبي (3 %) وهذا يعني أن على اليونان أن تتخذ عدد من الإجراءات الاقتصادية للتقليل من عجزها حتى سنة 2012. ويزيد على ذلك أن اليونان أخفت التقارير المالية التي تكشف عن حجم ديونها الحقيقية. وبالتالي فاليونان مطالبة أيضا باستعادة مصداقيتها عند الدول والمؤسسات المالية العالمية حتى يتسنى لها الحصول على الدعم المالي من هذه الدول والمؤسسات.

انخفضت قيمة الأسهم في أنحاء العالم مع انتقال المخاوف بشأن أزمة ديون اليونان إلى صعيد عالمي حيث نظر المستثمرون لها باعتبارها مؤشراً لحدوث اختلالات في اقتصاديات الدول الأوروبية الأخرى وبذلت الحكومات جهداً مقدراً لمعالجة الاختلالات في الأسواق. واحتلت اليونان بذلك المكانة التي كانت تحتلها دبي بسبب أزمة ديون شركة «دبي العالمية». وتشير التوقعات إلى أن بعض الدول الأوروبية من الممكن أن تأخذ الأمور فيها المنحى الذي أخذته اليونان (اسبانيا، البرتغال، إيطاليا، أيرلندا). وقد بدأت هذه التوقعات تصدق بتخفيض التصنيف الائتماني لإسبانيا والبرتغال. تعتبر أزمة اليونان المالية من أكبر التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد وأيضاً أكبر تحدٍ للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه. بعد الأزمة العالمية. إلا أن أزمة اليونان تعتبر الأخطر في تأثيرها وتداعياتها. لأنها تؤثر على الاتحاد الأوروبي اقتصادياً وسياسياً

التأثير الاقتصادي لسحابة الرماد البركاني من بركان آيسلندا

اقتصادات أوروبا ومرحلة التعافي الهش من الركود الاقتصادي التي تمر بها. ويخشى في حال استمرار وتضاعف ذلك التأثير ليمتد إلى نقل الموارد الأساسية لتشغيل قطاعات اقتصادية. وبالتالي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على توقعات النمو الاقتصادي. لا يتعلق الأمر بالدول الأوروبية التي اغلق مجالها الجوي تماماً. وإنما يطال أيضاً كل مناطق العالم التي ترتبط بتلك الدول جواً أو التي يمر طيرانها في المجال الجوي شمال وغرب أوروبا.

قال مفوض شؤون النقل بالاتحاد الأوروبي: من المرجح أن يكون التأثير الاقتصادي لسحابة الغبار البركاني أكبر من الضرر الاقتصادي الذي ألحقته هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة بشركات الطيران. وتشير التقديرات حتى الآن إلى أن قطاع السفر الجوي قد خسّر يومياً 250 مليون دولار بسبب توقف الطيران من أغلب دول أوروبا. أما الخطر الذي يتحسب له كثيرون فهو التأثير على

برئاسة د. صابر محمد حسن:

للمرة الأولى مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعقد اجتماعاته بالخرطوم

وناقشت الاجتماعات جملة من القضايا من بينها التقارير السنوية لأداء الهيئات المالية العربية وخططها للعام المالي الحالي ومراجعة واعتماد تقارير مدققي الحسابات المالية المنتهية في الحادي والثلاثين من ديسمبر 2009م. والمصادقة على الموازنات العمومية وحساب الإيرادات والمصروفات لهذه المؤسسات. إضافة إلى تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2010 ومناقشة أعمال ونشاطات هذه الهيئات وبرامجها وخططها المستقبلية.. كما وافق المجلس خلال تلك الاجتماعات على استضافة السودان لاجتماع المجلس رقم (16) واجتماع الجمعية العامة الثامن بالخرطوم.

استضاف بنك السودان المركزي يومي الخامس والسادس من أبريل 2010م بفندق السلام روتانا الاجتماع السنوي الثامن للجمعية العمومية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية والاجتماع السادس عشر للمجلس. ترأس هذه الاجتماعات د. صابر محمد حسن محافظ بنك السودان المركزي ورئيس مجلس الخدمات المالية وبحضور وزراء المال والاقتصاد ومحافظو المصارف المركزية في الدول العربية. ورؤساء ومديري المؤسسات المالية العربية. إضافة إلى ممثلين عن صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الإسلامي للتنمية بالإضافة إلى مجموعة الصناديق والبنوك العربية.

المنتدى الاقتصادي الإسلامي

انعقد في 18/5/2010م باليزيا المنتدى الاقتصادي الإسلامي السادس بمشاركة العديد من الرؤساء ومثلي حكومات الدول الإسلامية. وحضور أكثر من 1500 مشارك من صناع القرار والخبراء البارزين لمناقشة القضايا الاقتصادية والمجالات المتعلقة بها. بهدف تحسين الأداء الاقتصادي في الدول الإسلامية من خلال تكثيف التبادل التجاري و عقد الصفقات الاستثمارية. هذا و قد دعا رئيس الوزراء الماليزي خلال المنتدى الدول الإسلامية المشاركة للقيام بإيجاد نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى الاستجابة لمتطلبات ذات خصوصية بالعالم الإسلامي على أن يتم تطوير النموذج المعني من خلال وضع خطة عمل شاملة وفاعلة . و قد اهتم المنتدى في دورته هذا العام بفرص الاستثمار الموجودة ببعض دول منظمة المؤتمر الإسلامي حول فرص الاستثمار فيها. وهذه الدول هي: ماليزيا وبنجلاديش وكازاخستان وعمان والسنغال. وذلك في إطار البرنامج المسمى بـ «دول تحت المهر»

محافظ بنك السودان المركزي عضواً في المجلس الاستشاري للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

قرر مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بناءً على اجتماعه الذي عقد في الخرطوم بتاريخ 27/4/2010م. تعيين سعادة الدكتور صابر محمد حسن عضواً في المجلس الاستشاري للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب. وذلك باعتباره أحد الرموز البارزة في الصناعة المصرفية العربية والعالمية. وقد جاء في حيثيات القرار أن وجود سعادة محافظ بنك السودان المركزي في المجلس سيؤمن دفعة قوية لانطلاق أعمال الاتحاد على نحو سليم بما يحقق أهدافه المنشودة. كما اشار القرار إلى مكانته القيادية المتميزة في الوسط المصرفي المالي العربي والدولي.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

سنة الأساس (1990 = 100)

الدخول الدنيا	الدخول المتوسطة	الدخول العليا	الفترة
			2005
35,041.4	34,909.4	34,078.3	ديسمبر
(9.9)	(8.5)	(7.0)	
			2006
39,968.1	40,392.1	39,629.8	ديسمبر
15.1	15.7	16.3	
			2007
43,258.6	43,948.4	42,854.7	ديسمبر
(8.2)	(8.8)	(8.1)	

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2010م

سنة الأساس (2007 = 100)

المناطق الحضرية	المناطق الريفية	كل السودان	الفترة
			2008
106.8	106.6	106.6	مارس
(8.1)	(7.8)	(7.8)	
112.4	119.4	115.8	يونيو
(13.4)	(21.0)	(17.1)	
115.9	126.0	120.9	سبتمبر
(15.2)	(23.3)	(19.2)	
113.8	120.5	116.9	ديسمبر
(11.5)	(18.8)	(14.9)	
			2009
117.9	118.9	118.2	مارس
(10.4)	(11.5)	(10.9)	
124.7	130.0	127.2	يونيو
(11.0)	(8.8)	(9.9)	
132.5	140.9	136.6	سبتمبر
(14.6)	(11.5)	(12.9)	
129.7	135.9	132.7	ديسمبر
(14.0)	(12.8)	(13.4)	
			2010
132.9	137.9	135.2	يناير
13.2	16.0	14.6	
132.0	139.0	135.3	فبراير
11.9	16.6	14.3	
132.5	139.3	135.7	مارس
12.4	17.1	14.8	
133.4	140.7	136.9	أبريل
12.9	17.1	15.1	
134.8	143.2	138.9	مايو
13.5	16.8	15.2	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)



سامية عبدالمنعم القوصي
إدارة الإحصاء

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
مارس	2.0200	2.0300
يونيو	2.0530	2.0630
سبتمبر	2.1262	2.1369
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
مارس	2.2021	2.2128
يونيو	2.3670	2.3785
سبتمبر	2.3519	2.3633
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
يناير	2.2330	2.2439
فبراير	2.2306	2.2414
مارس	2.2282	2.2387
ابريل	2.2257	2.2361
مايو	2.2274	2.2379

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

البيع	الشراء	الفترة
		2005
2.3180	2.2995	ديسمبر
		2006
2.0250	2.0060	ديسمبر
		2007
2.0600	2.0300	ديسمبر
		2008
2.0555	2.0118	مارس
2.0757	2.0300	يونيو
2.1737	2.0700	سبتمبر
2.2450	2.1500	ديسمبر
		2009
2.3412	2.2600	مارس
2.5025	2.3467	يونيو
2.5700	2.3043	سبتمبر
2.4500	2.1917	ديسمبر
		2010
2.3710	2.2319	يناير
2.3700	2.2296	فبراير
2.3652	2.2378	مارس
2.4153	2.2445	أبريل
2.4556	2.2360	مايو

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

البيع	الشراء	الفترة
2005		
2.3140	2.3050	ديسمبر
2006		
2.0200	2.0100	ديسمبر
2007		
2.0400	2.0300	ديسمبر
2008		
2.0470	2.0200	مارس
2.0723	2.0400	يونيو
2.1600	2.1200	سبتمبر
2.2200	2.1600	ديسمبر
2009		
2.3300	2.2500	مارس
2.4840	2.3500	يونيو
2.5000	2.3100	سبتمبر
2.3726	2.2452	ديسمبر
2010		
2.3700	2.2426	يناير
2.3674	2.2405	فبراير
2.3645	2.2378	مارس
2.3716	2.2444	أبريل
2.4046	2.2762	مايو

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

مليون جنية

Ø	2010		2009				2008				2007	2006	2005	
31,121.4	30,155.9	28,314.5	26,337.3	25,004.1	23,716.1	22,933.2	22,492.5	21,039.3	20,286.9	19,714.6	17,871.8	14,031.4	عرض النقود	
8,293.5	8,024.9	8,066.2	7,234.5	6,569.2	6,534.3	6,774.6	6,317.6	5,443.1	5,364.9	5,639.8	5,355.3	3,740.4	العملة لدى الجمهور	
9,001.9	8,583.4	8,040.2	7,514.7	7,612.0	7,144.4	6,862.9	6,300.2	6,418.7	6,089.5	5,734.9	5,168.8	4,447.6	الودائع تحت الطلب	
13,826.0	13,547.6	12,208.1	11,588.1	10,822.9	10,037.4	9,295.7	9,874.7	9,177.5	8,832.4	8,340.0	7,347.7	5,843.4	شبه النقود	
39,227.2	38,712.0	36,666.9	34,824.1	32,996.7	30,985.5	30,649.9	29,984.0	28,402.0	26,180.4	26,197.4	23,144.3	16,979.7	إجمالي أصول (خصوم) البنوك	
19,501.7	19,272.0	18,163.5	16,829.0	16,113.3	15,457.7	14,961.1	14,011.6	13,397.2	13,777.5	12,998.5	11,139.6	7,689.1	إجمالي التمويل المصرفي	
23,885.6	23,279.0	21,340.5	20,126.7	19,349.6	18,026.4	16,760.9	16,178.3	16,050.9	15,279.0	14,533.6	12,784.8	10,621.3	إجمالي الودائع المصرفية	
29.0	28.5	28.4	27.5	26.3	30.1	29.9	28.0	30.5	30.0	29.1	28.9	31.7	الودائع تحت الطلب / عرض النقود %	
26.6	26.6	28.5	28.5	30.4	27.6	29.5	28.1	25.9	26.4	28.6	30.0	26.7	العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	
44.4	44.9	43.1	44.0	43.3	42.3	40.5	43.9	43.6	43.5	42.3	41.1	41.6	شبه النقود / عرض النقود %	
81.6	82.8	85.1	83.6	83.3	85.8	89.3	86.6	83.5	90.2	89.4	87.1	72.4	إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

المجموع	أخرى	التجارة المحلية	الواردات	الصادرات	الصناعة	الزراعة	القطاع السنة
							2005
7,000.2	1,796.1	1,739.2	2,012.5	421.1	637.1	394.1	ديسمبر
							2006
11,139.6	4,498.3	2,023.3	2,328.3	356.2	938.5	995.0	ديسمبر
							2007
11,479.4	4,886.5	2,084.4	2,134.9	329.5	1,033.8	1,010.4	مارس
11,991.3	4,786.6	1,985.8	2,902.5	288.6	1,086.6	941.1	يونيو
12,013.7	4,743.3	2,005.8	2,842.5	222.4	1,222.9	976.8	سبتمبر
12,998.5	5,216.2	2,311.8	2,743.7	282.4	1,392.5	1,052.0	ديسمبر
							2008
13,777.5	5,221.4	2,505.4	3,097.9	384.3	1,378.9	1,189.5	مارس
13,397.2	5,580.5	2,319.8	2,581.7	352.4	1,445.7	1,117.1	يونيو
14,011.6	5,762.6	2,267.0	2,575.2	305.4	1,673.4	1,428.0	سبتمبر
14,961.1	6,294.0	2,429.9	2,908.4	278.0	1,683.2	1,367.5	ديسمبر
							2009
15,457.7	6,060.9	2,722.4	2,973.7	312.2	1,710.2	1,678.3	مارس
16,113.3	6,885.2	2,836.9	2,812.6	314.6	1,762.8	1,501.3	يونيو
16,829.0	7,265.4	2,803.9	3,240.1	357.1	1,718.3	1,444.2	سبتمبر
18,163.5	8,051.5	2,885.6	3,120.2	438.4	1,710.8	1,956.9	ديسمبر
							2010
18,917.3	8,351.6	2,989.8	3,130.7	530.3	1,843.0	2,071.9	يناير
18,894.6	9,216.9	2,671.0	2,847.5	411.5	1,891.0	1,856.7	فبراير
16,055.6	8,190.3	2,636.8	1,617.1	339.3	1,408.6	1,863.5	مارس
19,501.7	9,272.9	3,069.2	3,017.9	403.7	1,913.3	1,824.7	أبريل

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية

مليون جنيه

2010	2009				2008				2007	2006	العام
يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	الصيغة
3,167.0	2,406.0	2,051.7	1,865.7	1,856.8	1,778.8	1,797.9	2,003.2	1,319.8	1,456.9	5,559.1	المرابحة
53.2	53.2	63.6	53.8	42.1	41.1	46.7	52.6	49.0	65.0	53.4	%
733.3	486.1	327.5	288.1	501.8	693.2	281.9	462.2	332.0	314.4	2,122.3	المشاركة
12.3	10.8	10.2	8.3	11.4	16.0	7.3	12.1	12.3	14.0	20.4	%
420.5	286.6	203.4	154.6	309.7	332.5	248.5	167.1	128.3	102.9	546.6	المضاربة
7.1	6.3	6.3	4.5	7.0	7.7	6.5	4.4	4.8	4.6	5.2	%
79.3	54.4	36.9	84.2	174.0	92.1	139.1	37.1	22.4	5.2	133.0	السلم
1.3	1.2	1.1	2.4	3.9	2.1	3.6	1.0	0.8	0.2	1.3	%
1,555.2	1,288.2	604.6	1,077.2	1,568.0	1,436.2	1,380.9	1,140.0	888.2	360.4	2,054.3	أخرى
26.1	28.5	18.8	31.0	35.6	33.1	35.9	29.9	33.0	16.1	19.7	%
5,955.4	4,521.3	3,224.1	3,469.9	4,410.3	4,332.8	3,848.2	3,809.5	2,690.8	2,239.9	10,415.3	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصري حسب القطاعات الاقتصادية

مليون جنيه

2010	2009				2008				2007	2006	العام
يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	القطاع
381.7	548.3	217.5	426.3	496.1	409.0	594.2	268.3	214.2	140.0	786.1	الزراعة
6.4	12.1	6.7	12.3	11.2	9.4	15.4	7.0	8.0	6.3	7.5	%
843.0	565.8	416.1	323.1	234.0	524.5	502.3	584.4	292.8	201.0	848.5	الصناعة
14.2	12.5	12.9	9.3	5.3	12.1	13.1	15.3	10.9	9.0	8.1	%
83.4	114.4	105.7	43.2	106.6	192.4	75.2	136.6	76.9	69.0	351.3	المصادر
1.4	2.5	3.3	1.2	2.4	4.4	2.0	3.6	2.9	3.1	3.4	%
815.6	551.4	355.0	445.3	969.2	766.3	477.5	640.2	486.5	456.4	1,821.1	التجارة المحلية
13.7	12.2	11.0	12.8	22.0	17.7	12.4	16.8	18.1	20.4	17.5	%
3,831.8	2,741.4	2,129.8	2,232.0	2,604.5	2,440.6	2,199.0	2,179.9	1,620.3	1,373.4	6,608.3	أخرى
64.3	60.6	66.1	64.3	59.1	56.3	57.1	57.2	60.2	61.3	63.4	%
5,955.36	4,521.3	3,224.1	3,469.9	4,410.3	4,332.8	3,848.2	3,809.5	2,690.8	2,239.9	10,415.3	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

- Johansen, S. (1988), "Statistical Analysis of Cointegrating Vectors", *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol. 12, p. 231 – 54.
- Johansen, S. and Juselius, K. (1990), "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money", *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol. 52, p. 169 – 210.
- Kalyoncu, H. (2006), "An Aggregate Import Demand Function for Turkey: A Cointegration Analysis", *Munich Personal RePec Archive, MPRA Paper No. 4260*.
- Khan, M.S. and Ross, K.Z. (1977), "The Functional Form of the Aggregate Demand Import Equation", *Journal of International Economics*, Vol. 7, p. 149 – 160.
- Kotan, ZelaI and Mesut Saygili (1999), "Estimating An Import Function for Turkey", Discussion Paper No. 9909, The Central bank of the Republic of Turkey research Department.
- McKinnon, J. G. (1991), "Critical Values for Cointegration Tests", In *Long – Run Economic Relationships: Readings in Cointegration* ed. Engle R.F. and Granger C.W. J., Oxford University Press, Oxford.
- Mohammad, H.A. and Tang, T.C. (2000), "Aggregate Imports and Expenditure Components in Malaysia: A Cointegration and Error Correction Analysis", *ASEAN Economic Bulletin*, Vol. 17, p. 257 – 269.
- Narayan, P.K. and Narayan, S. (2005a), "An Empirical Analysis of Fiji's Import Demand Function", *Journal of Economic Studies*, Vol. 32 No. 2, p. 158 – 168. Emerald Group Publishing Limited.
- Narayan, P.K. and Narayan, S. (2005b), "Estimating Income and Price Elasticities of Imports for Fiji in a Cointegration Framework", *Economic modeling*, Vol. 22, p. 423 – 438.
- Narayan, P.K. and Smyth, R. (2005), "The Determinants of Import Demand I Brunei Darussalam: An Empirical Assessment Using an cointegration and Error Correction Approach", *The Singapore Economic Review*, Vol. 50 No. 2, p. 197 – 210.
- Phillips, P.C.B. and P. Perron (1988), "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", *Biometrika*, Vol. 75, p. 335 – 346.
- Razafimahera, I.F. and Hamori, S. (2005), "Import Demand function: Some Evidence from Madagascar and Mauritius", *Journal of African Economies*, Vol. 14 No. 3, p. 411 – 434.
- Sinha, D. and Sinha, T. (2000), "An Aggregate Import Demand Function for Greece", *Atlantic Economic Journal*, Vol. 28 No. 2, p. 196 – 208.
- Sinha, D. (1977), "Determinants of Import Demand in Thailand", *International Economic Journal*, Vol. 11, p. 73 – 83.
- Tang, T.C. and Mohammad, H.A. (2000), "An Aggregate Import Demand function for Malaysia: A Cointegration and Error Correction Analysis", *Utara Management Review*, Vol. 1 No. 1, p. 43 – 57.
- Tang, T.C. and Nair, M. (2002), "A Cointegration Analysis of Malaysian Import Demand Function: Reassessment from Bounds test", *Applied Economics Letters*, Vol. 9 No. 5, p. 293 – 296.
- Tang, T.C. (2004), "A Reassessment of Aggregate Import Demand Function in the ASEAN – 5: A Cointegration Analysis", *The International Trade Journal*, Vol. 18 No. 3, p. 239 – 268.
- Tang, T.C. (2003), "Japanese Aggregate Import Demand Function: Reassessment from the 'Bounds' Testing Approach", *Japan and the World economy*, Vol. 15, p. 419 – 436.
- Xu, X. (2002), "The Dynamic – Optimizing Approach to Import Demand: A Structural Model", *Economic Letters*, Vol. 74, p. 265 – 270.

5. CONCLUSIONS

This study estimates the responsiveness of import demand to currency devaluation in the Sudan over period 1970-2008. While both the Augmented Dickey-Fuller and Phillip-Perron unit root tests reveal that the series are stationary, the Johansen cointegration tests indicate two cointegrating relations among the variables.

The OLS model estimation results show that demand for imports was positively influenced only by nominal output and foreign exchange reserves in the short run. However, the regression results show that demand for imports was very inelastic with respect to nominal output and foreign exchange reserves in long run. In contrast, the demand for imports could not respond to currency depreciation at any time.

The results of the error-correction model indicate that the estimated coefficient of exchange rate depreciation is statistically significant and negatively correctly signed, suggesting that a 1% depreciation of the Sudanese currency would cause imports to fall by as much as 0.25% per annum in the period 1970-2008. In contrast, the demand for imports is very elastic with respect to domestic inflation in the short run. The error-correction term suggests that approximately 70% of total disequilibrium in imports volume was being corrected in each year in Sudan over the study period.

Therefore, since the demand for imports is found to be irresponsive to nominal exchange rate devaluation, exchange rate devaluation policies was not the best policy option during that period. Other options such as the development of local resource-based industries, which have low import contents, could have been explored. In addition, speeding up the development of backward linkages for such industries in order to utilize the local inputs could have been among the options. Such policies could have dampening effects on the demand for imports that was driven by the needs of economic growth.

Rather than restricting the flows of imports, frequent exchange rate devaluation policy that was adopted during that period could have been the major cause of the excessive monetary growth and fiscal deficits that fueled inflation in the country during this period. To avoid such runaway inflation episodes, excessive use of exchange rate devaluation as a policy tool should have been avoided or minimized.

REFERENCES

- Anaman, K. A. and S. Buffong (2001), "Analysis of the Determinants of Aggregate Import Demand in Brunei Darussalam from 1964 to 1997", *Asian Economic Journal*, Vol. 15, p. 61 – 70.
- Bahmani-Oskooee, M. and F. Niroomand F. (1998), "Long-run Price Elasticities and The Marshall-Lerner Condition Revisited", *Economics Letters*, Vol. 61, p. 101 –109.
- Chang, T.Y., Ho, Y.H. and C.J. Huang (2005), "A Reexamination of South Korea's Aggregate Import Demand Function: The Bounds Test Analysis", *Journal of Economic Development*, Vol. 30 No. 1, p. 119 – 128.
- Dickey, D.A. and Fuller, W.A. (1981), "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root", *Econometrica*, Vol. 49, p. 1057 – 1072.
- Dutta, D. and Ahmed, N. (2004), "An Aggregate Import Demand Function for India: A Cointegration Analysis", *Applied Economics Letters*, Vol. 11, p. 607 – 613.
- Hong, P. (1999), "Import Elasticities Revisited", Department of Economics and social Affairs, Discussion Paper No. 10, United Nations. Available at: <http://www.un.org/esa/papers.htm>

(top-down) modeling approach as proposed by (Hendry, 1991; Hendry and Richard, 1983) to a parsimonious form using an optimal lag length. The approach is employed to derive a simple VECM by eliminating sequentially the differenced variables whose coefficients were insignificant using t-ratio. Eventually, variables that were found to insignificant were dropped from the estimation.

Table 5: Error Correction Representation of the model

Results of the selected error-correction model			
Regressor	Coefficient	Standard error	t-Statistic
Intercept	1.028***	0.155	6.634
$\Delta \text{Log M}(-2)$	-1.012***	0.154	-6.567
$\Delta \text{Log Y}(-1)$	0.651*	0.356	1.828
$\Delta \Delta \text{Log E}(-1)$	-0.249**	0.096	-2.590
$\Delta \Delta \text{Log CPI}(-1)$	1.047***	0.424	2.467
$\Delta \text{Log RES}(-1)$	0.195***	0.063	3.098
$\Delta \text{Log RES}(-2)$	0.178**	0.077	-2.325
ECM(-1)	-0.697***	0.099	-7.043
R-square	0.756		
R-Bar-Squared	0.690		
Durbin-Watson test	1.688		
F-Stat. F(5, 30).	12.396		

Note: (***) , (**) and (*) refer to 1%, 5% and 10% level of significance respectively.

The results of the error-correction model associated with these long-run estimates are reported in **Table 5**. The coefficients of all the variables are significant at least at the 10% level. These results indicate that changes in nominal income, domestic inflation and foreign exchange reserves positively impact on demand for imports in the short run in Sudan. For example, a 1% rise in nominal output would cause imports to rise by 0.65% annually between 1970 and 2008. A similar rise in foreign exchange reserves would have caused imports to rise by between 0.18% and 0.20% per annum in the same period. However, the coefficient of exchange rate depreciation is statistically significant and negatively signed which is according to the model's prediction. This suggests that a 1% depreciation of

the Sudanese currency would have caused imports to fall by as much as 0.25% per annum in the period 1970-2008.

Rather than to curb import flows, the exchange rate devaluation policy which was persistently applied, might have been among the major causes of inflation that engulfed the country in late 1980s. A glance at **Table 1** reveals that, except in the period 2000-2007, inflation rates were far above two-digit figures.

Actually, inflation rates dramatically reached about 65% in 1988, reaching the highest rates ever recorded in the period 1991-96. In other words, the highest inflation rates of 122.5% 119.2%, 101.2% and 116% and 130.4% recorded in 1991, 1992, 1993, 1994 and 1996 respectively were unprecedented records. Inflation rates began to ease only in 1998 when domestic price level grew by approximately 17.2% down from 46.6% in the previous year. Only period 2000-2007 witnessed a single-digit figure in which inflation rates never exceeded 9%. However, inflation rate jumped to more than 14% in 2008, prompting fears that inflation was on the rise once again if not stopped soon.

The error-correction term that represents the proportion by which a long-run disequilibrium in imports variable can be corrected in each year carries correct negative sign and statistically significant at the 1%. This suggests that approximately 70% of total disequilibrium in imports volume was being corrected in each year in Sudan.

Our calculation reveals that it takes approximately 1 year and 5 months for import demand in Sudan to converge to the long-run equilibrium value. The presence of statistically significant error-correction term and the coefficients of differenced regressors suggest that the variables are bound by both the long-run and short-run relationships in Sudan across the study period. The high Durbin-Watson statistic indicates that there is no first-order serial correlation problem in the residuals.

4.3 Multivariate Cointegration Analysis

After ascertaining the stationarity of all the series, the next step is the detection of long-run relationship that binds the variables in the model. To achieve that, the study employs the cointegration test procedures. The results of the cointegration test shown in **Table 3** indicate that there are at least two cointegrating relations among the series. In other words, given the presence of cointegrating vectors within the model, there is a long-run relationship among import demand and its major determinants in Sudan.

Table 3: Johansen-Juselius Multivariate Cointegration Test Results

Null hypothesis	Trace statistic	95%	Maximum Eigenvalue	95%
None	102.50**	69.82	46.73**	33.88
At most 1	55.78**	47.86	29.43**	27.58
At most 2	26.34	29.80	13.58	21.13
At most 3	12.76	15.49	11.47	14.26
At most 4	1.29	3.841	1.29	3.84

Note: The asterisk (*) denoted rejection of the null hypothesis at the 0.05 level.

4.4 Short-run and Long-run Import Demand Elasticities

The results of **Equation (3)** shows that only the estimated coefficients of nominal output and foreign exchange reserves are significant and carry correct signs, which are consistent with the prior expectation. In other words, holding other things constant, a 1% increase in nominal income could cause domestic imports to rise by about 0.75% in the long run. Similarly, a 1% rise in foreign exchange reserves could increase imports by 0.24%. These results show that demand for imports is inelastic with respect to both the nominal income and foreign exchange reserves, implying the basic nature of the Sudanese imports.

$$\text{Log } M_t = 0.707 + 0.748 \text{ Log } Y^{***} + 0.133 \Delta \text{Log } E - 0.119 \Delta \text{Log } P + 0.244 \text{ Log } R^{***} \quad (3)$$

(-3.9) (0.061) (0.120) (0.290) (0.052)

The next step is to estimate the long-run coefficients of price and income elasticities using the OLS method. However, since **Equation (3)** is estimated in log-form, the coefficients represent short-run elasticities. The long-run import demand elasticities computed and displayed in **Table 4** show that demand for imports with respect to nominal output and foreign exchange reserves is inelastic in the long run too. As a result, currency devaluation, which was persistently applied to correct deficits in current account balance in the Sudan in the 1980s and 1990s, could not succeed in curbing imports. Since the bulk of the Sudanese imports were dominated by the basic goods such as foodstuff, pharmaceuticals, petroleum products, agricultural implements, transport machinery and equipment, imports could not fall in response to currency devaluation in a desirable manner. In this respect, Sudan's balance of payments for the year 2008 reveals that machinery and equipment and manufactured accounted for more than 50% of the import bill. Machinery and equipment alone took about 33% of that bill. Therefore, continuous currency devaluation could only accelerate inflation especially when import prices are rising in the world market. In addition, persistent currency devaluation can encourage speculation.

Table 4: Short-run and Long-run Elasticities of Import Demand in Sudan

	Short-Run Elasticity	Long-Run Elasticity
Log Y	0.687	0.748
Δ Log E	0.154	0.133
Δ Log P	0.434	0.119
Log R	0.301	0.244

4.5. Estimates of Error Correction Representation

Since all the variables are stationary in the system, the short-run adjustment mechanism can be modeled as an ECM. The ECT derived from long-run relationship using Johansen procedure is used in the ECM, together with current and past differenced fundamentals that affect import demand in the short run. The system could be reduced gradually using the general-to-specific

3. RESEARCH METHODOLOGY

3.1 Model Specification

Following Kotan and Saygili (1999), import demand (M^d) can be estimated as a function of nominal output (Y), nominal exchange rate depreciation (DNER), inflation rate (INFR), and international reserves (RES) as follows:

$$\text{Log}M_t^d = b_0 + b_1\text{Log}Y_t + b_2\Delta\text{Log}E_t + b_3\Delta\text{Log}P_t + b_4\text{Log}R_t + \varepsilon_t \quad (1)$$

Where b 's represent income, depreciation, inflation and reserve elasticities of the import demand. The signs of these elasticities imply that (i) as domestic income (Y) increases, the demand for imports (M^d) increases, implying a positive b_1 ; (ii) an increase in nominal exchange rate depreciation would decrease the demand for foreign goods as imports become relative expensive in terms of domestic currency, so b_2 should be negative; (iii) when domestic prices rise, foreign goods become cheaper relative to domestic goods so domestic consumers would switch to the consumption of foreign goods, so b_3 is expected to be positive; and (iv) an increase in foreign exchange reserves means that there will be more funds available for imports, so b_4 is expected to be positive. Assuming that imports do not immediately adjust to their long-run equilibrium level when a change occurs in any of their determinants, the following error correction model captures the speed of adjustment of imports to long-run equilibrium:

$$\Delta\text{Log}M_t^d = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_1 \Delta\text{Log}M_{t-i}^d + \sum_{i=1}^n \beta_2 \Delta\text{Log}Y_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_3 \Delta\text{Log}E_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_4 \Delta\text{Log}P_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_5 \Delta\text{Log}R_{t-i} + \beta_6 \mu_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2)$$

where μ_{t-1} is a one period-lagged error correction term that measures the speed of adjustment that restores the long-run equilibrium.

4. RESULTS AND DISCUSSION

4.1 Data Source and definition

The annual data used in this study are obtained from IMF International Financial Statistics database and cover the period 1970-2008. Imports are defined as the volume of imports for goods and services while output is the GDP. Exchange rates

and foreign exchange reserves are those reported and recorded in the IMF International Financial Statistics. For domestic inflation, we compute the changes in the log of domestic CPI (2005 = 100). All the series are log-transformed from the original series. The sample size was determined by the availability of relevant data.

4.2 Unit Root Test Results

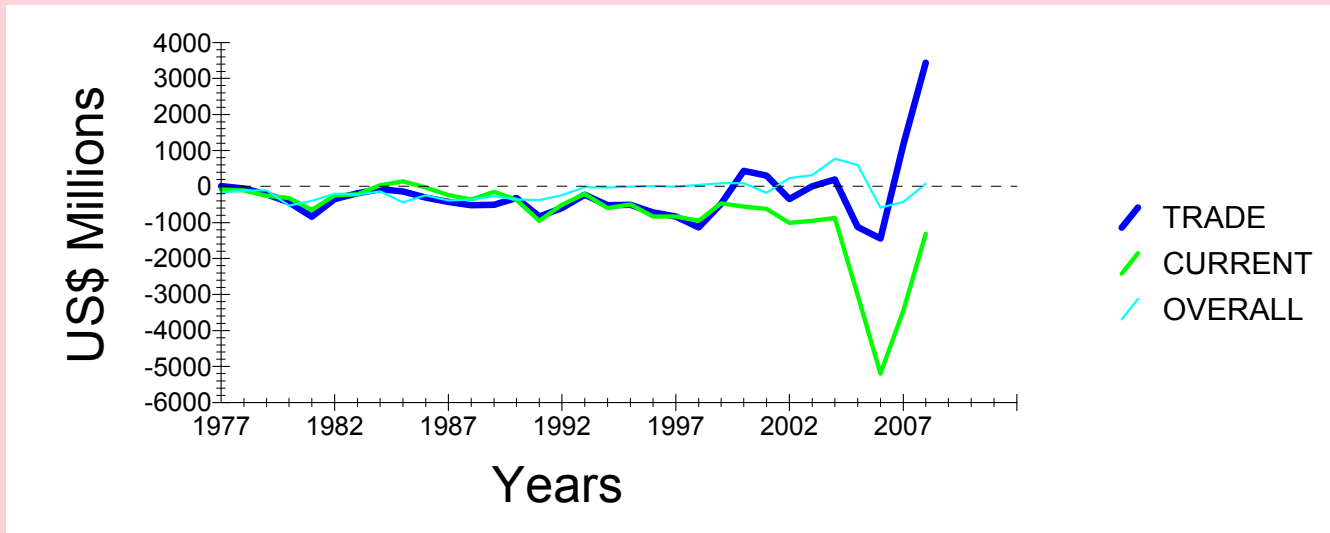
Prior to cointegration test, we employ unit root tests. The unit root test results shown in **Table 2** fail to reject the null hypotheses of unit root in series at level. However, the tests at the first difference show that the series are stationary which implies that they are free from unit root problem. In tandem with the ADF test, Phillips-Perron test of unit root test is also employed. In the same Table 2, the null hypothesis cannot be rejected at level for both the constant and constant with trend variables. There is an evidence of non-stationary at level. However, the null hypothesis is rejected at first difference $I(1)$, which indicates that the series are stationary, denoted as $I(1)$.

Table 2: Unit Root Test Results (ADF and Phillips-Perron)

Variables	ADF		Phillips-Perron	
	Constant	Constant + Intercept	Constant	Constant + Intercept
Level				
Log M	0.025	-1.751	-0.025	-1.904
Log Y	-0.040	-1.919	0.014	-0.933
Log E	-0.188	-1.449	-0.393	-1.853
Log P	-2.672	-2.599	-2.536	-2.419
Log R	-0.010	-1.901	-0.001	-1.918
First Difference				
Log M	-4.915***	-4.853***	-4.860***	-4.871***
Log Y	-6.459***	-6.694***	-6.452***	-6.704***
Log E	-4.358**	-4.287**	-4.343**	-4.272**
Log P	-8.396***	-8.687***	-8.312***	-8.815***
Log R	-5.818***	-5.820***	-5.815***	-5.820***

Note: The optimal lagged differences in the parentheses are determined based on Akaike Info Criterion (AIC). The asterisk (*) and (**) denoted as the significant level of 1% and 5%, respectively.

Figure 1. Trade, Current Account and Overall Balance of Payments in Sudan (1977-2008)



Sources: Compiled from various Annual reports of the Bank of Sudan.

To discuss trade issues, it is necessary to mention three most important trade ratios related to imports, exports, domestic demand and output. As shown in Table 1, the first ratio is the import orientation ratio (IOR), measured as the average ratio of aggregate imports to the nominal gross domestic product (GDP). With exception of 1982, the index has been below 20 in the period 1977-1999, reaching as high as 28.1 only in 2005. The second ratio is import penetration ratio (IPR), which shows to what degree domestic demand is satisfied by imports, is the ratio of imports to domestic demand by government and households. Like the IOR, the measure was relatively low especially in the period 1977-1999, although it began to move upwardly starting from 2000, reaching as high as 32.6 and 31.9 in 2005 and 2006 respectively. Although a low IPR does not necessarily indicate the existence of high import tariffs as it reflect industry-specific characteristics such as high transportation costs which are unfavorable to international trade, it suffices to say that this was the period in which the country was struggling with a host of problems that undermined its ability to export to the international markets. Since the IOR was also low, there is not any insinuation of the existence of highly competitive domestic firms capable of fiercely resisting foreign competition at the time.

The third ratio is the export orientation ratio (EOR), derived, as a ratio of total exports divided by GDP, was very low too. It only rose to 20.1 and 22.4 in 2007 and 2008 respectively. These ratios are extremely low compared to other countries.

Table 1: Import Orientation, Import Penetration and Export Penetration Ratios in Sudan (1977-2008)

Year	IOR	IPR	EOR
1977	16.4	17.8	8.6
1982	25.5	27.1	10.9
1987	11.1	12.3	5.5
1992	10.8	12.4	4.2
1997	19.2	21.1	10.2
1998	15.2	16.8	6.7
1999	16.9	18.3	7.8
2000	17.7	21.1	15.3
2001	20.7	22.9	12.8
2002	19.5	22.5	13.3
2003	18.9	22.5	14.7
2004	21.4	26.4	17.6
2005	28.1	32.6	18.2
2006	27.5	31.9	16.5
2007	23.9	30.0	20.1
2008	22.0	27.8	22.4

Source: IMF's International Financial Statistics (various issues)

The objective of this study is to estimate the responsiveness of Sudan's import demand to currency devaluation over the period 1970-2008. More specifically, the study attempts to examine the short-run and long-run price and income elasticities of the import demand. An understanding of import determining factors could be useful for policy makers in designing an appropriate exchange rate policy.

The study employs the Johansen cointegration and error-correction model (Johansen, 1988; Johansen and Juselius, 1990; Johansen, 1991). The technique distinguishes between short-run and long-run relationships among the variables. While short-run causal dynamics effects are implied by the differenced explanatory variables, long-run relationships are indicated by the lagged error-correction term (ECT). The estimation process of the Johansen method is based on a number of crucial steps. First and prior to testing for cointegration, the properties of individual time series are investigated by applying standard unit root tests (e.g., Augmented Dickey-Fuller and Phillip-Perron tests). Secondly, after ascertaining the stationarity of the series, they are subjected to cointegration. Thirdly, if the variables are cointegrated, the error-correction model is estimated by including the error-correction term (ECT) lagged by one year, derived from long-run relationships, as independent explanatory variables in the estimation process. This step is very crucial in that if the variables are cointegrated, tests involving differenced variables would be misspecified and some important information lost unless a lagged error-correction term, derived from long-run relationships, is included. We hope this study will provide policy makers with important insights in formulating appropriate exchange rate policies that boost domestic production while curbing imports so that the country's problems related to the balance of payments imbalances can be minimized.

The outline of the study is as follows. While section 2 views recent Sudanese trade performance, section 3 presents the empirical import demand

function model and the econometric methodology employed in the analysis. Section 4 reports the empirical results while section 5 presents the summary and the study conclusions.

2. THE OVERVIEW OF RECENT SUDANESE TRADE PERFORMANCE

Although Sudan was able to sustain a favorable trade balance throughout the 1960s, the collapse of the world primary-product prices in the 1970s and 1980s affected its major exports. The economic policies that were implemented were reflected on the country's balance of payments position. In earlier 1970s and 1980s, the composition of Sudan's exports was tilted in favor of cotton, which accounted for about 63% of the total exports, oilseeds with 23%, with the rest shared among gum Arabic, livestock and others. This dependence of the economy on a single crop exposed the country to serious precarious price fluctuations. During that period, imports were growing at average annual rate twice that of exports. Most imports overwhelmingly comprised of foodstuffs, raw materials, pharmaceuticals, petroleum products, and capital goods. Prior to the extraction and export of oil in 1999, petroleum and its products represented more than 50% of the total import bill. The widening gap between declining exports and surging imports led to ever-widening overall balance of payment deficits.

As Figure 1 reveals, with exception of 1999, 2001, 2004 and 2008, the overall balance of payments in the Sudan was in deficit. The trade balance, which constitutes approximately 50% of the overall balance of payments of the country, was in continuous deficit too. Consequently, the overall country balance was in continuous deficits over period 1977-95. Only from 1996 did the situation slightly improve, recoding a surplus of \$11.2 million. This temporary improvement must be attributed to the extraction and export of crude oil that started in 1998, which currently provides about 65% of government revenues and 96% of the country's export revenues.

to devalue their currencies in order to offset the effects of their trading partner's devaluation may lead to the beggar-thy-neighbor policies, which may exacerbate economic difficulties by creating instability in broader financial markets.

On the demand side and with both a high average propensity to import and a low price elasticity of demand for imports as the situation in case of Sudan, currency devaluation is claimed to divert domestic monetary demand away from home-produced goods. In case of highly indebted countries, with external debts denominated in foreign currency, as is the situation in the Sudan, currency devaluation increases the domestic-currency costs debt servicing. In the traded-goods sector, the income distributive effects of currency devaluation favor profits and disfavor real wages as the price level rises. On the Supply side, currency devaluation boosts the domestic currency costs of imported inputs. Furthermore, the increased domestic rate of interest will raise the costs of credit for firms that rely on bank credit, which is contractionary on the aggregate supply. On the capital-account side, currency devaluation can have positive effect where it serves to create or restores confidence in the economy. Currency devaluation should be part of credible macroeconomic strategy, combined with appropriate counter-inflationary fiscal and monetary policy, and leads to new exchange rate that is believed by private capital markets to be close to the equilibrium rate. Currency devaluation can be perceived as a panic measure associated with further capital outflows when it is combined with excessively expansionary fiscal and monetary policy that can lead to a new rate seen to create exchange rate overvaluation.

Whether devaluation works or not depends on a number of conditions, some of which are out of the policymakers' control. Devaluation may worsen the trade balance in the short run, possibly causing a contraction in output and employment, before improving the overall balance. The argument is that changes in unit demand often move more slowly

than price changes, causing an immediate decrease in export revenues (due to lower price) without increase in units to offset it. Another hypothesized phenomenon is the so-called Marshall-Lerner condition, which states that the sum of price elasticities of imports and exports must exceed unity if the depreciation of a country's currency is to induce a shift to greater export revenues, and hence, an improvement in the trade balance. Although depreciation can worsen trade balance in the short run, it can improve trade balance in the long run, a phenomenon known as the J-curve. On the one hand, as a devaluation of exchange rate implies a reduction in export price, the quantity demanded of exports is expected to rise.

In contrast, currency devaluation implies a rise in import price, which reduce import quantities. The net effect of the rising export and import prices will largely depend on the price elasticities. If, on the one hand, the price of the exported goods is elastic, the quantity of exports demanded will increase proportionately more than the price, leading to a rise of export revenue. Similarly, if the price of imported goods is elastic, total expenditure of imports will decline, hence, improving the trade balance. However, the occurrence of the Marshall-Lerner condition does not mean that a devaluation of the country's currency will necessarily bring improvement in the country's trade balance. For Marshall-Lerner condition to be satisfied, the domestic supply of output must respond more appropriately to meet the surge in demand caused by the fall of exchange rates. However, the response of the output supply requires the availability of excess capacity in order for the increase in supply to meet the switching of foreign and domestic demand for locally produced substitutes. This, in turn, requires the implementation of expenditure-reducing deflation and expenditure-switching devaluation as complementary policies rather than substituting policies. As deflation reduces actual output, it may provide the needed spare capacity and conditions under which exchange rates devaluation may improve the balance of trade deficit.

How Responsive Are The Sudanese Imports To Currency Devaluations? Evidence From The Error-Correction Model

Marial A. Yol
Policies, Research and Statistics Department
The Central Bank of Sudan



ABSTRACT:

This study estimates the responsiveness of import demand to currency devaluation in the Sudan over period 1970-2008. While the OLS model results show that demand for imports was positively influenced by nominal output and foreign exchange reserves, it was inelastic with respect to these regressors in the long run. The results of the error-correction model indicate that changes in nominal income, foreign exchange reserves and domestic inflation could positively affect demand for imports in the short run. In contrast, exchange rate devaluation could negatively affect demand for imports only in the short run. Additionally, the results show that demand for imports is very elastic with respect to domestic inflation in the short run. Since demand for imports is found to be inelastic with respect to nominal exchange rate devaluation, exchange rate devaluation policy was not the best policy for rectifying deficits in the country's current account balance during this period.

1. INTRODUCTION

Currency devaluation is an important tool employed in many developing countries for correcting disequilibria in payments imbalances. Under a fixed exchange rate system, in order to change the value of the country's currency with respect to other currencies, government officials usually devalue the domestic currency vis-à-vis other

currencies. In theory, currency devaluation makes the country's exports relatively less expensive for foreigners, thus encouraging exports while making foreign products relatively more expensive for domestic consumers, thus discouraging imports. By these two effects, devaluation may help to reduce the country's current account deficit.

However, currency devaluation is a debatable issue for a number of reasons. First, by increasing the price of imports and simulating greater demand for domestic products, currency devaluation can generate inflation. The increase in the price level will also increase/decrease the nominal demand/real supply of money. If the policymakers' intention is to control inflation, it may have to raise interest rates, which will deter consumption and investment, thus, the economic growth. Second, currency devaluation is viewed as a sign of government weakness. Devaluation can jeopardize the country's creditworthiness, which may dampen the investors' confidence in the country's economy and can adversely affect the country's ability to attract foreign investment. Thirdly, one country's decision to devalue its currency may trigger successive cycles of devaluation among the trading partners. In other words, trading partners may become concerned that the devaluation of another country's currency may negatively affect their own export industries. The reaction of other countries